الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

65 عاماً YEARS

التقرير السنوي 2025

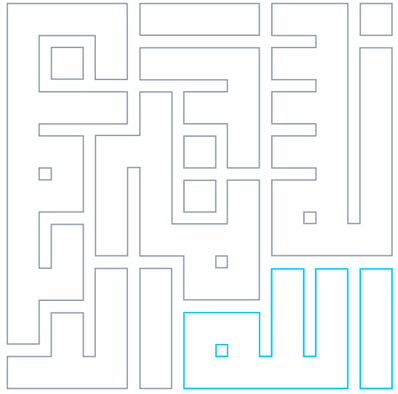

التقرير السنوي
2025

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

stats.gov.sa

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير
عبدالعزيز بن سلمان آل سعود
وزير الطاقة

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية

معالي الأستاذ
فيصل بن فاضل الإبراهيم
رئيس مجلس الإدارة،
وزير الاقتصاد والتخطيط

معالي المهندس
أحمد بن سليمان الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

معالي الأستاذ
بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية

معالي الدكتور
عصام بن عبدالله الوقيت
مدير مركز المعلومات الوطني

سعادة الأستاذة
سارة بنت جماز السحيمي
متخصصة في مجال عمل الهيئة

معالي الدكتور
حمد بن محمد آل الشيخ
وزير الدولة عضو مجلس الوزراء

معالي الأستاذ
يوسف بن عبدالله البنيان
وزير التعليم

سعادة الدكتور
فهد بن عبدالله الدوسري
رئيس الهيئة العامة للإحصاء

سعادة الأستاذ
ديفيد واين كالستش
متخصص في مجال عمل الهيئة

فهرس المحتويات

01 القسم التمهيدي

12 كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة
14 كلمة سعادة رئيس الهيئة العامة للإحصاء
16 الملخص التنفيذي
18 أبرز التعريفات

02 التقرير التفصيلي

24 مقدمة
26 التوجه الاستراتيجي
28 مؤشرات الأداء
31 أداء المبادرات الاستراتيجية
34 مؤشرات الأعمال الإحصائية
37 أبرز الأعمال والإنجازات
42 الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

03 الوضع الراهن

44 مسارات العمل الإحصائي
84 المسارات المُمَكنة والداعمة
107 أبرز الفرص والتطلعات
108 أبرز التحديات

112 الإطار التنظيمي
118 تشكيل مجلس الإدارة
120 الهيكل التنظيمي
121 الموارد البشرية
123 الشؤون المالية
124 المشتريات والعقود
125 المرافق
128 الخاتمة

01

القسم التمهيدي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

فيصل بن فاضل الإبراهيم

وزير الاقتصاد والتخطيط،
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء

كان عام 2025م عامًا مميزًا على صعيد المنجزات والمكتسبات التي حققتها الهيئة العامة للإحصاء، ففي هذا العام، أكملت مسيرة العمل الإحصائي في المملكة 65 عامًا، في محطة مهمة ضمن مسيرة التنمية الوطنية، شهدت صدور نظام الإحصاء في المملكة العربية السعودية، وإكمال الهيئة تنفيذ استراتيجيتها المؤسسية التي امتدت لثلاث سنوات، وأسهمت بشكل كبير في تطوير العمل الإحصائي، وتعزيز إنتاج إحصاءات دقيقة وموثوقة تسند صناعة القرار وتدعم التخطيط الاستراتيجي.

وفي هذا السياق، حققت الهيئة العديد من المنجزات في تطوير المنتجات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب التقدم المحرز في التحول الرقمي، وبناء البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الشراكات الوطنية والدولية، وذلك في إطار التزام الهيئة بالحوكمة، والشفافية، والاستدامة المؤسسية.

لقد واصلت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2025م أداء دورها الوطني بوصفها المرجع الرسمي لتنفيذ العمل الإحصائي في المملكة، من خلال تعزيز أداء منظومة العمل الإحصائي، وتطوير المنتجات والمؤشرات الإحصائية، وتبنّي أفضل الممارسات والمنهجيات الدولية، بما يواكب متطلبات رؤية السعودية 2030. وقد انعكس هذا التطور على الحضور الدولي للمملكة في المجال الإحصائي، وتعزيز مكانتها في المحافل الدولية، حيث أسفرت هذه الجهود عن انتخاب المملكة عضوًا في المجموعة رفيعة المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لأجندة التنمية المستدامة 2030، وانتخابها رئيسًا مشاركًا لمجموعة عمل حوْكَمة البيانات التابعة للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة، كما شهد العام إطلاق فعاليات «الطريق إلى الرياض» استعدادًا لاستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات خلال شهر نوفمبر 2026م.

وإذ نؤكد دعمنا المستمر لجهود الهيئة العامة للإحصاء، فإننا نتطلع إلى أن تسهم مخرجات هذا التقرير في تمكين صُناع القرار، وتعزيز ثقة المستفيدين، وترسيخ مكانة المملكة في المؤشرات والتصنيفات الإحصائية الدولية، بما يعكس النهضة الشاملة والتحول التنموي والاقتصادي غير المسبوق الذي تشهده المملكة.

وأخيرًا يُشرفُني أنْ أرفع إلى مقام سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمانَ بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله -، وسموِّ ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان على الدعم الذي يحظى به القطاع الإحصائي، إيمَانًا بدوره الحيوي، وأثره الإيجابي في مسيرة النهضة والتنمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، لا سيما في ظل رؤيتها الطموحة، رؤية السعودية 2030. هذا الدعم الذي أسهم بشكل ملحوظ في تعزيز مكانة المملكة في المجتمع الإحصائي الدولي، من خلال ما تسهم به من جهود عبر مؤشراتها وإحصاءاتها في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعديد من المستهدفات العالمية الأخرى.

كلمة رئيس الهيئة

فهد بن عبدالله الدوسري

رئيس الهيئة العامة للإحصاء

يسرني أن أقدم التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء لعام 2025 م، والذي وافق مرور 65 عامًا على تأسيس العمل الإحصائي الرسمي في المملكة، حيث يستعرض التقرير ملامح عامٍ حافلٍ بالمنجزات والتحولات المؤسسية التي أسهمت في تعزيز مكانة الإحصاء الوطني ودعم مسيرة التنمية الشاملة. كما يسلّط الضوء على أبرز المبادرات الاستراتيجية، والتقدم المحرز في تطوير المنتجات الإحصائية، إلى جانب استعراض الفرص والتحديات والتطلعات المستقبلية.

لقد ركزت الهيئة خلال هذا العام على تطوير منتجاتها الإحصائية وفق منهجيات ومعايير دولية معتمدة، بما شمل تطوير المنتجات القائمة واستحداث منتجات ومؤشرات جديدة، إلى جانب تعزيز استخدام مصادر البيانات المتعددة والاستفادة من السجلات الإدارية، مما أسهم في توسيع الشمولية، ورفع مستويات التغطية والتفاصيل، وتحسين الجودة، وتلبية احتياجات المستفيدين المتنوعة.

كما شهد هذا العام إكمال الهيئة العامة للإحصاء تنفيذ استراتيجيتها المؤسسية (2023م–2025م)، التي ارتكزت على تطوير منظومة العمل الإحصائي والتحول المؤسسي، وركزت على تقديم منتجات إحصائية عالية الجودة، وتعزيز النشر وإتاحة البيانات وسهولة الوصول إليها، وتفعيل مشاركة أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي، إلى جانب تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز القدرات المؤسسية.

ويستعرض التقرير كذلك جهود الهيئة في تعزيز التعاون الإحصائي على المستويين الإقليمي والدولي، حيث واصلت الهيئة جهودها في الاستعداد لاستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات والمقرر عقده في نوفمبر 2026م من خلال اطلاق فعاليات الطريق إلى الرياض، التي تضمنت تنظيم الملتقى الإحصائي الثاني للجامعات والجمعيات الإحصائية بجامعة جدة، تزامنًا مع اليوم العالمي للإحصاء تحت شعار: «إحصاءات لفرص مستدامة»، وعدد من الجلسات الحوارية وورش العمل بحضور نخبة من الخبراء والمختصين في المجال الإحصائي. كما استضافت الهيئة الاجتماع الأربعين للمجموعة رفيعة المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لأجندة التنمية المستدامة 2030، إلى جانب المشاركة واستضافة اجتماعات اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض.

وإذ نضع هذا التقرير السنوي بين أيديكم، فإننا نؤكد عزمنا على مواصلة تطوير منظومة العمل الإحصائي الوطني من خلال ترسيخ مكانة الإحصاء بوصفه ركيزة أساسية لدعم صناعة القرار، وتوسيع نطاق المنتجات الإحصائية، وتبني التقنيات الحديثة، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويدعم مسيرة التنمية الشاملة في المملكة.

الملخص التنفيذي

واصلت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2025م جهودها في تطوير العمل الإحصائي الوطني وتعزيز دور الإحصاءات في دعم التخطيط وصناعة القرار. وقد شهد العام العديد من التطورات والمبادرات التي أسهمت في تطوير المنتجات الإحصائية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي وتوسيع حضور المملكة في المجال الإحصائي على المستويين الإقليمي والدولي.

وكان من أبرز ما شهده العام صدور نظام الإحصاء، ليحل محل نظام الإحصاءات العامة للدولة ونظام تعداد السكان العام، ويهدف النظام إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتعزيز فاعليته وشموليته، ورفع جودة الإحصاءات وتعميق أثرها في دعم الخطط التنموية وصناعة القرار، إضافة إلى تنظيم الأدوار بين الهيئة والجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد.

كما شهد العام استكمال تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية للهيئة (2023م - 2025م)، التي أسهمت في تطوير العمل الإحصائي ورفع مستوى النضج المؤسسي، من خلال التركيز على تقديم منتجات إحصائية عالية الجودة، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في المجال الإحصائي، وتعزيز التعاون والشراكات مع أصحاب المصلحة داخل المملكة وخارجها، إلى جانب إتاحة المنتجات والمؤشرات الإحصائية وتيسير الوصول إليها عبر مختلف القنوات، وتطوير بنية تحتية رقمية متقدمة، وتوظيف التقنيات الحديثة، وتنمية القدرات المؤسسية للهيئة.

وفي سياق تطوير المنتجات الإحصائية خلال تنفيذ الاستراتيجية، تم العمل على تطوير المنتجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية، وتضمن ذلك استحداث أكثر من 35 منتجًا إحصائيًا جديدًا، إلى جانب تطوير ما يزيد على 30 منتجًا قائمًا، حيث شملت مجالات التطوير مراجعة المنهجيات ومواءمتها مع المعايير الدولية، وتنويع مصادر البيانات، وتعزيز مستوى التغطية والتفصيل، ورفع دورية النشر. وقد انعكست هذه الجهود على تقدم المملكة في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالعمل الإحصائي، حيث واصلت المملكة تقدمها في مؤشر الأداء الإحصائي الصادر عن البنك الدولي لتحقق نسبة 83.3% متقدمةً بذلك ثلاث مراتب بين دول مجموعة العشرين ومحققةً المرتبة الأولى عربيًّا، كما تقدمت المملكة في مؤشر مخزون البيانات المفتوحة 92 مرتبة منذ انطلاق رؤيتها، وحصلت الهيئة على أعلى تصنيف في تقييم ملاءمة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي في مجالي الحسابات القومية والأسعار.

كما أثمرت هذه الجهود في فوز المملكة العربية السعودية باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات، المقرر عقده في الرياض في نوفمبر 2026م، وأطلقت الهيئة «فعاليات الطريق إلى الرياض»، التي تُنظَّم على مدار 12 شهرًا استعدادًا لاستضافة المنتدى، وتتضمن أكثر من 15 فعالية متنوعة بين ورش عمل وملتقيات ومنتديات حضورية وافتراضية، تجمع المهتمين والمختصين في المجال الإحصائي من داخل المملكة وخارجها.

وفي سياق الجهود الدولية، تم انتخاب المملكة عضوًا في المجموعة رفيعة المستوى في مجال الإحصاءات لأجندة التنمية المستدامة 2030 التابعة للأمم المتحدة، ورئيسًا مشاركًا لمجموعة عمل حوكمة البيانات التابعة للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة، إضافة إلى استضافة عدد من الاجتماعات الدولية والإقليمية التي أسهمت في تعزيز دور المملكة في تطوير العمل الإحصائي إقليميًّا ودوليًّا.

وعلى المستوى الوطني، واصلت الهيئة تعزيز الشراكات والتكامل مع مختلف الجهات، حيث نظّمت المنتدى السعودي الأول للإحصاء بمشاركة رؤساء وممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية إلى جانب الخبراء والمختصين في العمل الإحصائي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وشهد المنتدى عقد خمس جلسات حوارية متخصصة وتوقيع ثماني مذكرات تفاهم مع عدد من الجهات المحلية والدولية. كما نظّمت الهيئة الملتقى الإحصائي الثاني للجامعات والجمعيات الإحصائية بجامعة جدة تزامنًا مع اليوم العالمي للإحصاء، وأطلقت مختبر الابتكار لتطوير الحلول المبتكرة في المجال الإحصائي وتعزيز مشاركة الباحثين والمهتمين في تطوير المنتجات والعمليات الإحصائية. كما أطلقت معمل البيانات الدقيقة لتمكين الجهات والباحثين من إجراء الدراسات والتحليلات، إضافة إلى إطلاق النسخة الثانية من برنامج «الإحصائيين السعوديين» لتمكين الكفاءات الوطنية من مواصلة الدراسات العليا في مجال الإحصاء.

وفي جانب التميز المؤسسي، أحرزت الهيئة تقدمًا ملحوظًا في عدد من المؤشرات، حيث حققت مستوى «المرحلة المتقدمة» في تقييم ممارسات إدارة الأداء لعام 2025م الصادر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء)، كما طبقت 11 مواصفة جودة قياسية في مجالات متعددة من أبرزها الجودة والامتثال وتقنية المعلومات واستمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والشؤون القانونية. كما حصلت الهيئة على شهادة البنية المؤسسية الوطنية في ملتقى الحكومة الرقمية 2025م، وحققت مستوى نضج رقمي بلغ 86% في مؤشر قياس التحول الرقمي الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية، إضافة إلى تحقيق مستويات مرتفعة في مؤشرات الالتزام الصادرة عن مركز أداء والمتعلقة بجودة البيانات الوظيفية وصرف الميزانية والحساب الختامي ورفع كفاءة الإنفاق.

وتمثل هذه الجهود امتدادًا لمسار تطوير العمل الإحصائي في المملكة، واستمرارًا في تطوير المنتجات الإحصائية وبناء القدرات المؤسسية، بما يواكب المتطلبات التنموية ويؤسس لمرحلة جديدة من التطور والتقدم، تعزز فيها المنظومة الإحصائية الوطنية تكاملها، وتترسخ فيها مكانة المملكة في المجال الإحصائي على المستويين الإقليمي والدولي.

أبرز التعريفات

المصطلح	التعريف
الهيئة	الهيئة العامة للإحصاء.
مجلس الإدارة	مجلس إدارة الهيئة.
الجهات العامة	الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، ويشمل ذلك الشركات المملوكة بكاملها للدولة.
المنشآت الخاصة	الشركات بما فيها التي تسهم فيها الدولة والمنشآت الفردية الخاصة والجمعيات والمؤسسات الأهلية وما في حكمها.
الأفراد	الأشخاص ذوو الصفة الطبيعية الذين يطلب منهم تقديم بيانات عن أنفسهم أو عن غيرهم أو عن نشاطاتهم إلى الهيئة لأغراض إحصائية.
الإحصاء	البيانات والمعلومات والمؤشرات التي تجمع عن ظروف المجتمع وأنشطته باستخدام الأساليب والتصنيفات والمفاهيم العلمية للوصول إلى النتائج والتوقعات والقرارات وفقاً لمتغيرات محددة.
التعداد	عملية جمع البيانات والمعلومات أو العد وفق أسلوب الحصر الشامل لمجتمع ما أو نطاق معين.
الإحصاءات الرسمية	معلومات كمية أو نوعية أو مؤشرات تصدرها الهيئة في المجالات الإحصائية.
المجالات الإحصائية	المجالات الإحصائية الرئيسة الثلاثة، وهي: الإحصاءات الاجتماعية (وتشمل: التركيبة السكانية، والأوضاع الاجتماعية، والتعليم، والإسكان، وغيرها)، والإحصاءات الاقتصادية (وتشمل: الحسابات الوطنية، والأعمال التجارية، والصناعة والتجارة والتكنولوجيا، وغيرها)، والإحصاءات المكانية (وتشمل البيئة والسياحة، والزراعة، وغيرها).
البيانات	الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية وأحوال المجتمع ونشاطاته، سواء كانت بيانات فردية أم مجموعة من البيانات الفردية.
البيانات الوصفية	المعلومات التي تصف البيانات والعمليات الإحصائية بطريقة موحدة من خلال توفير معلومات عن مصادر البيانات والأساليب والتعريفات والتصنيفات.

المصطلح	التعريف
المعلومات	البيانات التي تُعالج (إما بتبويبها أو بتحليلها أو بتلخيصها أو بأي طريقة معالجة أخرى) لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية.
المؤشرات	المقاييس التي تعبّر عن البيانات الإحصائية في فترة زمنية محددة ومكان محدد وخصائص أخرى محددة.
المسوح	عمليات جمع البيانات من مصادرها على أساس مجموعة من الأسئلة أو المتغيرات المحددة التي ستجمع، سواء كانت وفق أسلوب الحصر الشامل، أو وفق أساليب وطرق اختيار العينات الإحصائية، أو أي أسلوب إحصائي آخر.
العمل الإحصائي	أي دراسة أو بحث أو مسح أو استطلاع، ويشمل ذلك كل عمل يتعلق بالمجالات الإحصائية، سواء كان بشكل كلي أو جزئي.
السجلات الإدارية	السجلات الورقية أو الإلكترونية التي تدون فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات العامة أو المنشآت الخاصة المتعلقة بالمجالات الإحصائية وأحوال المجتمع ونشاطاته، بالإضافة إلى سجلات للعمليات الإنتاجية لتلك الجهات والمنشآت.
الخدمات الإحصائية	الأعمال التفصيلية للعمل الإحصائي أو ذات العلاقة به، وتشمل تقديم الاستشارات الإحصائية بشأن تصميم المسوح أو البحوث أو الدراسات واختيار العينات وتحليل النتائج وتفسيرها، ونحو ذلك.
النشر	عملية إتاحة الإحصاءات الرسمية، والتحليلات والخدمات الإحصائية، والبيانات الوصفية لجميع المستخدمين.

المصطلح	التعريف
عينة المسح	هي جزء ممثّل للمجتمع الإحصائي الشامل، وتختار هذه العينة وفق معايير علمية ومنهجيات إحصائية محددة لدراسة ظاهرة معينة أو موضوع معين، وتجمع البيانات حوله باستخدام عدة طرق، منها: الهاتفي والميداني أو عبر الاستيفاء الذاتي، وذلك بهدف تعميم النتائج على المجتمع الأصلي، وقد تكون العينة من الأفراد أو الأسر أو المنشآت بحسب الموضوع الذي يتم دراسته.
المسح الميداني	هو أحد أبرز الوسائل الإحصائية التي تستخدم في جمع البيانات حول ظاهرة ما يجري بحثها ودراستها، ويقوم الباحث الميداني بجمع بيانات المسح بشكل مباشر من خلال الزيارات والمقابلات الشخصية مع العينة محل الدراسة في بيئتها الواقعية.
المسح الهاتفي	هو أسلوب لجمع البيانات والمعلومات حول موضوع ما بطريقة مباشرة من الميدان باستخدام المكالمات الهاتفية بدلًا من الزيارات والمقابلات الشخصية، ويتواصل الباحث عبر الهاتف مع أفراد العينة، ويتم تسجيل البيانات واستيفاؤها.
الاستيفاء الذاتي	قيام أفراد العينة باستيفاء بيانات استمارة المسح بطريقة ذاتية عبر رابط المسح على الإنترنت ضمن الفترة الزمنية المحددة لإجراء المسح.
الباحث الميداني	هو الموظف الذي يقوم بجمع البيانات من الأسر والمنشآت.

02

التقرير التفصيلي

مقدمة

تم إعداد التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي (2025م) امتثالًا لمتطلبات المادة (29) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/13) وتاريخ 3 ربيع الأول 1414هـ، التي تقضي بأنه: «على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها». كما أُعد التقرير في ضوء دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة الصادر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء).

ويأتي هذا التقرير توثيقًا لأعمال الهيئة وإنجازاتها خلال عام 2025م. وقد قُسِّم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسة؛ يستعرض القسم الأول ملخصًا تنفيذيًا لأبرز الأعمال والمنجزات المتحققة خلال العام، فيما يتناول القسم الثاني التقرير التفصيلي لأبرز التحديثات الاستراتيجية، والمنتجات الإحصائية والأعمال التطويرية، والمسارات الداعمة والممكنة، إضافة إلى التحديات والفرص والتطلعات المستقبلية، ويناقش القسم الثالث الوضع الراهن للهيئة من الجوانب التنظيمية والإدارية والتشغيلية.

التوجه الاستراتيجي

انطلاقًا من دور الهيئة العامة للإحصاء في إصدار الإحصاءات الرسمية وتطويرها ونشرها، وتوفير البيانات والمؤشرات الإحصائية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمكانية، وبهدف تعزيز مساهمة ودور الهيئة العامة للإحصاء على المستويين الوطني والدولي، وعملت الهيئة على تنفيذ استراتيجيتها المؤسسية التي ركزت بشكل كبير على تقديم منتجات إحصائية عالية الجودة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في المجال الإحصائي، وتعزيز التعاون المثمر مع أصحاب المصلحة الرئيسين داخل وخارج المملكة وبناء الشراكات الفاعلة معهم، إضافة إلى العمل على إتاحة البيانات المفتوحة وتعزيز سهولة الوصول إلى المنتجات والمؤشرات الإحصائية عبر مختلف القنوات، وتطوير بنية تحتية رقمية متطورة وذات كفاءة عالية، واستخدام أفضل التقنيات الحديثة، وتطوير القدرات المؤسسية للهيئة.

الرؤية

أن تكون الهيئة العامة للإحصاء واحدة من أبرز الأجهزة الإحصائية الحديثة الرائدة في جميع أنحاء العالم.

الرسالة

تقديم معلومات وبيانات إحصائية دقيقة وشاملة وعلى أعلى مستوى من الجودة تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمكانية.

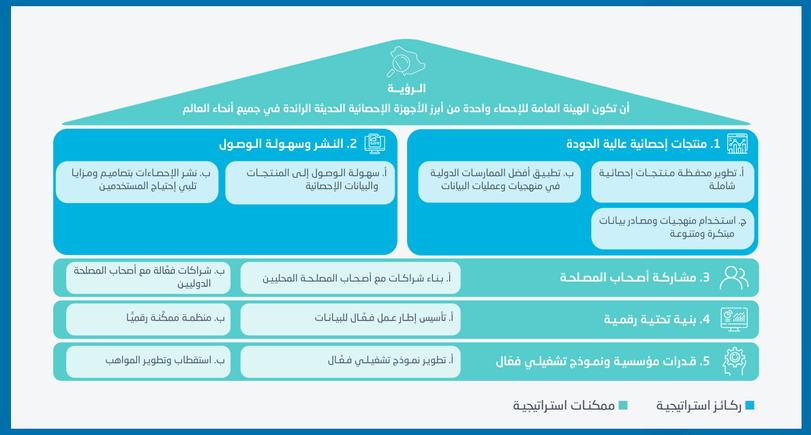

موجز الأداء

01. مؤشرات الأداء

مؤشرات التزام الهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 2025م [1]:

1. مؤشرات الالتزام هي مؤشرات صادرة عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) بهدف توفير معلومات عن أداء الجهة متمثلة في قيم المؤشرات الرئيسة لقياس الأداء.

اسم مؤشر الأداء	المستهدف لعام 2025م	حالة المؤشر [1]	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	فترة القياس
الهدف الأول: التزام الهيئة العامة للإحصاء بجودة البيانات الوظيفية					
مؤشر جودة البيانات الوظيفية لـ (الهيئة العامة للإحصاء)	%94	●	%99.4	%94	الربع الرابع 2025م
الهدف الثاني: تطوير التعاملات الإلكترونية في الهيئة العامة للإحصاء					
نسبة التزام الهيئة العامة للإحصاء في معايير التحول الرقمي	-	●	%86.13	-	2025م
الهدف الثالث: التزام الأجهزة العامة بصرف الميزانية بعد التعديل (الهيئة العامة للإحصاء)					
مؤشر التزام الأجهزة العامة بصرف الميزانية بعد التعديل (الهيئة العامة للإحصاء)	%100	●	%98	%100	2024م
الهدف الرابع: التزام (الهيئة العامة للإحصاء) بمعايير تسليم الحساب الختامي					
مؤشر تسليم الحساب الختامي (الهيئة العامة للإحصاء)	90 يومًا	●	83 يومًا	90 يومًا	2024م
الهدف الخامس: رفع كفاءة الإنفاق في الأجهزة الحكومية (الهيئة العامة للإحصاء)					
مؤشر تقييم فرص كفاءة الإنفاق (الهيئة العامة للإحصاء)	3 درجات	●	3 درجات	3 درجات	الربع الرابع 2025م

1. **حالة المؤشر:** ● محقق كلياً (99% فأكثر) ● محقق جزئياً (85% - 99%) ● لم يحقق (دون 85%) ● لا يُقاس حالياً ● لم يتم تسليم قيمة فعلية أو مستهدفات

مؤشرات الأداء الاستراتيجية:

اسم مؤشر الأداء	المستهدف العام 2025م	حالة المؤشر	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	فترة القياس
الهدف الأول: منتجات إحصائية عالية الجودة.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية**				
عدد المنهجيات المبتكرة وفقًا للمعايير الدولية	7	🔴	3	7	2025م
نسبة المنتجات الإحصائية التي تستخدم مزيجًا من مصادر البيانات المتنوعة مع بيانات المسوح	%90	🟢	%96.2	%90	2025م
نسبة الفجوات المغلقة للمنتجات الإحصائية	%100	🟢	%100	%100	2025م
متوسط درجة المنتجات الإحصائية المنشورة التي تستوفي المعايير الدولية لأبعاد الجودة	4.5	🟢	4.5	4.5	2025م
الهدف الثاني: النشر وسهولة الوصول.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية**				
النمو السنوي لعدد زوار المنتجات والمنشورات الإحصائية عبر منصات الهيئة	5.47M	🟢	9.5M	5.47M	2025م
نسبة المنتجات الإحصائية التي تم نشرها وفق الجدول الزمني المحدد	%85	🟢	%91	%85	2025م
متوسط رضا المستخدم النهائي عبر القنوات	%85	🟢	%90+	%85	2025م
الهدف الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية**				
نسبة مجموعات البيانات الخارجية التي يتم ربطها تقنيًا من خلال الشراكات الاستراتيجية في المنظومة	%40	🟢	%41.8	%40	2025م
نسبة المنتجات الإحصائية التي تمت مناقشة منهجياتها مع أصحاب المصلحة المعنيين	%95	🟢	%100	%95	2025م
عدد مذكرات التفاهم النشطة مع الكيانات العالمية ذات الأولوية.	%50	🟢	%54.5	%50	2025م
متوسط رضا أصحاب المصلحة مع تفاعل وخدمات الهيئة	%85	🟢	%90+	%85	2025م
الهدف الرابع: بنية تحتية رقمية.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية**				
نسبة الهيئة العامة للإحصاء في مؤشر نضج التحول الرقمي الصادر من هيئة الحكومة الرقمية.	%90	🟡	%86.1	%90	2025م

اسم مؤشر الأداء	المستهدف العام 2025م	حالة المؤشر	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	فترة القياس
الهدف الخامس: قدرات مؤسسية ونموذج تشغيلي فعّال.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية**				
نسبة التفاوت بين المنصرف الفعلي والميزانية المعتمدة	± 10%	🟢	- 1.4%	± 10%	2025م
متوسط درجات تقييم الموظفين للقدرات والمهارات المطلوبة	%85	🟢	%85.5	%85	2025م
نسبة الموظفين المنتظمين في رحلة التعلم الخاصة بهم	+ %90	🟢	%100	+ %90	2025م
نسبة السياسات والإجراءات الموثقة والمتابعة	+ %95	🟢	+ %95	+ %95	2025م
معدل المحافظة على الموظفين المتميزين	+ %80	🟢	%93.8	+ %80	2025م
الخدمات التجارية النشطة التي يقدمها مركز التطوير الإحصائي	5	🟢	6	5	2025م

حالة المؤشر: 🟢 محقق كلياً (99% فأكثر) 🟡 محقق جزئياً (85% - 99%) 🔴 لم يحقق (دون 85%)

02. أداء المبادرات الاستراتيجية

المبادرات المرتبطة برؤية المملكة 2030:

المبادرة	حالة المبادرة [1]	تاريخ الابتداء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء	برنامج تحقيق الرؤية (إن وجد)
الهدف: تقديم خدمات ذات جودة عالية للحجاج والمعتمرين							
مبادرة بناء سجل المعلومات والدليل الوطني الإحصائي لقطاع خدمة ضيوف الرحمن	🟢	18 أكتوبر 2022م	مكتمل	%100	%100	18 فبراير 2025م	برنامج خدمة ضيوف الرحمن

المبادرات الاستراتيجية للهيئة العامة للإحصاء:

المبادرة	حالة المبادرة [1]	تاريخ الابتداء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء
الهدف الأول: منتجات إحصائية عالية الجودة **نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
سد الفجوات في المنتجات الإحصائية	●	مايو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2025م
تحسين جودة بيانات المنتجات الإحصائية	●	يوليو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2024م
تفعيل مصادر بيانات متعددة للمنتجات الإحصائية	●	أغسطس 2022م	مكتمل	%100	%100	أبريل 2025م
الهدف الثاني: النشر وسهولة الوصول **نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
تحسين إمكانية وصول المستخدمين للبيانات	●	أغسطس 2023م	مكتمل	%100	%100	يوليو 2024م
الوصول الآمن إلى البيانات الدقيقة (microdata) للباحثين	●	يونيو 2024م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2024م
تحسين منصات الهيئة العامة للإحصاء	●	أغسطس 2023م	متأخر	%88	%100	يوليو 2025م
الهدف الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة **نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
إنشاء مجموعات مستخدمين في المجالات الرئيسية	●	يوليو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
إنشاء مجموعة استشارية	●	فبراير 2024م	مكتمل	%100	%100	أغسطس 2024م
تعزيز الشراكات الدولية الاستراتيجية	●	يوليو 2023م	مكتمل	%100	%100	يونيو 2024م
الهدف الرابع: بنية تحتية رقمية **نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
الانتقال إلى استخدام بحيرة البيانات المؤسسية	●	يونيو 2023م	مكتمل	%100	%100	مايو 2024م
بناء السجلات الإحصائية	●	مايو 2023م	مكتمل	%100	%100	مارس 2025م
تصميم وتنفيذ منهجيات جمع البيانات المبتكرة	●	أكتوبر 2022م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2024م
تنفيذ خطة التحول الرقمي	●	يناير 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2025م

المبادرة	حالة المبادرة [1]	تاريخ الابتداء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء
الهدف الخامس: قدرات مؤسسية ونموذج تشغيلي فعّال **نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
تطوير مركز الاتصال	●	يونيو 2023م	مكتمل	%100	%100	نوفمبر 2024م
تطوير الفروع	●	مارس 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
تفعيل الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار	●	سبتمبر 2022م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2024م
تفعيل مكتب إدارة المشاريع	●	فبراير 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
تطوير التخطيط المالي	●	يوليو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
تفعيل برامج التدريب	●	يونيو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
تفعيل إدارة الأداء	●	يونيو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م

حالة المبادرة: ● على المسار، الاختلاف 5% وما دون ● متأخر عن المسار، أكثر 5% إلى 15% ● متأخر جدًا عن المسار، أكثر من 15%

مؤشرات الأعمال الإحصائية

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات
01	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2025م	التضخم السنوي في المملكة يبلغ 2.1% خلال شهر ديسمبر 2025م مقارنةً بعام 2024م.
02	الرقم القياسي لأسعار العقارات للربع الرابع 2025م	انخفاض الرقم القياسي لأسعار العقارات بنسبة 0.7% في الربع الرابع من عام 2025م على أساس سنوي.
03	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر ديسمبر 2025م	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 3.1% خلال شهر ديسمبر 2025م على أساس سنوي.
04	الرقم القياسي لأسعار المنتجين لشهر نوفمبر 2025م	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتجين في المملكة بنسبة 1.0% خلال شهر نوفمبر من عام 2025م على أساس سنوي.
05	الرقم القياسي لتكاليف البناء لشهر ديسمبر 2025م	ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف البناء في المملكة بنسبة 1.1% خلال شهر ديسمبر 2025م على أساس سنوي.
06	المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلك لعام 2025م	ارتفاع متوسط التضخم السنوي لأسعار المستهلك في المملكة بنسبة 2.0% لعام 2025م مقارنة بعام 2024م.
07	المتوسط السنوي لمؤشر أسعار الجملة لعام 2025م	ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار الجملة بنسبة 2.0% لعام 2025م مقارنة بعام 2024م.
08	إحصاءات النشاط البدني لعام 2025م	بلغت نسبة الأفراد الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر) 59.05%.

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات
09	إحصاءات الرعاية الصحية 2025م	بلغت نسبة تغطية النفقات الصحية الأساسية للسكان 96.23%.
10	إحصاءات الحالة الصحية 2025م	بلغت نسبة السكان (15 سنة فأكثر) الذين قيموا حالتهم الصحية بشكل جيد أو أعلى 99.2%.
11	إحصاءات التعليم والتدريب 2025م	بلغ معدل الاتمام في التعليم الابتدائي 99.61%، فيما بلغ معدل الاتمام في التعليم المتوسط 99.06%
12	نشرة الإحصاءات البيئية 2024م	انخفاض نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر لتبلغ 5.9%.
13	إحصاءات الاقتصاد الرقمي لعام 2024م	بلغت حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية 16.0% في عام 2024م.
14	إحصاءات الأمن الغذائي لعام 2024م	المملكة تحقق الاكتفاء الذاتي بنسبة 121% من التمور، و131% من منتجات الألبان في عام 2024م.
15	إحصاءات التخزين والخدمات اللوجستية لعام 2024م	ارتفاع عدد المراكز اللوجستية المفعّلة في المملكة إلى 23 مركزًا في عام 2024م.
16	إحصاءات منظمات القطاع غير الربحي لعام 2024م	إيرادات القطاع غير الربحي في المملكة شهدت نموًّا قدره 22.0% خلال عام 2024م.
17	إحصاءات البحث والتطوير لعام 2024م	الإنفاق على البحث والتطوير يرتفع بنسبة 30.4% خلال عام 2024م.
18	إحصاءات الثروة الحيوانية 2024م	ثروة المملكة من الضأن تتجاوز 22 مليون رأس، وثروتها من الإبل تقترب من مليونين وربع المليون رأس خلال عام 2024م.
19	إحصاءات البترول والغاز لعام 2024م	انخفاض مستويات الإنتاج والصادرات والاستهلاك لقطاع النفط خلال عام 2024م.
20	إحصاءات الطاقة الكهربائية لعام 2024م	ارتفاع إجمالي كمية الطاقة الكهربائية المرسلة على الشبكة بنحو 5.7% في عام 2024م.
21	إحصاءات الطاقة المنزلية لعام 2024م	بلغ استهلاك الكهرباء في القطاع السكني 161,207 جيجاواط ساعة في عام 2024م.
22	إحصاءات تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل 2025م	82.4% من الأطفال في عمر (24-59 شهرًا) يسيرون على مسار النمو الصحيح في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي والاجتماعي.
23	نشرة الإحصاءات الزراعية 2024م	إنتاج التمور في المملكة يبلغ 1,923 ألف طن في عام 2024م.

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات
24	إحصاءات البيئة المنزلية لعام 2024م	99.98% من سكان المملكة استفادوا من خدمات مياه الشرب الأساسية في عام 2024م.
25	نشرة إحصاءات كبار السن 2025م	بلغ عدد كبار السن (الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر) 1.7مليون فرد في عام 2025م يمثلون 4.8% من سكان المملكة.
26	إحصاءات ديموغرافية الأعمال 2024م	بلغ معدل الكيانات التجارية المستحدثة في قطاع الأعمال في المملكة 31.3% خلال عام 2024م.
27	حسابات النفايات لعام 2024م	بلغ إجمالي كمية النفايات المسجلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية إلى جانب نفايات الأسر المعيشية في المملكة، نحو 135.1 مليون طن في عام 2024م.
28	إحصاءات صحة المرأة والرعاية الإنجابية 2025م	89.6% من الأمهات قُمن بأربع زيارات على الأقل لأحد مقدمي الرعاية الصحية قبل الولادة خلال عام 2025م.
29	إحصاءات نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت لعام 2024م	بلغت نسبة المنشآت التي لديها إنترنت في المملكة العربية السعودية 98%.
30	إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2024م	بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 1,720مليار ر.س خلال عام 2024، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 7.0%.
31	إحصاءات سوق العمل للربع الثالث 2025م	بلغ معدل البطالة للسكان في سن العمل خلال الربع الثالث 3.4%.
32	إحصاءات سوق العمل للربع الثالث 2025م	بلغ معدل المشتغلين من السكان في سن العمل خلال الربع الثالث 64.6%.
33	إحصاءات سوق العمل للربع الثالث 2025م	بلغ معدل البطالة للسكان السعوديين في سن العمل خلال الربع الثالث 7.5%.
34	إحصاءات سوق العمل للربع الثالث 2025م	بلغ معدل المشتغلين من السكان السعوديين في سن العمل خلال الربع الثالث 45.3%.

أبرز الأعمال والمنجزات خلال عام 2025م

واصلت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2025م تعزيز دورها المحوري في دعم صناعة القرار المبني على الإحصاءات، وتطوير منتجات إحصائية وفق أفضل المعايير الدولية. وجاءت هذه الجهود امتدادًا لرسالتها في توفير إحصاءات موثوقة وشاملة، وتمكين الشراكات المحلية والدولية، وبناء القدرات الوطنية، كما أسهمت المبادرات التي أطلقتها الهيئة في ترسيخ مكانة المملكة إقليميًّا ودوليًّا، ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفيما يلي نسلط الضوء على أبرز الأعمال والمنجزات التي تحققت خلال عام 2025م:

01. تحقيق المملكة قفزة في تقرير مخزون البيانات المفتوحة لعام 2024م الصادر عن منظمة البيانات المفتوحة حيث صعدت 28 مرتبة، وبلغت المرتبة التاسعة بين دول مجموعة العشرين.

02. المملكة العربية السعودية تعزز مكانتها في مؤشر الأداء الإحصائي (SPI) الصادر عن البنك الدولي، والذي يقيس كفاءة الأنظمة الإحصائية في 188 دولة حول العالم، حيث بلغ معدل الأداء العام 83.3% في تقييم 2024م مقارنة بـ 81.5% في 2023م. وحافظت على تصدرها الدول العربية، وتقدمت 3 مراتب بين دول مجموعة العشرين لتبلغ المرتبة (11).

03. انتخاب المملكة عضوًا في المجموعة رفيعة المستوى في مجال الإحصاءات لأجندة التنمية المستدامة 2030 التابعة للأمم المتحدة.

04. انتخاب المملكة رئيسًا مشاركًا لمجموعة عمل حوكمة البيانات التابعة للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة.

05. استضافة الاجتماع الـ (40) لمجموعة الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بالشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات.

06. إطلاق فعاليات «الطريق إلى الرياض» استعدادًا لاستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات في نوفمبر 2026م.

07. استضافة الاجتماع الثالث عشر للجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي لدول مجلس التعاون في الرياض.

08. المشاركة في الاجتماع الثاني عشر للجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي لتعزيز التعاون والتكامل في المجالات الإحصائية.

09. تنظيم ورشة العمل الربعية الأولى تحت عنوان: «البيانات الإحصائية السعودية.. دورٌ محوري في دعم التنمية الوطنية» ضمن فعاليات الطريق إلى الرياض.

10. استضافة الاجتماع الثالث عشر للجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي، وتعقد جلسة حوارية بعنوان: «المعايير الإحصائية الدولية ودور الأجهزة الإحصائية في دول مجلس التعاون الخليجي في التطوير والتطبيق» ضمن فعاليات الطريق إلى الرياض.

11. المشاركة في الاجتماع السادس والخمسين للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

12. الاحتفاء بمرور 65 عامًا على تأسيس العمل الإحصائي في المملكة.

13. الاستمرار في تطوير المنتجات والمؤشرات الإحصائية، والوصول إلى محفظة إحصائية تقارب 80 منتجاً.

14. تنظيم الملتقى الإحصائي الثاني للجامعات والجمعيات الإحصائية بجامعة جدة تزامنًا مع اليوم العالمي للإحصاء، وتحت شعار: «إحصاءات لفرص مستدامة».

15. تنظيم المنتدى السعودي الأول للإحصاء بمشاركة نخبة من رؤساء وممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية حول العام والمنظمات الدولية.

16. ارتفاع نسبة الهيئة العامة للإحصاء في مؤشر قياس التحول الرقمي لتبلغ (86%).

17. تقدم الهيئة في تقييم مستوى ممارسات إدارة الأداء الصادر من مركز أداء من المرحلة (الانتقالية) إلى المرحلة (المتقدمة).

18. إعلان نتائج النسخة الأولى من مسابقة المعرفة الإحصائية التي أطلقتها الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع وزارة التعليم، وتكريم الإدارات التعليمية الفائزة.

19. إتاحة خدمة طلب معلومة إحصائية عبر تطبيق توكلنا.

20. تحقيق شهادة البنية المؤسسية الوطنية في ملتقى الحكومة الرقمية 2025م.

21. تكريم الهيئة العامة للإحصاء ضمن جهات الدعم والتمكين في حفل ندلب 2025م.

22. تأسيس أول مختبر ابتكار إحصائي في المملكة، بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص.

23. إطلاق النسخة الثانية من برنامج (الإحصائيين السعوديين) لتمكين الكفاءات الوطنية الشابة من مواصلة الدراسات العليا في مجال الإحصاء.

24. ابتعاث خمسة طلاب لدراسة الماجستير في تخصصي الإحصاء وتحليل البيانات، والإحصاء وعلوم البيانات.

25. إطلاق خدمة توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة.

26. الحصول على (4) مواصفات جودة قياسية جديدة، والمحافظة على (11) مواصفة جودة قياسية.

الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المرتبطة بالهيئة 2025م

نوع الأداة	الرقم	التاريخ	موضوع الأداة	الأعمال التي تمت في شأنه	بيان حالة التنفيذ
مرسوم ملكي	م/29	1447/2/10هـ	المصادقة على نظام الإحصاء بالصيغة المرافقة للقرار	العمل على الوثائق النظامية المتعلقة بنفاذ النظام في شهر فبراير 2026م	مكتمل
برقية	11116	1447/2/9هـ	التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1445/1446هـ (2024م)	تم الرفع بالتقرير واستكمال اللازم.	مكتمل

01 مسار الإحصاءات الاقتصادية

تعد الإحصاءات الاقتصادية من الإحصاءات المحورية التي تعمل عليها الهيئة العامة للإحصاء، إذ تتناول مجالات إحصاءات الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات الأعمال والتجارة، وتُنتج مؤشراتها بالاعتماد على مزيج متوازن يجمع بين المسوح الإحصائية ومصادر بيانات متعددة مثل بيانات السجلات الإدارية، تطبيقًا للتوصيات والمنهجيات الدولية، بهدف دعم اتخاذ القرار وتمكين القطاع العام والقطاع الخاص والمستثمرين من الوصول إلى معلومات اقتصادية موثوقة تعكس أداء الاقتصاد وتطوره.

01.
إحصاءات الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار

تُنتج مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في قياس أداء الاقتصاد الوطني، وتشمل: التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الحسابات القومية ربع السنوية والسنوية، وجداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات، ويختص مجال إحصاءات الأسعار برصد التغيرات في الأسعار، ويشمل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار العقارات، ومتوسطات أسعار السلع والخدمات، والرقم القياسي لأسعار الجملة، إلى جانب المنتجات الجديدة مثل الرقم القياسي لأسعار المنتجين، والرقم القياسي لتكاليف البناء، ومؤشر القوة الشرائية على مستوى مناطق المملكة.

ومن أبرز منتجاتها الإحصائية ما يلي:

01. التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي:

هي عبارة عن عملية تقدير لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، الذي يُجرى خلال فترة قصيرة بعد انتهاء الربع المرجعي وقبل نشر البيانات الربعية الفعلية وذلك عندما تكون البيانات المتعلقة بالربع لا تزال غير مكتملة. وتهدف إلى إنتاج إحصاءات ومؤشرات محدثة وذات شمولية تتعلق بالتقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربعي وفقًا للمعايير الدولية، وتوفير تنبؤات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربعي للمستفيدين من الجهات الحكومية.

02. الناتج المحلي الإجمالي الربعي:

تتضمن النشرة تقريرًا مفصلًا عن مؤشرات الحسابات القومية ربع السنوية مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وتتضمن جداول عن الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية، والقطاعات التنظيمية، وأوجه الإنفاق كالإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والإنفاق الاستهلاكي الخاص، والتكوين الرأسمالي، والصادرات والواردات، وذلك بالأسعار الجارية والحقيقية، وفق منهجية السلاسل المتحركة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتعديلات الموسمية.

وتهدف النشرة إلى توفير بيانات دقيقة ومؤشرات إحصائية مُحدثة بشكل دوري عن الاقتصاد الوطني السعودي، تساعد في قياس حجم النمو الاقتصادي، وتقييم أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يدعم اتخاذ القرار ويسهم في تقديم بيانات اقتصادية دقيقة للمستثمرين من خلال تطبيق المعايير والممارسات الدولية، مثل توفير متطلبات المعيار الخاص بنشر البيانات SDDS الصادر من صندوق النقد الدولي.

03. نشرة الحسابات القومية السنوية:

تتضمن النشرة مؤشرات عن الدخل القومي الإجمالي ومؤشرات عن الدخل المتاح إلى جانب العديد من الجداول التحليلية التي تبرز مسارات الاقتصاد الوطني، كمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ومكوناته والعلاقات بين المجاميع الاقتصادية الرئيسة. وتهدف هذه النشرة إلى تقديم بيانات موثوقة تساعد على فهم ديناميكيات الاقتصاد، ورصد اتجاهات النمو، وتقييم كفاءة السياسات الاقتصادية.

04. جداول العرض والاستخدام، وجداول المدخلات والمخرجات:

توفر جداول العرض والاستخدام صورة متكاملة ومتسقة للاقتصاد من حيث الأنشطة الاقتصادية والمنتجات، ليصبح بالإمكان استخدام هذه البيانات لقياس المجاميع الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي بالطرق الثلاثة (الإنتاج، الدخل، الإنفاق) وفق المنهجيات والأسس المتبعة في نظام الحسابات القومية، حيث يوضح جدول العرض مصادر عرض المنتجات في الاقتصاد الوطني (محلية أو مستوردة)، وفي المقابل يوضح جدول الاستخدام تفاصيل الاستهلاك الوسيط للأنشطة الاقتصادية من المنتجات والإنفاق الاستهلاكي النهائي (العائلي والحكومي والهيئات التي لا تهدف للربح) بالإضافة إلى تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون والصادرات على مستوى المنتجات.
كما تعد جداول المدخلات والمخرجات من أهم الأدوات المستخدمة لفهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتوضح علاقات الترابط داخل الاقتصاد الوطني والعلاقات التبادلية بين مختلف الأنشطة، حيث يستخدم كل نشاط منتجات الأنشطة الأخرى، كاستهلاك وسيط أو تكوين رأسمالي ثابت، في حين قد تستخدم منتجات هذا النشاط كاستخدامات وسيطة أو رأسمالية في أنشطة أخرى، وتظهر جداول المدخلات والمخرجات كأنشطة منتجة على مستوى الصفوف، وكمستهلكة على مستوى الأعمدة.
وتمكن هذه الجداول من دعم عمليات التخطيط وصياغة السياسات الاقتصادية، وتعزيز قدرة الجهات الحكومية على وضع برامج تنموية أكثر فعالية ودقة.

05. إحصاءات الأسعار:

ومن أبرز منتجاتها الإحصائية، ما يلي:

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:**

وهو مؤشر اقتصادي يُصدر بشكل شهري، ويعكس التغيرات النسبية في أسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تمثل أنماط الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال فترة زمنية محددة مقارنة بالفترة المرجعية. ويُعد هذا الرقم أداة رئيسة لقياس معدلات التضخم أو الانكماش، كما يُستخدم بشكل واسع في التقارير والتحليلات الاقتصادية والإحصائية. يعتمد المؤشر على بيانات تُجمع من خلال مسوح ميدانية دقيقة، بالإضافة إلى بيانات السجلات الإدارية، ويهدف المؤشر إلى:

- رصد تحركات أسعار التجزئة للسلع والخدمات ضمن سلة المستهلك.
- توفير سلسلة زمنية من البيانات الإحصائية حول الأرقام القياسية للأسعار.
- تصنيف الإحصاءات حسب فئات الاستهلاك، بما يشمل الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والسنوية.
- قياس معدل التضخم أو الانكماش.
- المساهمة في تقديم بيانات تدعم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- المساهمة في المتطلبات الإقليمية والدولية.

وتُستخدم بيانات الأسعار لتقدير مجموعة واسعة من المؤشرات، تشمل:

- الأرقام القياسية ومعدلات التغير حسب فئة الإنفاق (للشهر المرجعي).
- الأرقام القياسية حسب المنطقة وفئات الإنفاق ومعدلات التغير السنوية والشهرية.
- الأرقام القياسية حسب فئات الإنفاق ومعدلات التغير السنوية والشهرية.
- الأرقام القياسية حسب المنطقة ومعدلات التغير السنوية والشهرية.
- المتوسط السنوي للرقم القياسي.

■ الرقم القياسي لأسعار الجملة:

وهو منتج إحصائي شهري يهدف إلى قياس نسبة التغير في أسعار السلع المنتجة محليًا، والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) ما بين فترتين زمنيتين مختلفتين، وتُجمع أسعار السلع والخدمات الداخلة في حسابه من ثلاث مدن هي: (الرياض وجدة والدمام). وتنتجه الهيئة بما يتماشى مع متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS). ويهدف إلى:

- رصد ومتابعة التغير في أسعار الجملة للسلع والخدمات.
- توفير سلسلة زمنية من البيانات الإحصائية عن الأرقام القياسية لأسعار الجملة.
- إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.

■ الرقم القياسي لأسعار العقارات:

يهدف الرقم القياسي لأسعار العقارات إلى رصد التغير في حركة أسعار العقارات في السوق السعودي مع مرور الزمن، بالاستناد إلى بيانات قيمة الصفقات العقارية، ويصدر بشكل ربع سنوي، ويكون مفصلًا بحسب مكونات القطاعات العقارية (السكنية، والتجارية، والزراعية)، ويُقاس باستخدام منهجية متقدمة ومعترف بها دوليًا لضمان الدقة والموثوقية؛ حيث تستند هذه المنهجية إلى جمع وتحليل بيانات الصفقات العقارية في السوق، من خلال تصنيف العقارات حسب الموقع، نوع العقار، ثم مقارنة الأسعار الحالية بأسعار فترة الأساس، مما يسمح بتحديد التغيرات في أسعار العقارات بشكل دقيق وتقديم صورة واضحة عن اتجاهات السوق العقارية ويساهم في دعم اتخاذ القرارات ذات العلاقة.

وتعتمد إحصاءات الرقم القياسي لأسعار العقار على تطبيق تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات الجغرافية، وتراعي التوسع الجغرافي في التغطية داخل المدن مقارنة بحساب المؤشر السابق، مما يعني تمثيلًا أوسع لمناطق المملكة الثلاثة عشر. وتهدف النشرة إلى:

- توفير مؤشرات إحصائية عقارية متطورة تقيس أداء السوق العقاري بالمملكة.
- تلبية المتطلبات المحلية والإقليمية والدولية.

■ متوسطات أسعار السلع والخدمات:

هو منتج إحصائي يقيس متوسطات أسعار مجموعة من السلع والخدمات في السوق السعودي وفق منهجية إحصائية تتبع ضوابط وقيود خاصة تتسم بالشمولية والمرونة والجودة التي تعكس حركة الأسعار والعوامل المؤثرة فيها، وتتكون سلة الأسعار التي يقيسها من 170 سلعة، ويغطي المنتج حاليًا 16 مدينة هي: (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجيزان، ونجران، والباحة، والجوف)، ويُصدر المنتج بشكل شهري. ويهدف إلى:

- قياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك.
- توفير بيانات أسعار السلع الرئيسة المتعلقة ببناء المساكن، مثل: (الحديد، والكابل، والإسمنت، والأخشاب، والخرسانة الجاهزة).
- تقديم بيانات دقيقة وموثوقة تساهم في إجراء التحليلات الاقتصادية والإحصائية الخاصة بتحركات الأسعار والتنبؤات المستقبلية له خلال فترات زمنية مختلفة.

من الأعمال التي أنجزتها الهيئة في تطوير منتجات إحصاءات الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار خلال عام 2025م:

التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي:

يكتسب التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي أهمية خاصة نظرًا للتحول الذي تشهده المملكة في ضوء رؤية السعودية 2030، وما شهده الاقتصاد من تحولات جوهرية. فتطور البنية التحتية والخدمات اللوجستية والتوسع الكبير في السياحة والتغير في أنماط الاستهلاك، وتمكين القطاع الخاص، ودخول قطاعات جديدة مثل: الثقافة والترفيه، التقنيات المالية، الاقتصاد الرقمي، يتطلب مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وذلك تماشيًا مع توصيات نظام الحسابات القومية وأفضل الممارسات الدولية. ومن هذا المنطلق عملت الهيئة على مشروع التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي، لتعزيز الاستفادة من بيانات السجلات الإدارية، واستحداث مسوح أكثر تخصصًا، لرصد تلك التغيرات الهيكلية، ورفع دقة وشمولية قياس الناتج المحلي الإجمالي، ونشرت نتائج التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي للمملكة في الأول من مايو 2025م.

وكان من نتائج هذه التحديث قياس مساهمة القطاعات التالية في الناتج المحلي الإجمالي:

- قطاع الثقافة.
- قطاع الرياضة.
- قطاع السياحة.

تحديث الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

نفذت الهيئة مراجعة شاملة للرقم القياسي لأسعار المستهلك بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية والأدلة الاسترشادية الدولية ذات العلاقة، بهدف تعزيز دقة قياس التضخم الفعلي في الاقتصاد السعودي وتحسين جودة النتائج.

ومن أبرز التحديثات تطوير آلية جمع بيانات الأسعار وأوزان سلة المستهلك وتنويع مصادرها؛ حيث استندت الأوزان إلى بيانات مسح الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسرة لعام 2023م، بالإضافة إلى بيانات الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الحسابات القومية، واعتمدت بيانات قسم السكن على بيانات منصة إيجار الصادرة من الهيئة العامة للعقار، كما اعتمدت عدد من أقسام السلة على بيانات السجلات الإدارية لعدد من الجهات. فيما قامت بتحديث السنة المرجعية للمؤشر من عام 2018 إلى عام 2023م بما يضمن عكس المؤشر للواقع الفعلي لأنماط الإنفاق.

إضافة إلى ذلك فقد توسعت الهيئة في التغطية الجغرافية لنقاط البيع داخل كل مدينة من مدن المسح بما يستوفي شمولية التغطية السكانية وتنوع الفئات الاستهلاكية، وذلك باستخدام تقنيات

الخرائط المكانية لتحديث تصميم إطار العينة، عبر مراجعة مستوى التغطية وزيادة عدد نقاط البيع، مع إعادة توزيعها لضمان انتشارها على مستوى مدن المملكة وفقًا للكثافة والتمركز السكاني. وذلك من خلال زيادة التغطية عبر حصر وتحديد مواقع متاجر التجزئة لتصبح في التحديث الأخير 82,000 متجر في الإطار الجديد مقابل 32,000 متجر في الإطار السابق، وزيادة عينة نقاط البيع في التغطية الشهرية من 8,700 إلى 14,000 نقطة بيع، وزيادة عدد بنود السلة لتصل إلى 582 بندًا وفق التصنيفات الحديثة بدلًا من 490 بندًا في المنهجية السابقة، وذلك بناءً على نمط سلوك المستهلك وتفضيلاته، فضلًا عن التوسع في التغطية الجغرافية عبر زيادة عدد المدن المشمولة في المسح من 16 مدينة إلى 23 مدينة، الأمر الذي أتاح للهيئة نشر نتائج المؤشر على مستوى جميع المناطق الإدارية في المملكة.

كما اعتمدت الهيئة أحدث إصدارات تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP2018) الصادر عن الأمم المتحدة، مع إضافة مستويات جديدة لحساب المؤشرات واستخراج النتائج، وربطه بالإصدار السابق (COICOP1999). وطبقت منهجية السلاسل المتحركة من خلال التحديث السنوي للأهمية النسبية (أوزان سلة المستهلك)، وذلك لعكس أحدث التغيرات الاقتصادية.

وقد نشرت الهيئة العامة للإحصاء النتائج وفق المنهجية المحدثة ابتداء من نشرة شهر أغسطس لعام 2025م.

تحديث الرقم القياسي لأسعار الجملة:

نفذت الهيئة العامة للإحصاء مراجعة شاملة للرقم القياسي لأسعار الجملة حيث اشتملت المراجعة على عدة تحديثات منها: تحديث أوزان بنود سلة الجملة وآلية جمع البيانات بهدف تحسين جودة النتائج وتطوير آلية جمع بيانات الأسعار وأوزان سلة الجملة وتنويع مصادرها استنادًا الى قيمة الإنتاج المحلي وقيمة الواردات ونتائج الإحصاءات الزراعية، فيما قامت الهيئة بتحديث السنة المرجعية للمؤشر من عام 2014م إلى عام 2023م بما يضمن عكس المؤشر للواقع الفعلي لأنماط الإنفاق.

إضافة إلى ذلك، توسعت الهيئة في التغطية الجغرافية لنقاط البيع داخل كل مدينة من مدن المسح بما يستوفي شمولية التغطية السكانية عبر مراجعة مستوى التغطية وزيادة عدد نقاط البيع، مع إعادة توزيعها لضمان انتشارها على مستوى مدن المملكة وفقًا للكثافة والتمركز السكاني. وذلك من خلال زيادة التغطية عبر حصر وتحديد مواقع متاجر الجملة لتتجاوز في التحديث الأخير 16,000 متجر مقابل 5,655 متجر في الإطار السابق، وزيادة عينة نقاط البيع في التغطية الشهرية من 2,157 إلى 4,431 نقطة بيع، وزيادة عدد بنود السلة لتصل إلى 554 بندًا وفق التصنيفات الحديثة بدلًا من 343 بندًا في المنهجية السابقة، فضلًا عن التوسع في التغطية الجغرافية عبر زيادة عدد المدن من 3 مدن إلى 23 مدينة تمثل 13 منطقة إدارية، الأمر الذي أتاح للهيئة نشر نتائج المؤشر على مستوى جميع المناطق الإدارية في المملكة. كما اعتمدت الهيئة أحدث إصدارات التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2.1) الصادر عن الأمم المتحدة عام 2015م، وهو نظام دولي موحّد لتصنيف السلع والخدمات، وربطه بالإصدار السابق (CPC2.0) وذلك لعكس أحدث التغيرات الاقتصادية. وتستهدف الهيئة نشر النتائج وفق المنهجية المحدثة خلال العام.

تحديث منتج متوسطات أسعار السلع والخدمات:

أجرت الهيئة مراجعة شاملة لمؤشر متوسطات أسعار السلع والخدمات، وذلك بالاعتماد على التصنيف الجديد للاستهلاك الفردي حسب الغرض COICOP2018، الصادر عن صندوق النقد الدولي، عوضًا عن التصنيف السابق COICOP 1999. وشمل التحديث توسيع سلة السلع والخدمات ليصبح المجموع 232 سلعة، تُجمع من خلال ست عشرة مدينة هي: (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجيزان، ونجران، والباحة، والجوف)، بهدف رفع دقة المؤشر وتحسين مستوى التمثيل الإحصائي للسوق المحلية، عبر عكس أنماط الاستهلاك الحالية بشكل أفضل، وزيادة شمولية السلة، وتقليل الانحرافات الناتجة عن التصنيف السابق، وتستهدف الهيئة نشر المنتج بعد التحديث خلال عام 2026م.

عملت الهيئة على تطوير وإطلاق عدد من المنتجات الإحصائية ضمن إحصاءات الحسابات القومية والأسعار خلال عام 2025م ومنها:

مشروع الرقم القياسي لأسعار المنتجين:

وفي إطار تطوير منتجات إحصائية عالية الجودة، أطلقت الهيئة العامة للإحصاء الرقم القياسي لأسعار المنتجين ليكون ضمن قائمة المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالأسعار، حيث يهدف المؤشر إلى رصد التغيرات في أسعار السلع المنتجة محليًّا من منظور المنتجين، مما يتيح قياس التغيرات السعرية على مستوى الإنتاج قبل وصولها إلى المستهلك النهائي، وقد شمل المؤشر الجديد والذي يعتمد على سنة الأساس 2023م في مرحلته الأولى الأنشطة الاقتصادية الأساسية ضمن أربع قطاعات رئيسة، جُمعت بياناتها من خلال مسح إحصائي اشتمل على عينة مكونة من 1004 منشآت. كما احتُسبت الأهمية النسبية لكل نشاط اقتصادي بالاعتماد على بيانات مسح الأعمال الهيكلية لعام 2023م، بحيث تعكس القيمة المضافة وزن كل نشاط ضمن المؤشر، بما يضمن دقة تمثيل المؤشر للتغيرات الاقتصادية الفعلية. كما يغطي المؤشر أنشطة: التعدين واستخراج المحاجر، الصناعة التحويلية، إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، إضافة إلى إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها، وذلك وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي، والتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ISIC4.

كما صُنفت المنتجات وفق التصنيف المركزي للمنتجات CPC2.1، لتشمل الركازات والمعادن، الكهرباء والماء والغاز، المنتجات الغذائية والمشروبات، المنسوجات والملابس، المنتجات الجلدية، المنتجات المعدنية والآلات والمعدات، والسلع الأخرى القابلة للنقل. وقد بدأت الهيئة بنشر نشرة الرقم القياسي لأسعار المنتجين ابتداء من شهر أكتوبر 2025م.

مشروع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء:

في خطوةٍ مهمة نحو دعم قطاع البناء والتشييد، أطلقت الهيئة العامة للإحصاء مؤشر الرقم القياسي لتكاليف البناء والذي يسهم في تقديم تقديرات دقيقة وموثوقة لتكاليف تنفيذ المشاريع الإنشائية، بناءً على تحليل شامل لأحدث البيانات المتوفرة حول أسعار المواد الأولية الداخلة في البناء والتشييد، وتكاليف الأيدي العاملة، تكاليف استئجار الآلات والمعدات، وتكاليف الطاقة، حيث يُعد مؤشرًا هامًا يعتمد عليه من قبل المخططين والباحثين في مجالات التنمية والإنتاج بشكل عام، ويُستخدم لمراقبة التطورات السعرية على مستوى المشاريع من خلال رصد تحركات الأسعار لمدخلات البناء عبر 51 بندًا من السلع والخدمات، ويجري جمع أسعارها شهريًا من أكثر من 2500 منشأة.

وقد جرى تطوير المؤشر انطلاقًا من إطار المنشآت الاقتصادية، وتحديد القيم المضافة للأنشطة الاقتصادية المستهدفة ضمن المسح، وتحديد بنود السلع والخدمات الداخلة في تكوين الرقم القياسي لتكاليف البناء من خلال شركات المقاولات والمنشآت ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات ويغطي الرقم القياسي لتكاليف البناء جميع مناطق المملكة العربية السعودية، ويهدف إلى:

- رصد ومتابعة التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات الداخلة في تكاليف إنشاء المباني.
- التعرف على حجم الطلب على مواد البناء والذي يعكسه ارتفاع أو انخفاض أسعار تلك المواد.

وقد بدأت الهيئة العامة للإحصاء في نشر نتائج هذا المؤشر ابتداءً من نشرة شهر يونيو 2025م.

مشروع مؤشر القوة الشرائية لمناطق المملكة:

يُعد مؤشر القوة الشرائية أحد أهم الأدوات الاقتصادية لقياس الفروقات في مستويات الأسعار وتكلفة المعيشة بين المناطق أو الدول، وفي هذا الإطار تعمل الهيئة على تطوير مؤشر القوة الشرائية على مستوى مناطق المملكة، بالاعتماد على أفضل

الممارسات والمعايير الدولية، لقياس القوة الشرائية الحقيقية للسكان وتحليل التفاوت الاقتصادي الإقليمي بدقة. ويشمل تطوير المؤشر تحديد أطر البيانات، وتصميم العينة، وبناء سلة السلع والخدمات، وتطبيق منهجيات احتساب موحّدة.

02.
إحصاءات الأعمال والتجارة

واصلت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2025م تطوير وإنتاج المنتجات والمؤشرات الإحصائية الاقتصادية الداعمة لقطاعي الأعمال والتجارة. كما شهد هذا العام إصدار حزمة من النشرات الإحصائية الدورية لعدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة، تضمنت قطاع الأعمال، والتجارة الدولية، والاستثمار، والاقتصاد الرقمي، إلى جانب احتساب وإتاحة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لقياس أداء القطاعات المختلفة. وقد قُدمت هذه المؤشرات ضمن منتجات إحصائية أُعدّت وفق إطار منهجي متكامل يستند على المسوح الإحصائية ومصادر بيانات أخرى مثل بيانات السجلات الإدارية. وفي إطار التطوير المستمر، عملت الهيئة على تعزيز مستوى التفصيل، وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، إضافة إلى دراسة وإطلاق منتجات إحصائية جديدة تلبي الاحتياجات الوطنية للمؤشرات الاقتصادية الحديثة. وفيما يلي نظرة على أبرز المنتجات الإحصائية في هذا المجال.

01. الرقم القياسي للإنتاج الصناعي:

يوفر هذا المنتج الإحصائي مؤشرات قصيرة المدى تُسهم في قياس التغيرات في مستويات الإنتاج، عبر مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، وتشمل: نشاط التعدين واستغلال المحاجر، وأنشطة الصناعة التحويلية، وأنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، إضافة إلى أنشطة إمدادات المياه، والصرف الصحي وأنشطة إدارة النفايات ومعالجتها.

ويهدف المنتج إلى:

- توفير مؤشرات قصيرة المدى تمكن من رصد التغيرات في مستويات الإنتاج في الأنشطة الصناعية.
- تلبية احتياجات الجهات الحكومية والباحثين من البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالإنتاج الصناعي.
- توفير إحصاءات قابلة للاستخدام في المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.
- دعم الدراسات والتحليلات الاقتصادية.

02. إحصاءات الأعمال الهيكلية:

يُعد هذا المنتج الاقتصادي أحد أبرز المنتجات الإحصائية التي أطلقتها الهيئة العامة للإحصاء، ويشكّل الركيزة الأساسية لإحصاءات قطاع الأعمال والتجارة. ويستهدف المسح جميع منشآت قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية، ويُنفّذ على أساس سنوي، ويوفر مؤشرات إحصائية تسهم في قراءة الواقع الاقتصادي والتعرّف على الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الأعمال، وقياس معدلات النمو فيه، بالإضافة إلى تلبية المتطلبات المتزايدة للجهات والمنظمات المحلية والدولية من البيانات الاقتصادية التفصيلية. وقد أثمر التعاون

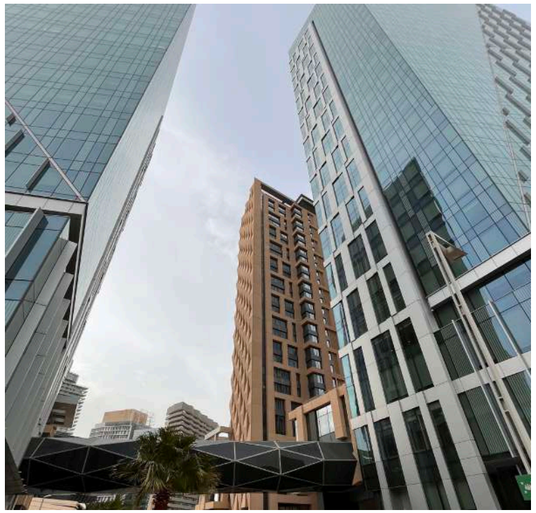

والتكامل مع الجهات الحكومية ومنشآت القطاع الخاص عن توفير مجموعة واسعة من المؤشرات الإحصائية المتخصصة، تشمل الإيرادات التشغيلية، والنفقات التشغيلية، والتكوينات الرأسمالية وغيرها من المؤشرات، مصنفة حسب النشاط الاقتصادي. ويهدف المنتج إلى:

- إنتاج مؤشرات إحصائية اقتصادية تفصيلية عن قطاع الأعمال تشمل: الأجور والرواتب والبدلات والمزايا، إضافة إلى المشتريات والمبيعات من الأصول الثابتة، بما يتيح قراءة دقيقة لأداء القطاع.

- تحديث سجل الأعمال الإحصائي ونشر بيانات قطاعية متخصصة من خلال إصدار نشرات اقتصادية حسب الأنشطة الاقتصادية حتى مستوى الحد الرابع من الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، بما يعزز شمولية البيانات ودقتها.

- توفير مؤشرات موثوقة تساعد في إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، وتُمكّن من إعداد الدراسات والتحليلات اللازمة لتطوير الاستراتيجيات وخطط التنمية وتعزيز نمو قطاع الأعمال.

03. إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعمل الهيئة العامة للإحصاء بالتكامل مع وزارة الاستثمار والبنك المركزي السعودي على إعداد ونشر مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل دوري (ربع سنوي وسنوي) لتوفير صورة دقيقة وشاملة عن حركة الاستثمارات الأجنبية في المملكة. وتشمل الإحصاءات الربع سنوية قياس التدفقات الداخلة والخارجة وصافي الاستثمار، فيما تركز الإحصاءات السنوية على رصد أرصدة الاستثمار وإجمالي التدفقات ومؤشراتها التحليلية. وتُعد إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الإحصاءات الاقتصادية الاستراتيجية، لكونها تعكس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة، وتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي. وتهدف هذه الإحصاءات إلى:

- رصد التدفقات والأرصدة الاستثمارية بدقة.
- تحليل توزيع الاستثمارات حسب الأنشطة الاقتصادية والدول لقياس مساهمة كل نشاط ودولة في التنمية الاقتصادية.
- رصد الاتجاهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- دعم صناعة القرار وتعزيز ثقة المستثمرين عبر إتاحة مؤشرات موثوقة ومتوافقة مع المعايير الدولية.

04. إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تُوفر إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بيانات إحصائية دقيقة وشاملة عن منشآت هذا القطاع بمختلف أنشطتها الاقتصادية في المملكة. ويعكس هذا المنتج هيكلية القطاع

الاقتصادي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويقيس مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب رصد تطورها ونموها على مستوى الاقتصاد الوطني. وترتكز هذه الإحصاءات على تقديم مؤشرات تفصيلية تشمل الإيرادات التشغيلية، والنفقات التشغيلية، وتعويضات المشتغلين، وفائض التشغيل، موفرةً صورة شاملة عن واقع هذا القطاع الحيوي. كما تُسهم في إبراز توزيع المنشآت حسب الحجم والنشاط الاقتصادي، بما يدعم فهم هيكلية قطاع الأعمال بشكل أدق، وقد جرى استحداث مؤشرين إحصائيين جديدين ضمن منظومة إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتهدف هذه الإحصاءات إلى:

- قياس هيكلية قطاع الأعمال للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتحديد خصائصها الاقتصادية حسب الحجم والنشاط.

- توفير بيانات تفصيلية عن الأنشطة الاقتصادية بحسب حجم المنشآت لإنتاج مؤشرات توضح معدلات النمو واتجاهات التطور لكل نشاط اقتصادي.

- تحليل مساهمة الأنشطة الاقتصادية في التنمية الاقتصادية من خلال تحديد الأهمية النسبية لكل نشاط ضمن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- توسيع نطاق التغطية وتحسين شمولية البيانات الإحصائية.

05. إحصاءات البحث والتطوير:

يوفّر هذا المنتج الإحصائي بيانات ومؤشرات شاملة عن قطاع البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال جمع المعلومات من مختلف الأنشطة الاقتصادية، وإنتاج مؤشرات حول حجم الإنفاق حسب القطاعات، وأعداد الباحثين والمشتغلين في مجالات البحث والتطوير، ويُعد هذا المنتج من الإحصاءات الاقتصادية السنوية، ويهدف إلى ما يلي:

- قياس حجم قطاع البحث والتطوير من خلال إنتاج مؤشرات تفصيلية حسب القطاعات الاقتصادية لتشمل: حجم الإنفاق والتمويل، وأعداد الباحثين والمشتغلين.

- توفير مؤشرات إحصائية لدعم التخطيط وتطوير السياسات وتقييم أثرها.

- تعزيز تنافسية المملكة دوليًا عبر رصد المؤشرات الوطنية ومقارنتها بالمؤشرات الدولية، وقياس مساهمة البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي.

06. إحصاءات التجارة الدولية في السلع:

تعد تقارير إحصاءات التجارة الدولية في السلع من التقارير الاقتصادية التي تقوم بها الهيئة العامة للإحصاء من خلال جمع ومعالجة بيانات السجلات الإدارية، وتوفر بيانات إحصائية عن حجم السلع المستوردة والمصدرة بين المملكة ودول العالم، بما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري للمملكة، وتهدف إلى ما يلي:

- توفير بيانات تساعد في معرفة حجم التبادل التجاري الدولي للمملكة بدورية شهرية، وربع سنوية، وسنوية.
- توفير بيانات الصادرات والواردات للسلع حسب تصنيف النظام المنسق (HS).
- توفير بيانات التجارة الدولية على مستوى السلع والدول.
- استخدام بياناتها لأغراض المقارنات الإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.

07. إحصاءات منظمات القطاع غير الربحي:

وهي من الإحصاءات الاقتصادية التي توفر بيانات شاملة عن المنظمات غير الربحية باعتبارها كيانات مستقلة، تعمل بشكل منظّم ومستمر لتحقيق النفع العام أو الخاص، دون السماح بتوزيع أي عوائد مالية على أعضائها، وذلك وفقًا للتعريف المعتمد في الاستراتيجية الوطنية للقطاع غير الربحي والمعايير الإحصائية الدولية. وتوفر هذه الإحصاءات مؤشرات تفصيلية حسب تصنيفات المنظمات غير الربحية، بما يمكّن من تتبع اتجاهات النمو، وقياس التغيرات السنوية، وتحليل تطور أنشطة القطاع بشكل دقيق. ويستهدف المنتج الإحصائي جميع المنظمات غير الربحية في المملكة، سواء كانت حكومية أو عامة أو خاصة، ويقدّم مجموعة متكاملة من المؤشرات الاقتصادية التي تسهم في فهم هيكلية القطاع وتعزيز موثوقية بياناته.

وقد شهدت إحصاءات منظمات القطاع غير الربحي منذ إطلاقها لأول مرة في عام 2018 تطورًا ملحوظًا في المنهجيات والتصنيفات، بالتزامن مع اعتماد المنهجية المحدثة الصادرة عن الأمم المتحدة لحساب الحسابات الفرعية للقطاع غير الربحي، إضافة إلى تبنّي تصنيف جديد للمنظمات غير الربحية. وأسهم ذلك في توسعة نطاق المسح ليشمل فئات أوسع مثل: المؤسسات الملكية، والهيئات المهنية، والجامعات وغيرها من الكيانات غير الربحية.

وقد قامت الهيئة العامة للإحصاء بتطوير إحصاءات منظمات القطاع غير الربحي لزيادة شمولية المسح الإحصائي للقطاع غير الربحي لعام 2025م وتضمين بيانات جمعيات الملاك، والربط بين التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية (ICNPO) والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev. 4)، وتوسيع نطاق المنتج وإضافة البعد المكاني للمسح من خلال توفير نتائج على مستوى المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية، وزيادة في عدد المؤشرات الرئيسة والفرعية، وتهدف إلى ما يلي:

- قياس حجم الإنفاق في القطاع غير الربحي وتحليل مسارات الصرف والأنشطة الرئيسة.

- تحديد حجم القوى العاملة في القطاع غير الربحي من خلال رصد أعداد المشتغلين وتوزيعهم حسب الأنشطة.
- قياس مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أحد القطاعات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

08. إحصاءات الأعمال قصيرة المدى:

يقيس هذا المنتج الإحصائي أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة على المدى القصير من خلال مؤشرات شهرية ترصد التطورات ومعدلات النمو لكل قطاع، ويستهدف جميع الأنشطة الاقتصادية في المنشآت العاملة في القطاعين العام والخاص. وأصبحت دورية النشر شهرية بدلًا من ربع سنوية، بما يتوافق مع احتياجات الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وتوفير مؤشرات اقتصادية عالية التواتر تشمل الإيرادات التشغيلية، وتعويضات المشتغلين.

كما جرى تحديث المنهجية وفق أفضل الممارسات الدولية، والانتقال من استخدام القيم المطلقة إلى الأرقام القياسية، وزيادة الاعتماد على البيانات السجلية، إلى جانب تعزيز مصادر البيانات المستخدمة لعكس التغيرات الفعلية في قطاع الأعمال. وشمل التطوير إدراج مؤشرات جديدة، مثل إعلانات الإفلاس، ورخص البناء، وذلك بهدف تحسين جودة الإحصاءات قصيرة المدى، وتعزيز موثوقيتها، ويهدف هذا المنتج إلى:

- تحديث السلاسل الزمنية للأنشطة الاقتصادية لضمان توفير بيانات دقيقة ومحدّثة تعكس واقع أداء قطاع الأعمال.
- توفير مؤشرات اقتصادية شهرية لرصد الاتجاهات قصيرة المدى في الاقتصاد وقياس التغيرات الدورية في مختلف القطاعات.
- دعم متخذي القرار والمستثمرين ببيانات موثوقة تسهم في متابعة الأداء الاقتصادي واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة ووفق أحدث المعايير الدول.

09. إحصاءات الاقتصاد الرقمي:

منتج إحصائي يُعنى بقياس واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة تلبيةً لمتطلبات المنظمات والجهات المحلية والإقليمية والدولية المعنيّة بهذا المجال. وتهدف هذه الإحصاءات إلى:

- توفير بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة عن الاقتصاد الرقمي.
- دعم البحث العلمي لتعزيز وتطوير الاقتصاد الرقمي في المملكة.
- إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية حول الاقتصاد الرقمي.

10. إحصاءات نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد:

يُعد هذا المنتج الإحصائي أداة أساسية لفهم مدى استفادة الأسر والأفراد من التقنيات الحديثة، وقياس مستوى توفرها واستخدامها، ويهدف المنتج إلى توفير بيانات ومؤشرات دقيقة حول نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد في المملكة العربية السعودية، ودعم البحث العلمي من خلال إتاحة البيانات اللازمة لإجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة، إضافةً إلى تمكين إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية في هذا المجال. وفي هذا الإطار؛ عملت الهيئة على تطوير إحصاءات نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد من خلال إنتاج مؤشرات تعكس استخدام الإنترنت والأجهزة الذكية، والخدمات الرقمية، ورفع جودة البيانات وتحسين كفاءة جمعها، ومواءمة المؤشرات مع المعايير الدولية لتعزيز قابليتها للمقارنة عالميًا، إلى جانب إدراج مؤشرات جديدة تعكس التطورات التقنية الحديثة.

11. إحصاءات نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت:

عملت الهيئة على تطوير إحصاءات نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت من خلال إنتاج مؤشرات حول استخدام الإنترنت والأجهزة الذكية والخدمات الرقمية، ويهدف هذا المنتج إلى توفير بيانات ومؤشرات دقيقة حول نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى المنشآت، ودعم البحث العلمي من خلال تمكين إجراء الدراسات والبحوث التي تسهم في تعزيز وتطوير استخدام هذه التقنيات في المملكة العربية السعودية، إلى جانب إتاحة إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية في هذا المجال.

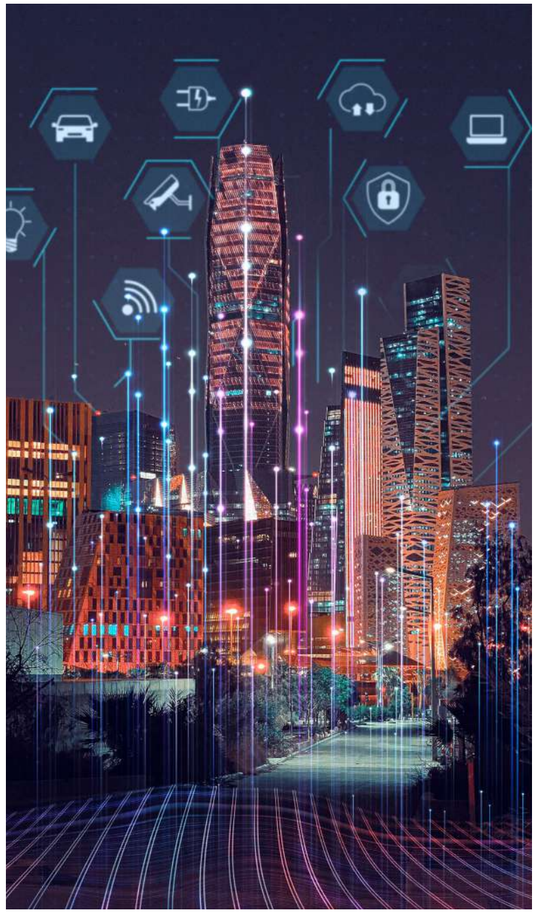

12. إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات:

يوفر هذا المنتج الإحصائي بيانات تفصيلية حول حركة الخدمات بين المملكة ودول العالم من خلال تقديم بيانات دقيقة عن صادرات وواردات الخدمات، وفقًا للتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات (EBOPS 2010) الذي يوفّر إطارًا منهجيًا متكاملًا لتصنيف الخدمات الدولية بمستوى تفصيلي أدق. ويهدف المنتج إلى ما يلي:

- قياس حجم التبادل التجاري في الخدمات بين المملكة ودول العالم، ورصد تطور القطاع بوصفه أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي.
- تعزيز جودة الحسابات القومية وميزان المدفوعات من خلال تزويدها ببيانات موثوقة تدعم إعداد مؤشرات اقتصادية دقيقة وقابلة للمقارنة.
- دعم الدراسات والمقارنات المحلية والدولية وصنع القرار عبر توفير بيانات إحصائية قابلة للتحليل تسهم في التقييم الاقتصادي وصياغة السياسات.

13. إحصاءات ديموغرافيا الأعمال:

هي مؤشرات إحصائية واقتصادية تسهم في فهم خصائص مجتمع الأعمال وديناميكيته خلال فترة قياس سنوية، وتقدّم بيانات تفصيلية عن الكيانات التجارية النشطة والمستحدثة والمغلقة، مع تصنيفها وفق التوزيع الجغرافي والأنشطة الاقتصادية، بما يتيح رصد التغيرات التي تطرأ على قطاع الأعمال بمرور الوقت. ويهدف هذا المنتج إلى ما يلي:

- قياس ديناميكية مجتمع الأعمال من خلال رصد الكيانات التجارية النشطة والمستحدثة والمغلقة حسب النشاط والموقع الجغرافي.
- توفير مؤشرات إحصائية دقيقة ومحدثة تعكس تطور قطاع الأعمال وتدعم الجهات الحكومية ذات العلاقة في التخطيط وصنع القرار.

- تعزيز مواءمة البيانات مع المعايير الدولية لدعم المقارنات الإقليمية والدولية وتلبية احتياجات الشركاء والمستفيدين من المنتج.

14. إحصاءات ثقة الأعمال:

تعكس تصورات وتوقعات منشآت القطاع الخاص غير النفطي تجاه التطورات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، ويُبنى على استطلاعات رأي تغطي جوانب متعددة تشمل الإنتاج، وتكاليف المدخلات، والتوظيف، وخطط التوسّع، والنمو.

ويُستخدم المؤشر كأداة استباقية لرصد مستوى التفاؤل أو الحذر في قطاع الأعمال، وقياس اتجاهات الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، من خلال عكس التوقعات الحالية والمستقبلية على المدى القصير، ولا سيما في مجالي الصناعة والخدمات، وتحديد الأنشطة الداعمة لنمو الاقتصاد، ومتابعة أداء قطاع الأعمال للتنبؤ بالدورات الاقتصادية ونقاط التحول ومعدلات النمو. وعملت الهيئة على تطوير إحصاءات ثقة الأعمال من خلال إطلاق المؤشر لأول مرة في المملكة استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية في المسوح الاقتصادية ذات الطابع الاستباقي، وبالاعتماد على الأدلة والإرشادات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة، وبما يتوافق مع احتياجات أصحاب المصلحة.

كما نفذت الهيئة مسح ثقة الأعمال الشهري على عينة ممثلة من المنشآت، مما أسهم في توفير سلسلة زمنية شهرية لنتائج المؤشر منذ عام 2023م، تشمل أربعة مؤشرات رئيسة هي: المؤشر العام، ومؤشر الخدمات، ومؤشر الصناعة، ومؤشر التشييد، بما يتيح تتبع التطورات الاقتصادية بدقة عبر مختلف القطاعات. كما تم تنظيم ورشة فنية حضورية متخصصة لعدد من الجهات الحكومية، جرى خلالها استعراض وشرح منهجية المؤشر وآليات القياس، والإجابة على الاستفسارات.

15. إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة:

يُعد منتج إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة أحد المنتجات الإحصائية الاقتصادية المستحدثة، حيث يوفّر حزمة من المؤشرات الاقتصادية قصيرة المدى لمتابعة وتحليل أداء قطاع تجارة الجملة والتجزئة في المملكة العربية السعودية. ويهدف إلى:

- تحديث سلسلة البيانات الاقتصادية لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة.
- توفير بيانات عن أنشطة تجارة الجملة والتجزئة لإعداد المؤشرات التي تساعد في تحديد معدلات النمو.
- تلبية المتطلبات اللازمة لإعداد الحسابات القومية وفقًا لأحدث الأنظمة الدولية.
- توفير مؤشرات عن الرقم القياسي ومعدلات النمو لتعويضات المشتغلين، والإيرادات التشغيلية، والمبيعات الإلكترونية.

منتجات جديدة تم تطويرها خلال عام 2025م:

إحصاءات الوظائف الشاغرة:

أطلقت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2025م مشروعًا اقتصاديًا جديدًا يهدف إلى قياس إحصاءات الوظائف الشاغرة، باعتبارها مؤشرًا اقتصاديًا أساسيًا يعكس معدلات نمو فرص العمل غير المشغولة في سوق العمل من خلال تتبّع حجم هذه الفرص وتغيراتها. وتُسهم هذه الإحصاءات في تحديد الأنشطة الاقتصادية الأكثر توليدًا للوظائف، ومتابعة ديناميكية سوق العمل على المدى القصير. وتُجمع البيانات وفقًا لمعايير منظمة العمل الدولية (ILO) وبشكل ربع سنوي، بما يتيح تحليل معدلات النمو وتحديد الأنشطة الأكثر طرحًا للوظائف، ودعم السياسات المرتبطة بسوق العمل وتعزيز جهود التوظيف. ومن أهداف المشروع:

- رصد ديناميكية سوق العمل وفهم التغيرات قصيرة المدى في توفر الوظائف عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- تحديد الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأكثر توليدًا للوظائف.
- تحسين فهم الفجوات الوظيفية بين العرض والطلب في السوق.

إحصاءات أنشطة التشييد والأنشطة العقارية:

يُعد أحد المشاريع الإحصائية الحديثة التي أطلقتها الهيئة العامة للإحصاء، ويستهدف منشآت قطاع الأعمال العاملة في أنشطة التشييد والأنشطة العقارية، بهدف توفير مؤشرات تفصيلية تُمكّن من القراءة الدقيقة لمستوى أداء المنشآت وواقع سوق البناء في المملكة العربية السعودية. ويركز المشروع على إنتاج مؤشرات مالية تعكس الوضع المالي والهيكلي للمنشآت، إلى جانب مؤشرات النشاط المستقبلي التي تسهم في رصد تطورات القطاع وفرص المشاريع القادمة، ومؤشرات النشاط الفعلي لمتابعة الأداء الإنشائي على أرض الواقع. ومن أهداف المشروع:

- قياس أثر نشاط التشييد في التنمية الاقتصادية من خلال تحليل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ودوره في النمو الاقتصادي.
- توفير مؤشرات تفصيلية عن الأداء المالي والتشغيلي لمنشآت التشييد، تشمل النفقات والإيرادات وتعويضات المشتغلين وتصنيف المشاريع حسب النوع وطبيعة الأعمال.
- تعزيز شمولية وجودة الإحصاءات من خلال تغطية دورة التشييد كاملة، وإتاحة مؤشرات تفصيلية وفق التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، والاعتماد على مصادر بيانات متعددة بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

ويمكن تلخيص أبرز منجزات الهيئة في مسار الإحصاءات الاقتصادية خلال عام 2025م فيما يلي:

- تحديث شامل للناتج المحلي الإجمالي.
- قياس مساهمة قطاعات السياحة والثقافة والرياضة في الاقتصاد الوطني.
- إطلاق مؤشر الرقم القياسي لتكاليف البناء.
- تطوير الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) المحدث ونشره على مستوى مناطق المملكة.
- تطوير ونشر إحصاءات ديموغرافيا الأعمال من خلال رصد الكيانات التجارية النشطة والمستحدثة والمغلقة حسب النشاط والموقع الجغرافي.
- تطوير منتج البحث والتطوير باستحداث مؤشرات إضافية وتزويد منظمة اليونسكو بها للنشر.
- تطوير ونشر إحصاءات الأعمال قصيرة المدى عبر تحويلها إلى مؤشرات شهرية، وتحديث المنهجية وفق أفضل الممارسات الدولية.
- تطوير ونشر مؤشرات تفصيلية لإحصاءات منظمات القطاع غير الربحي وفق أفضل الممارسات الدولية.
- تطوير ونشر مؤشر ثقة الأعمال لأول مرة في المملكة، وتنفيذ مسح شهري وفق أفضل الممارسات الدولية لإنتاج سلسلة زمنية استباقية تعكس توقعات منشآت القطاع الخاص غير النفطي.
- تطوير ونشر إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لتوفير بيانات عن صادرات وواردات الخدمات بين المملكة ودول العالم وفق تصنيف EBOPS 2010.
- تطوير ونشر إحصاءات نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات.
- تطوير وتحديث سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- تطوير وتحديث سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار الجملة.
- اعتماد منهجيات حديثة تتماشى مع الممارسات الدولية.
- تحسين طرق جمع بيانات منتجات الإحصاءات الاقتصادية وتنويع مصادرها.
- إطلاق مؤشر أسعار المنتجين.
- تطوير متوسطات أسعار السلع والخدمات والتوسع في سلة السلع والخدمات.

02 مسار الإحصاءات الاجتماعية

تُعدّ الإحصاءات الاجتماعية من الإحصاءات المحورية التي تعمل عليها الهيئة العامة للإحصاء، إذ تُعنى برصد الخصائص السكانية والاجتماعية للمجتمع، ومتابعة التغيرات الديموغرافية، وإنتاج مؤشرات وإحصاءات تغطي مجالات متعددة، مثل: الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسر، وإحصاءات سوق العمل، والنوع الاجتماعي والتنوع، والتقديرات السكانية، إحصاءات التعليم والتدريب، والمهارات وتعلم البالغين، والرياضة، والثقافة والترفيه، ومؤشر الأمان. وتسهم هذه الإحصاءات في بناء قاعدة إحصاءات وطنية شاملة تعكس واقع المجتمع السعودي. كما تحرص الهيئة على إنتاجها وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما يضمن دقة الإحصاءات وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة.

01.

إحصاءات سوق العمل والأحوال المعيشية

تعدّ إحصاءات سوق العمل والأحوال المعيشية عنصرًا محوريًّا في الإحصاءات الاجتماعية، لما لها من دور محوري في قياس المستوى الاقتصادي وجودة الحياة للمجتمع؛ إذ توفّر إحصاءات عن سوق العمل، والأحوال المعيشية للأسر من حيث الدخل والإنفاق، وأساليب الحياة، ودراسة أنماط وسلوكيات الأفراد في حياتهم اليومية. وفيما يلي، يستعرض التقرير أبرز المنتجات الإحصائية:

01. إحصاءات سوق العمل:

يتم إصدارها بشكل ربعي خلال السنة، وتعدُّ مرجعًا دوريًّا لقياس تطورات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، ومن أهم المؤشرات:

- معدل البطالة.
- معدل المشاركة في القوى العاملة.
- معدل المشتغلين من السكان.
- متوسط ساعات العمل الأسبوعية.
- متوسط الأجر الشهري.

02. إحصاءات دخل وإنفاق الأسر:

تعد إحصاءات الدخل والإنفاق مرجعًا رئيسًا لرصد الأحوال المعيشية للأسر في المملكة العربية السعودية، وتوفير إحصاءات حول الدخل وأنماط الإنفاق. ومن مؤشراتها الرئيسة:

- متوسط الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة.
- متوسط الإنفاق الاستهلاكي النهائي للفرد.
- نسبة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية.
- متوسط الدخل الشهري المتاح للأسرة.
- متوسط الدخل الشهري المتاح للفرد.
- نسبة الدخل الشهري المتاح للأسرة حسب مصادر الدخل.

03. نشرة ثقة المستهلك:

مؤشر يقيس مدى التغير في مستوى التفاؤل أو التشاؤم لدى المستهلكين نحو الاقتصاد خلال المستقبل القريب، من خلال استفتاء اقتصادي عن آراء ووجهات نظر وأحوال المستهلكين التي تهتم بالأوضاع الحالية، بالإضافة إلى توقعاتهم للأحوال الاقتصادية القادمة. ومن مؤشراتها الرئيسة:

- المؤشر العام لثقة المستهلك.
- مؤشر الحالة الاقتصادية.

04. إحصاءات الثقافة والترفيه:

تُعنى برصد أنماط الثقافة والترفيه لدى السكان، وتوفر مؤشرات حول المشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية، بما يدعم التخطيط لصناعة الثقافة وتنمية قطاع الترفيه. ومن مؤشراتها الرئيسة:

- نسبة المشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية.
- نسبة حضور الفعاليات والمعارض والمهرجانات.
- مستويات الاهتمام بالقراءة والموسيقى والأفلام.
- مشاركة السكان في الأنشطة الترفيهية والرياضية.

05. مؤشر الأمان:

هو مؤشر إحصائي يقيس مستويات الأمان والسلامة في المجتمع السعودي، ويوفر بيانات حول مدى شعور السكان بالأمان، مما يُساهم في دعم السياسات والخطط الهادفة إلى تعزيز السلامة وجودة الحياة.

.02
إحصاءات السكان والصحة والتعليم

تهدف هذه الإحصاءات إلى توفير مؤشرات وبيانات شاملة حول الخصائص الديموغرافية، والسكنية، والصحية، والتعليمية للسكان، بما في ذلك المرأة، والشباب، وذوي الإعاقة. وتكمن أهميتها في إتاحة بيانات تفصيلية مستمدة من المسوح الأسرية لبناء نماذج تقديرية ومستقبلية تتوافق مع المعايير الإحصائية، وتلبي الاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفيما يلي، يسلط التقرير الضوء على أبرز المنتجات الإحصائية الصادرة عن الهيئة:

01. التقديرات السكانية:

تعد الأداة الديناميكية لتتبع التغيرات في حجم السكان، وتوزيعهم العمري والنوعي والجغرافي، وتعتمد على نموذج إحصائي يرتكز على نتائج التعداد كأساس، إلى جانب استخدام بيانات السجلات الإدارية المتعلقة بمعدلات الولادات والوفيات والتحرك السكاني.

ومن أهم المؤشرات التي يغطيها هذا المنتج، ما يلي:

- حجم السكان الإجمالي.
- معدلات النمو السكاني.
- الهياكل العمرية والنوعية.

02. إحصاءات كبار السن:

هي إحصاءات متخصصة لرصد الواقع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي لكبار السن في المملكة، وتبرز أهميتها في توفير مؤشرات تسهم في فهم خصائصهم بما يخدم خطط جودة الحياة والرفاه الاجتماعي. ومن أهم المؤشرات:

- نسبة كبار السن من إجمالي السكان.
- التوزيع العمري والنوعي لكبار السن.
- نسبة الإعالة، والحالة الزواجية والعملية، ومؤشرات الوصول للرعاية الاجتماعية.
- مؤشرات الرعاية الصحية والاجتماعية.

03. إحصاءات صحة المرأة والرعاية الإنجابية:

إحصاءات سنوية تسلط الضوء على المؤشرات الصحية المتعلقة بالمرأة ومستويات الرعاية الإنجابية المُقدمة لها؛ مما يساهم في تقييم جودة خدمات الأمومة والطفولة في القطاع الصحي.

وتوفر هذه الإحصاءات مؤشرات حول مستويات الرعاية المقدمة للمرأة، منها:

- معدلات الإنجاب.
- الرعاية الطبية المنتظمة قبل وبعد الولادة.
- استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- مؤشرات الصحة العامة والفحوصات المبكرة للمرأة.

04. إحصاءات الحالة الصحية:

إحصاءات سنوية تستعرض المؤشرات الصحية بناءً على الإبلاغ الذاتي للأفراد ونتائج المسوح الوطنية، وتكمن أهميتها في عكس صورة واضحة للوضع الصحي العام للبالغين والأطفال، ورصد انتشار الحالات الصحية المختلفة. ومن أهم المؤشرات التي تغطيها هذه النشرة، ما يلي:

- التقييم الذاتي للحالة الصحية.
- التقييم الذاتي للصحة النفسية.
- نسبة الفحوصات الصحية الدورية.

05. إحصاءات الرعاية الصحية:

إحصاءات سنوية تُساهم في فهم مستوى التغطية الصحية وسهولة الوصول إلى خدمات الرعاية للسكان. ويتضمن هذا المنتج عددًا من المؤشرات المتعلقة بكفاءة النظام الصحي، وتقييم الخدمات الطبية المُقدمة، ومدى شمولية التأمين الصحي، ومن أبرزها:

- نسبة التغطية بالتأمين الصحي.
- معدلات زيارة المرافق الصحية.
- مدى الرضا عن الخدمات والاستشارات الطبية المُقدمة.
- الاحتياجات غير الملباة للرعاية الصحية.

06. إحصاءات تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل:

نشرة سنوية تُعنى بقياس جوانب التنمية الجسدية والمعرفية والاجتماعية للأطفال في مراحلهم الأولى، وتُوفر مؤشرات تعكس مدى توفر بيئة صحية ملائمة لتنمية الطفولة المبكرة، من أهمها:

- البيئة المنزلية الإيجابية والمحفزة للتعلم.
- الالتحاق ببرامج التعليم المبكر (رياض الأطفال).
- استخدام أجهزة التقنية الرقمية.
- امتلاك كتب الأطفال.

07. إحصاءات المنشآت والقوى العاملة الصحية:

منتج سنوي يُعنى بحصر وتقييم إمكانات القطاع الصحي من حيث البنية التحتية والموارد البشرية، ويقدم تصورًا عن التوزيع الجغرافي للمرافق والكوادر الطبية، ومدى تناسبها مع الكثافة السكانية. ومن أبرز المؤشرات:

- عدد المستشفيات والمراكز الصحية.
- عدد الأسرَّة لكل 100 ألف نسمة.
- أعداد الكوادر الطبية (الأطباء، والممرضون، والممارسون الصحيون).
- التوزيع الجغرافي للمنشآت الصحية.

08. إحصاءات التعليم والتدريب:

نشرة إحصائية سنوية توفر بيانات تفصيلية تتعلق بمعدلات الإتمام للمراحل الدراسية، وتقييم جودة البيئة المدرسية، ورصد حجم المشاركة في برامج التدريب. ومن أهم المؤشرات التي تغطيها هذه النشرة:

- معدلات إتمام المراحل التعليمية (الابتدائية والمتوسطة).
- مؤشرات السلوك والاندماج التعليمي.
- مشاركة الوالدين في متابعة المسار التعليمي لأبنائهم.
- معدلات مشاركة الطلاب في برامج التدريب.

09. إحصاءات المهارات والتعلم للبالغين:

إحصاءات سنوية تُعنى برصد واقع التعلم المستمر وتطوير المهارات والتحصيل العلمي للأفراد، بالإضافة إلى توفير المؤشرات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف الرابع المتعلق بضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة. ومن أهم المؤشرات التي تغطيها هذه الإحصاءات، ما يلي:

- معدلات مشاركة الشباب والبالغين في التعليم والتدريب (الرسمي وغير الرسمي)، ونسبة الراغبين في المشاركة.
- مؤشرات التحصيل العلمي للسكان ومتوسط سنوات الدراسة.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان البالغين.

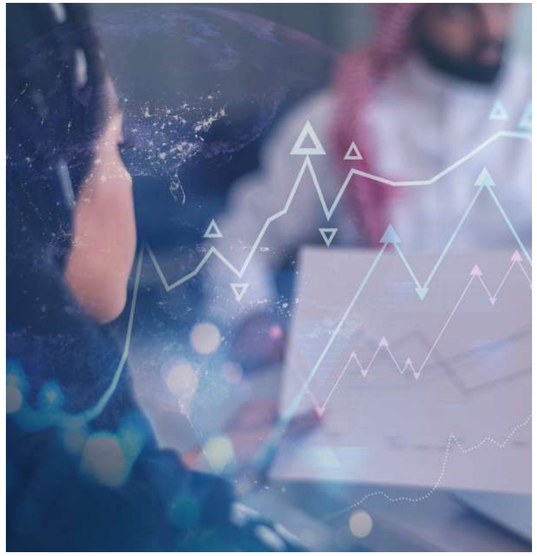

10. إحصاءات الإعاقة:

هي نشرة إحصائية تُعنى بتوفير بيانات تفصيلية وشاملة حول الأفراد ذوي الإعاقة في المملكة. وتبرز أهمية هذا المنتج في إتاحة قاعدة من المؤشرات والبيانات التي ترصد التوزيعات الديموغرافية والجغرافية والعملية لذوي الإعاقة، بالإضافة إلى قياس مدى استخدامهم واحتياجهم للأدوات المساندة. ومن أهم المؤشرات التي يغطيها هذا المنتج، ما يلي:

- معدلات الانتشار حسب نوع وشدة الإعاقة، والحاجة للأدوات المساندة.
- التوزيع النسبي لذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة، ودرجة شدتها.
- التوزيع النسبي لذوي الإعاقة حسب الحالة العملية ومسببات الإعاقة.
- الخصائص التعليمية والعملية لذوي الإعاقة.

11. التقارير الإحصائية الاجتماعية النوعية:

تعتمد هذه التقارير على منهجية الدمج والتحليل المتقاطع للبيانات من مصادر متعددة لإصدار تقارير تحليلية معمقة للفئات التالية:

- تقرير إحصاءات الأسرة السعودية.
- تقرير إحصاءات المرأة السعودية.
- تقرير إحصاءات الشباب.

03 مسار الإحصاءات البيئية والمكانية

تعمل الهيئة العامة للإحصاء في هذا المسار على إنتاج ونشر منتجات بيئية ومكانية تتضمن مؤشرات نوعية تغطي عددًا من المجالات الحيوية، تشمل: البيئة والطاقة، والتعدين، والزراعة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والحج والعمرة. وتعتمد هذه المنتجات الإحصائية على مصادر بيانات متعددة تشمل السجلات الإدارية والمسوح المتخصصة، كما يتم الاستعانة ببيانات وصور الأقمار الصناعية.

.01 إحصاءات البيئة والموارد الطبيعية

فيما يلي، يسلط التقرير الضوء على أبرز المنتجات الإحصائية الصادرة عن الهيئة في هذا المجال:

01. إحصاءات البيئة المنزلية:

هي إحصاءات تستند إلى مسح أسري تُجمع من خلاله بيانات تتعلق بوصول خدمات المياه والصرف الصحي إلى المسكن، وطرق التخلص من النفايات؛ وذلك لقياس مؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. كما تتناول رصد أبرز الملوثات المحيطة بالأسرة، وقياس مستوى المعرفة والإلمام البيئي لدى أفرادها. ومن أبرز المؤشرات التي تغطيها هذه الإحصاءات ما يلي:

- نسبة الأسر التي تعتمد على المياه المعبأة كمصدر رئيس للشرب.
- نسبة الأسر التي تعتمد على مياه الشبكة العامة كمصدر رئيس للشرب.
- نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية.
- نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الآمنة.
- نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي الأساسية.
- نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي الآمنة.
- نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات جمع النفايات الأساسية.

02. الإحصاءات البيئية:

تُعد من الإحصاءات الجديدة التي تم العمل عليها في عام 2025م، وتوفر مجموعة من المؤشرات التي تعكس حالة البيئة في المملكة العربية السعودية والعوامل المؤثرة عليها، وتعتمد على بيانات المسوح الإحصائية والسجلات الإدارية من الجهات ذات العلاقة، وتشمل معلومات عن الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة، إضافة إلى بيانات الملوثات البيئية التي تؤثر على الهواء والمياه والتربة والمناخ. وتهدف هذه الإحصاءات إلى تنظيم الإحصاءات البيئية ضمن إطار دولي معتمد، وتوفير بيانات دقيقة تسهم في احتساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتغذية المؤشرات المرتبطة بالتغير المناخي. كما تسعى إلى رصد حجم الموارد المتاحة والمخزون منها، بما يدعم تطوير العمل الإحصائي البيئي في المملكة، وتتضمن هذه الإحصاءات مؤشرات تفصيلية تغطي المحاور التالية:

- أحوال البيئة وجودتها.
- الموارد البيئية واستخداماتها.
- النفايات.
- المستوطنات البشرية والصحة البيئية.
- حماية البيئة وإدارة الموارد.

كما تغطي هذه الإحصاءات عددًا من المؤشرات الرئيسة، ومنها:

- مساحة المحميات البرية والبحرية.
- نصيب الفرد من المسطحات الخضراء.
- متوسط تركيز الجسيمات الدقيقة (PM10).
- متوسط تركيز الجسيمات الدقيقة (PM2.5).
- متوسط تركيز الأوزون (O_3).
- نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر.
- إجمالي النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض.

03. إحصاءات التغير المناخي:

تُعد هذه الإحصاءات وفقًا للإطار الإحصائي للمجموعة العالمية للإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالتغير المناخي التابعة للشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، ومن مؤشراتها الرئيسة:

- التغير السنوي لمستوى سطح البحر الأحمر.
- التغير السنوي لمستوى سطح الخليج العربي.
- متوسط التغير في درجة الحرارة.
- متوسط التغير في درجة حرارة سطح البحر الأحمر.
- متوسط التغير في درجة حرارة سطح الخليج العربي.
- معدل التغير في هطول الأمطار.
- نسبة مساحة المحميات البرية من إجمالي مساحة اليابسة في المملكة.

04. حسابات المياه (المحاسبة البيئية الاقتصادية):

هي إحصاءات توفر مؤشرات عن الموارد المائية واستخداماتها في المملكة العربية السعودية، وفقًا لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية. وتغطي هذه الإحصاءات عدة مؤشرات، منها:

- إجمالي إمدادات المياه من الموارد الطبيعية.
- إمدادات المياه الجوفية غير المتجددة.
- إجمالي استهلاك المياه.
- استهلاك المياه حسب القطاعات الاقتصادية.
- إجمالي المياه الموزعة.
- استهلاك الفرد للمياه في المسكن.

05. حسابات النفايات (المحاسبة البيئية الاقتصادية):

هي من المنتجات الإحصائية الجديدة التي تم العمل عليها خلال عام 2025م؛ وذلك نظرًا لأهمية بيانات النفايات في المملكة وتعدد مصادرها، والحاجة إلى منتج إحصائي موحَّد وموثوق يجمع البيانات المتعلقة بها. ويستند تطوير هذا المنتج إلى مراجعة الممارسات الدولية الناجحة في مجال حسابات النفايات، والاطلاع على الأدوات والمنهجيات العالمية المتقدمة في هذا المجال، حيث تبيّن أن المحاسبة البيئية الاقتصادية للنفايات تمثل إطارًا فعّالًا لتلبية هذا المتطلب. ويعتمد هذا الإطار على بناء جداول العرض والاستخدام التي تُعد من الأدوات المحورية في حسابات النفايات، إذ تُبرز كميات النفايات المنتجة حسب النشاط الاقتصادي من جانب العرض، وكيفية إدارتها أو معالجتها أو التخلص منها من جانب الاستخدام. وتسهم هذه الإحصاءات في سد الفجوات وتحسين جودة البيانات البيئية ورفع كفاءة إدارة النفايات في المملكة. ومن مؤشراتها الرئيسة:

- إجمالي كمية النفايات.
- نسبة إعادة الاستخدام أو تدوير النفايات.
- كمية النفايات الخطرة.
- المتوسط اليومي لإنتاج الفرد من النفايات البلدية الصلبة.
- نسبة النفايات البلدية الصلبة من إجمالي النفايات.
- نسبة إعادة استخدام أو تدوير النفايات الخطرة.

06. حسابات الأراضي (المحاسبة البيئية الاقتصادية):

هي إحصاءات ترصد التغيرات التي تطرأ على الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي في المملكة العربية السعودية، وتعتمد

على نهج متعدد المصادر يشمل دمج بيانات الاستشعار عن بُعد المستمدة من الأقمار الصناعية، إلى جانب بيانات السجلات الإدارية، والنماذج الجيوإحصائية، بما يتيح إنتاج إحصاءات تعكس التفاعلات بين الموارد الطبيعية والأنشطة البشرية، ومن مؤشراتها الرئيسة:

- التغير في مساحة المناطق المبنية.
- التغير في مساحة أراضي المراعي.
- التغير في مساحة الأراضي القاحلة.
- التغير في مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة.
- التغير في مساحة الأراضي المستخدمة في الوظائف البيئية وإصلاحها.
- التغير في مساحة المنطقة المبنية والمناطق المتصلة بها.

07. الإحصاءات الزراعية:

هي إحصاءات سنوية تشمل بيانات عن الحبوب والأعلاف، والخضروات المكشوفة والمحمية، وأزهار القطف، وأشجار النخيل والأشجار الدائمة، والأسمدة والمبيدات، والزراعة العضوية، والقروض الزراعية والائتمان المصرفي، والصادرات والواردات والمؤشرات الدولية على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة، ومن مؤشراتها الرئيسة:

- المساحة المزروعة والمحصودة بمحاصيل الحبوب والأعلاف وكمية الإنتاج على مستوى المناطق الإدارية في المملكة.

- المساحة المزروعة بالخضروات المحمية وكمية الإنتاج على مستوى المناطق الإدارية في المملكة.
- المساحة المزروعة بالخضروات المكشوفة وكمية الإنتاج على مستوى المناطق الإدارية في المملكة.
- عدد أشجار النخيل والمثمر منها وكمية الإنتاج على مستوى المناطق الإدارية في المملكة.
- عدد الأشجار الدائمة (عدا أشجار النخيل) والمثمر منها وكمية الإنتاج على مستوى المناطق الإدارية في المملكة.

08. إحصاءات الأمن الغذائي:

هي إحصاءات سنوية تتعلق بحالة الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، وتركز على مؤشرات أبعاد الأمن الغذائي الأربعة: توافر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، وسلامة استخدامه، واستقرار الإمدادات الغذائية. ومن المؤشرات الرئيسة فيها:

- نصيب الفرد من المعروض (المتاح للاستهلاك) من المنتجات النباتية والحيوانية.
- نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتية والحيوانية.
- إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الفرد في الفقد والهدر الغذائي بالمملكة.
- التوجه الزراعي للنفقات الحكومية.

09. حسابات الزراعة ومصائد الأسماك (المحاسبة البيئية الاقتصادية):

تعرض هذه الإحصاءات بيانات حول إنتاج وإمدادات واستهلاك الثروة النباتية والحيوانية والسمكية في المملكة. وتشمل هذه الحسابات بيانات الأصول الزراعية، وحسابات العرض والاستخدام الكمية والنقدية للمحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك، وتهدف إلى تنظيم البيانات وتمكين وصف وتحليل العلاقة بين البيئة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالزراعة ومصائد الأسماك، ومن مؤشراتها الرئيسة:

- نسبة الإنتاج المحلي من إجمالي العرض (الإمدادات) للمحاصيل الزراعية.
- قيمة الإنتاج المحلي للثروة الحيوانية والنباتية.
- إجمالي العرض (الإمدادات) والاستخدام من المحاصيل الزراعية.
- إجمالي العرض (الإمدادات) والاستخدام من الثروة الحيوانية.
- إجمالي العرض (الإمدادات) والاستخدام من الثروة السمكية.

10. إحصاءات الثروة الحيوانية:

هي إحصاءات سنوية تعرض بيانات محدثة عن الثروة الحيوانية في الحيازات التقليدية، والدواجن، والتربية العضوية، والعسل، والصادرات والواردات والقروض الائتمانية، وذلك على مستوى المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية، فيما تتلخص أبرز مؤشراتها في:

- عدد مشاريع الأبقار حسب نوع المشروع على مستوى المناطق الإدارية في المملكة، وكمية إنتاج الحليب الخام.
- عدد وكمية إنتاج الدجاج اللاحم وكمية المباع منه على مستوى المناطق الإدارية في المملكة.
- كمية إنتاج بيض المائدة من مشاريع الدجاج المتخصصة على مستوى المناطق الإدارية في المملكة.
- عدد الماشية حسب فئة العمر والجنس على مستوى المناطق الإدارية في المملكة.

11. الصيد البحري وتربية المائيات:

هي إحصاءات سنوية تعرض بيانات محدثة عن الصيد البحري في المملكة بنوعيه (الأسلوب التقليدي والصناعي) على سواحل الخليج العربي والبحر الأحمر، كما تشمل بيانات عن مشاريع الاستزراع السمكي في المملكة، والتجارة الخارجية للمنتجات البحرية، إضافة إلى القروض الممنوحة لأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات، ومن مؤشراتها الرئيسة:

- مصيد الأسماك والروبيان في الخليج العربي والبحر الأحمر.
- مشاريع الاستزراع السمكي.
- الإنتاج من الأسماك والروبيان في مشاريع الاستزراع السمكي.
- مستلزمات الإنتاج السلعية لمشاريع الاستزراع السمكي.
- الصادرات والواردات للمنتجات البحرية.
- القروض التنموية الممنوحة للصيد البحري ومشاريع الاستزراع السمكي.

12. حسابات الطاقة (المحاسبة البيئية الاقتصادية):

تُقدم إحصاءات حسابات الطاقة بيانات شاملة حول إنتاج موارد الطاقة وإمداداتها واستهلاكها في المملكة، كما تشمل حسابات الأصول المرتبطة بالطاقة، وحسابات العرض والاستخدام الكمية

لمختلف منتجات الطاقة، مثل النفط الخام، والمشتقات النفطية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية. ومن مؤشراتها الرئيسة:

- إجمالي الإنتاج الأولي من الوقود الأحفوري.
- إجمالي إمدادات الطاقة.
- إجمالي صادرات الطاقة.
- إجمالي واردات الطاقة.
- إجمالي استخدام الطاقة النهائي.
- إجمالي الاستخدام النهائي للمشتقات النفطية.
- إجمالي الاستخدام الطاقة النهائي للأسر المعيشية.

13. إحصاءات الطاقة المتجددة:

تقدم هذه الإحصاءات بيانات ومؤشرات عن التقدم المحرز في مجال الطاقة المتجددة من خلال واقع مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية. كما تغطي معلومات شاملة عن أنواع مصادر الطاقة المتجددة المستغلة، وسعاتها الإنتاجية، إلى جانب حجم الاستثمارات المرتبطة بها وتكلفة شراء الطاقة، بما يعزز التحول نحو الطاقة النظيفة ويدعم تحقيق الاستدامة. وتعرض النشرة مؤشرات رئيسة، مثل:

- إجمالي سعة مشاريع الطاقة المتجددة المشغلة.
- إجمالي حجم الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة المشغلة.
- إجمالي عدد الوحدات السكنية المقدر تزويدها بالطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة.
- عدد مشاريع الطاقة المتجددة المشغلة.

14. إحصاءات الثروة المعدنية:

من المنتجات الجديدة التي تهدف إلى توفير مجموعة من البيانات والمؤشرات التي تعكس واقع قطاع التعدين في المملكة العربية السعودية وتطوراته، وتعتمد هذه الإحصاءات على بيانات السجلات الإدارية الواردة من الجهات ذات العلاقة؛ لضمان دقة وشمولية المعلومات المتعلقة بالمعادن المختلفة. وتقدم هذه الإحصاءات مؤشرات تفصيلية عن الرخص التعدينية الصادرة، والتجارة الدولية للمعادن (الصادرات والواردات)، إضافةً إلى بيانات مكانية تعكس التوزيع الجغرافي لعدد مواقع التمعدن المكتشفة في المملكة. ومن مؤشراتها الرئيسة:

- إجمالي الرخص التعدينية الصادرة.
- إجمالي عدد مواقع التمعدن المكتشفة في المملكة.
- إجمالي عدد مواقع التمعدن ذات الأهمية العالية جدًا.
- إجمالي صادرات معدن الألومنيوم.
- إجمالي واردات معدن الألومنيوم.
- إجمالي صادرات الأسمدة الفوسفاتية.
- إجمالي واردات الأسمدة الفوسفاتية.

15. إحصاءات الطاقة الكهربائية:

هي إحصاءات سنوية توفر بيانات ومؤشرات حول الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية. وتغطي هذه الإحصاءات بيانات الحمل الأقصى، والقدرات المتاحة، وإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية سنويًا وكذلك توفر بيانات عن قدرات محطات الإنتاج، بالإضافة إلى الطاقة المفقودة ونصيب الفرد والمشترك من الطاقة المباعة، ومن مؤشراتها الرئيسة:

- إجمالي الطاقة الكهربائية المرسلة على الشبكة.
- إجمالي السعة المرخصة لتوليد الطاقة الكهربائية.
- إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة.
- نسبة الفاقد من الطاقة الكهربائية في شبكتي النقل والتوزيع.
- متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من الطاقة الكهربائية في القطاع السكني.
- متوسط الاستهلاك السنوي للمستهلك من الطاقة الكهربائية في القطاع السكني.
- متوسط الاستهلاك السنوي للأسرة من الطاقة الكهربائية في القطاع السكني.

16. إحصاءات الطاقة المنزلية:

إحصاءات سنوية توفر بيانات تشمل استخدامات مصادر الطاقة في المساكن داخل المملكة، بما في ذلك الكهرباء والوقود والكتل الحيوية والطاقة الكهروضوئية (الشمسية)، وتقدير نسب استهلاك أشكال الطاقة المختلفة ووسائل ترشيدها، ومدى رغبة الأسر في استخدام الطاقة المتجددة، كما تهدف النشرة إلى توفير قاعدة بيانات إحصائية شاملة حول سلوك استهلاك الطاقة وكفاءتها في القطاع السكني، بما يُسهم في دعم السياسات الوطنية للطاقة، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ومن مؤشراتها:

- نسبة المساكن التي تستخدم مادة الغاز للطبخ.
- نسبة المساكن التي تستخدم الكهرباء للطبخ.
- نسبة المساكن التي تستخدم أسطوانة الغاز من نوع الحديد.
- نسبة المساكن التي تستخدم أسطوانة الغاز من نوع الفايبر.
- نسبة المساكن التي يوجد فيها عازل حراري.
- نسبة الأسر المهتمة جدًا بترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في المسكن.
- نسبة الأسر التي تطبق تعليمات ترشيد الطاقة في استخدام الأجهزة الكهربائية.
- نسبة الأسر التي ترغب في استخدام الطاقة الشمسية في المسكن.

17. إحصاءات البترول والغاز:

هي إحصاءات سنوية تُقدّم بيانات شاملة ومؤشرات رئيسة عن قطاع البترول والغاز في المملكة، وتُغطي هذه النشرة النفط الخام والغاز الطبيعي ومنتجات البترول، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات والاحتياطيات وتغيرات المخزون، مُقدّمة ضمن إطار إحصائي يعكس الوضع العام للقطاع وأدائه. ومن مؤشراتها الرئيسة:

- إجمالي إنتاج النفط الخام.
- إجمالي استهلاك النفط الخام.
- إجمالي صادرات النفط الخام.

- إجمالي واردات النفط الخام.
- إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي.
- إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي.

18. إحصاءات كفاءة الطاقة:

إحصاءات سنوية توفر بيانات شاملة عن مؤشرات كثافة استهلاك الطاقة، والوفر المحقق، إضافة إلى مؤشرات الاستهلاك في قطاعات المباني والصناعة والنقل والقطاع الحكومي، وأداء كفاءة الاستخدام وجهود الترشيد. ومن مؤشراتها:

- كثافة استهلاك الطاقة حسب القطاعات.
- الوفر في الطاقة الأولية من مبادرات كفاءة الطاقة حسب القطاعات.
- معدل استهلاك الطاقة الكهربائية حسب فئة استهلاك المباني.
- معدل استهلاك الطاقة الكهربائية حسب القطاع السكني.
- معدل استهلاك الطاقة الكهربائية حسب القطاع التجاري.
- معدل استهلاك الطاقة الكهربائية حسب القطاع الحكومي.

02.
إحصاءات السياحة والنقل:

تُنتج الهيئة مؤشرات إحصائية في مجالات النقل والخدمات اللوجستية والسياحة والحج والعمرة. وفيما يلي أبرز المنتجات الإحصائية التي تقدمها الهيئة ضمن هذا المجال.

01. إحصاءات المنشآت السياحية:

منتج إحصائي ربع سنوي يعتمد في إنتاجه على عدة مصادر بيانات، منها السجلات الإدارية والمسوح، بهدف توفير بيانات عن المشتغلين في الأنشطة السياحية، إضافة إلى مؤشرات مرافق الضيافة السياحية على مستوى المملكة ومناطقها الإدارية. ومن أبرز المؤشرات التي يغطيها هذا المنتج:

- عدد المشتغلين في الأنشطة السياحية وخصائصهم.
- عدد مرافق الضيافة السياحية المرخصة.
- معدل إشغال الغرف في مرافق الضيافة السياحية المرخصة.
- متوسط السعر اليومي للغرفة في مرافق الضيافة السياحية المرخصة.
- متوسط مدة الإقامة في مرافق الضيافة السياحية المرخصة.

02. إحصاءات الحج:

منتج إحصائي سنوي يوفر بيانات شاملة حول أعداد الحجاج وتوزيعاتهم، وذلك من خلال متابعة أعداد الحجاج القادمين من داخل المملكة وخارجها، وتحليل توزيعاتهم حسب الجنسيات ووسائل النقل، إضافة إلى رصد مستويات الخدمات الصحية

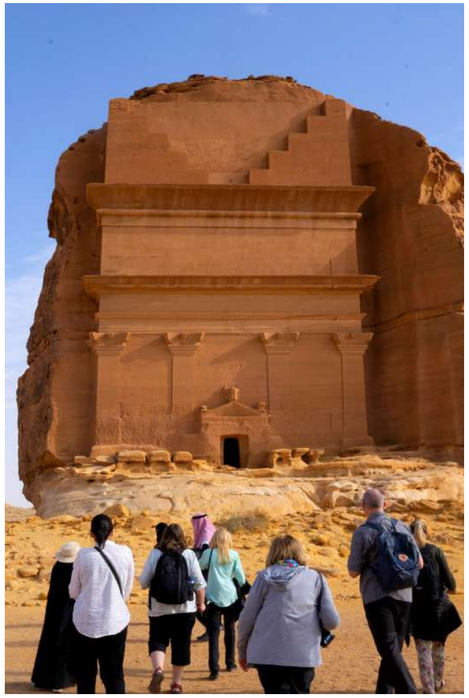

والأمنية المقدمة لهم، مما يساهم في دعم التخطيط والتنظيم وقياس كفاءة الخدمات المقدمة خلال موسم الحج. ومن أبرز المؤشرات التي يغطيها هذا المنتج:

- عدد الحجاج من داخل وخارج المملكة حسب الجنس والجنسية.
- التوزيع النسبي لحجاج الخارج حسب منافذ القدوم (الجوية، والبرية، والبحرية).
- إجمالي الحجاج المستفيدين من مبادرة طريق مكة المكرمة.

03. إحصاءات العمرة والزيارة:

منتج إحصائي ربع سنوي يوفر بيانات شاملة حول أعداد المعتمرين والزوار وخصائصهم الديموغرافية، وأنماط قدومهم وإقامتهم، مما يساهم في دعم التخطيط ورفع كفاءة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن وتحسين الخدمات المقدمة للمعتمرين والزوار. ومن أبرز المؤشرات التي يغطيها هذا المنتج:

- إجمالي عدد المعتمرين.
- إجمالي عدد المعتمرين من الداخل.
- إجمالي عدد المعتمرين من الخارج.
- إجمالي زوار المدينة المنورة.
- إجمالي عدد الزوار من الداخل.
- إجمالي عدد الزوار من الخارج.

04. إحصاءات النقل على الطرق:

هي نشرة سنوية، توفر إحصاءات ومؤشرات عن حركة الركاب عبر النقل العام والمنافذ البرية، بالإضافة إلى حركة الشحن عبر المنافذ البرية والبنية التحتية وحركة المرور على الطرق. ومن أهم مؤشراتها:

- عدد ركاب النقل العام.
- كمية الشحن الصادرة والواردة عبر المنافذ البرية.

- الإصابات والوفيات والحوادث المرورية.
- عدد المركبات المسجلة والصالحة للسير.
- عدد رخص القيادة الجديدة المصدرة خلال العام.
- عدد رخص القيادة المجددة خلال العام.

05. إحصاءات النقل البحري:

منتج إحصائي سنوي يوفر مؤشرات في مجال النقل البحري حول حركة الركاب القادمين والمغادرين عبر الموانئ السعودية، وحجم البضائع المفرغة والمحملة في موانئ المملكة، إضافة إلى حركة السفن عبر هذه الموانئ. كما تسهم هذه الإحصاءات في تلبية الطلب المتزايد على بيانات النقل البحري، وتخطيط السياسات المرتبطة بتطوير البنية التحتية لسلاسل الإمداد. ومن أبرز المؤشرات التي يغطيها هذا المنتج:

- كمية الشحن الصادرة.
- كمية الشحن الواردة.
- عدد الحاويات الصادرة.
- عدد الحاويات الواردة.
- عدد الركاب القادمين.
- عدد الركاب المغادرين.

06. إحصاءات النقل الجوي:

منتج إحصائي سنوي يوفر إحصاءات ومؤشرات عن منظومة النقل الجوي، وحركة الرحلات والركاب والشحن عبر الطيران التجاري والعام، بما يتيح التعرف على واقع النقل الجوي في المملكة، ودعم المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، والمساهمة في التخطيط الاستراتيجي وتطوير قطاع الطيران. ومن أبرز المؤشرات التي يغطيها هذا المنتج:

- عدد الركاب القادمين والمغادرين في الرحلات الدولية والداخلية.
- عدد الرحلات الدولية والداخلية القادمة والمغادرة.
- كميات الشحن الجوي الصادرة والواردة والعبور.
- الطاقة الاستيعابية.
- مؤشر الربط الجوي.

07. إحصاءات النقل على السكك الحديدية:

منتج إحصائي سنوي يوفر إحصاءات في مجال النقل على السكك الحديدية حول حركة الركاب القادمين والمغادرين عبر السكك الحديدية، وكميات الشحن المنقولة، وأعداد الرحلات، بما يتيح التعرف على واقع النقل عبر السكك الحديدية في المملكة. ومن أبرز المؤشرات التي يغطيها هذا المنتج:

- رحلات نقل الركاب عبر القطارات بين المدن.
- عدد ركاب القطارات بين المدن.
- عدد ركاب القطارات داخل المدن.
- عدد رحلات شحن البضائع على السكك الحديدية.
- كميات الشحن عبر خطوط السكك الحديدية.

08. إحصاءات التخزين والخدمات اللوجستية:

نشرة تهتم بتوفير المؤشرات والبيانات المتعلقة بالتخزين والقطاع اللوجستي مثل: عدد مكاتب البريد، وعدد المستودعات، وعدد تراخيص الخدمات اللوجستية، وكمية البضائع المنقولة في قطاعات النقل (البري، السكك الحديدية، البحري، الجوي) وغيرها من المؤشرات التي تساهم في تمكين إجراء الدراسات والبحوث في مجال التخزين والخدمات اللوجستية، ومن مؤشراتها:

- عدد المراكز اللوجستية.
- عدد منافذ البيع للخدمات البريدية.
- عدد المستودعات التجارية.
- عدد المستودعات الإنشائية.
- عدد تراخيص أنشطة نقل البضائع والبريد (السارية).
- عدد شركات تطبيقات التوصيل المرخصة لنقل البضائع.
- نسبة المنشآت التي تستخدم وسائل نقل متعددة لنقل البريد والطرود.

09. إحصاءات الخدمات:

تعرض النشرة بيانات عن المنشآت الخدمية المتوفرة في مدن وقرى المملكة العربية السعودية سواء كانت تعليمية، أو إدارية، أو اجتماعية، أو زراعية، أو عامة حكومية، أو أهلية من خلال حصر شامل لبيانات السجلات الإدارية، وموزعة حسب التقسيمات الإدارية والتجمعات السكانية للمملكة. ومن مؤشراتها:

- عدد المدارس على مستوى المملكة.
- عدد فروع ومكاتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة.
- عدد مراكز إسعاف الهلال الأحمر على مستوى المملكة.
- عدد مراكز الدفاع المدني على مستوى المملكة.
- عدد فروع البنوك التجارية على مستوى المملكة.

أبرز المنجزات التي تحققت في مجال الإحصاءات البيئية والمكانية، مايلي:

إضافة أكثر من 200 مؤشر جديد للنشرات الإحصائية:

أسهمت في تعزيز توفر البيانات الإحصائية في مجالات البيئة، والزراعة، والطاقة، والسياحة، والحج والعمرة، والنقل والخدمات اللوجستية، مما عزّز الشفافية ومكّن الجهات الحكومية والقطاع الخاص من استخدام البيانات في التخطيط واتخاذ القرارات. كما ساهم ذلك في دعم متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الميزة التنافسية لهذه القطاعات.

تطوير الحسابات البيئية (الأراضي، الطاقة، المياه، الزراعة، النفايات):

يُعد منجزًا استراتيجيًا يدعم كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والتخطيط الاقتصادي المستدام، وينعكس أثره اقتصاديًّا في: تحسين توجيه الاستثمارات، وتقليل الهدر، واجتماعيًّا: في رفع جودة الحياة وحماية البيئة، بما يسهم في تحقيق تنمية أكثر توازنًا للأجيال الحالية والمستقبلية.

استخدام بيانات المصورات الجوية:

بما يسهم في تحديث وتحسين الإحصاءات الزراعية والبيئية، من خلال توفير بيانات ومعلومات تدعم كفاءة إدارة الموارد الطبيعية.

المسارات المُمكّنة والداعمة

01 مسار التمكين

يعتمد تطوير العمل الإحصائي على منظومة متكاملة من المسارات الفنية والمؤسسية التمكينية والداعمة التي تسهم في تعزيز كفاءة المنظومة الإحصائية واستدامة تطويرها. وفي هذا الإطار يأتي مسار التمكين ليعنى بتطوير الممكنات المؤسسية للعمل الإحصائي، بما يشمل الجوانب المرتبطة بالاستراتيجية والتميز المؤسسي، والجودة والمنهجيات والابتكار، وجمع وإدارة البيانات، والاتصال الاستراتيجي، وتنمية الشراكات الوطنية والدولية، والأطر القانونية والتشريعية، وتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام، وتقديم الخدمات المتخصصة من خلال مركز التطوير الإحصائي. وفيما يلي استعراض لأبرز الجهود والمبادرات في هذه المجالات.

01 الاستراتيجية والتميز المؤسسي

تُعنى الاستراتيجية والتميز المؤسسي بأعمال الاستراتيجية وإدارة المشاريع والتميز المؤسسي في الهيئة العامة للإحصاء، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الهيئة ورفع كفاءة أدائها. وتعمل الإدارة على تطوير الاستراتيجية بما يتواءم مع التوجهات الاستراتيجية والتطلعات المستقبلية، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية وقياس الأداء المؤسسي من خلال رصد المؤشرات وإصدار التقارير الدورية ومعالجة التحديات وتحسين مستويات الإنجاز. كما تشرف على متابعة المشاريع والمبادرات الاستراتيجية، ورفع كفاءة تنفيذها، بما يشمل إدارة المخاطر المرتبطة بها ومعالجة طلبات التغيير ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، تشرف على السياسات والإجراءات المؤسسية، وترسيخ مفاهيم التميز المؤسسي والجودة، والمشاركة في الجوائز والاعتمادات المؤسسية. وتسهم في رفع مستوى الوعي المؤسسي في مجالات الاستراتيجية وإدارة المشاريع والتميز المؤسسي، من خلال تنظيم ورش العمل والبرامج التوعوية واللقاءات التعريفية. وكان من أبرز إنجازاتها خلال عام 2025م:

- تقدمت الهيئة العامة للإحصاء إلى مستوى (المرحلة المتقدمة) في التقييم الصادر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) بشأن تقييم مستوى ممارسات إدارة الأداء للهيئة العامة للإحصاء (2025م) وذلك في مجال إدارة الاستراتيجية، وإدارة الأداء، وإدارة المبادرات، وإدارة التغيير وثقافة الأداء.
- حصول الهيئة على (4) مواصفات جودة قياسية في مجال إدارة المشاريع والبرامج، وإدارة البيئة والمرافق والسلامة، إلى جانب المحافظة على (11) مواصفة جودة قياسية في مجال الجودة، والامتثال، وتقنية وأمن المعلومات، واستمرارية الأعمال، وإدارة المخاطر، والقانونية، والموارد البشرية.

ومن أهم ما نفذته من الأعمال خلال عام 2025م:

- العمل على تطوير الاستراتيجية للمرحلة القادمة، من خلال تحديد التوجهات الاستراتيجية، ووضع الأهداف والركائز الاستراتيجية، وتحديد المستهدفات، ووضع المبادرات.

- تعزيز الوعي المؤسسي في مجال الاستراتيجية وإدارة المشاريع والتميز المؤسسي، من خلال تنفيذ سلسلة من المبادرات التوعوية وإقامة عدد من ورش العمل المتخصصة، وبث النشرات التوعوية عبر قنوات التواصل الداخلي واستضافة خبراء في المجال.
- بناء شراكات استراتيجية في مجال إدارة المشاريع وتعزيز ثقافة الأداء من خلال توقيع مذكرات تعاون.
- تطوير وتحديث السياسات والإجراءات المؤسسية، وإدارة عملية التحسين المستمر للأعمال والإجراءات الإدارية حسب أفضل الممارسات مما يساهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي ورفع مستوى الجاهزية للمشاركة في الجوائز المحلية والدولية، والحصول على الشهادات والاعتمادات الدولية.

02 المؤشرات الدولية

تعنى بمتابعة ورصد متطلبات التقارير والمؤشرات الدولية من خلال دراسة التقارير الصادرة والطلبات الواردة عن المنظمات الدولية، والتنسيق مع الإدارات المعنية داخل الهيئة، ومع الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني، لاستيفاء المؤشرات والاستمارات المطلوبة، والتحقق من توفر البيانات وتحديثها وفق المعايير الدولية المعتمدة، وتزويد المنظمات الدولية بها، بما يعزز دقة تمثيل البيانات الوطنية في التقارير والمؤشرات الدولية.

أبرز المنجزات والأعمال خلال عام 2025م:

- تحسين الأداء في نشر المؤشرات الاقتصادية وفق متطلبات صندوق النقد الدولي لعام 2025م.

اسم مؤشر الأداء الدولي (1)	المستهدف لعام	المصدر	سنة الإصدار	حالة المؤشر (2)	القيمة الفعلية	فترة القياس
مؤشر الأداء الإحصائي	2024	البنك الدولي	2025	●	83.3	سنوي
تقرير مخزون البيانات المفتوحة	2024	Open Data Watch	2024	●	73	سنوي

(1) كتابة المؤشر الدولي، يراعى أن يكون آخر إصدار للمؤشر، في حال تم تغيير منهجية إعداد المؤشر من المصدر يتم الإشارة لذلك.

(2) ألوان مؤشر الحالة:
- ● على المسار، الاختلاف 5% فما دون.
- ● متأخر عن المسار، أكثر 5% إلى 15%.
- ● متأخر جدًا عن المسار، أكثر من 15%.

- توفير جميع المؤشرات المطلوبة من المركز الإحصائي الخليجي فيما يتعلق ببيانات المملكة في السوق الخليجية المشتركة لعام 2024م.
- العمل على ما يقارب 170 طلبًا واردًا من المنظمات الدولية للهيئة خلال عام 2025م فيما يتعلق باستيفاء وتحديث البيانات والاستمارات في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والمكانية.
- توفير بيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

03 الاتصال الاستراتيجي

تعمل الهيئة من خلال هذا المسار على تعزيز كفاءة الاتصال الاستراتيجي وتحسين الصورة الذهنية للهيئة وترسيخ هويتها ومكانتها، من خلال تطوير الرسائل الاتصالية، وتوحيد الخطاب الإعلامي، وتسويق المحتوى الإحصائي، ورفع الوعي المجتمعي بالمؤشرات والأرقام الإحصائية، نشر التقارير والإحصاءات الصادرة عن الهيئة باللغتين العربية والإنجليزية، وتسهيل الوصول إليها عبر الموقع الإلكتروني الرسمي بصيغ متعددة، إضافة إلى بناء شراكات إعلامية فاعلة، وإبراز جهود الهيئة ومبادراتها وبرامجها في مختلف وسائل الإعلام. وقد شهد هذا المسار تنفيذ عدد من الأعمال وتحقيق العديد من المكتسبات خلال عام 2025م، **وفيما يلي أبرز هذه الأعمال والإنجازات:**

01. التسويق والتوعية:

تعمل الهيئة العامة للإحصاء في الجانب التسويقي والتوعوي على نشر الأخبار والتقارير والنشرات الإحصائية على قنواتها الرسمية، والإشراف على تطوير الموقع الإلكتروني، إضافة إلى نشر المحتوى الإحصائي لرفع الوعي المجتمعي بالمفاهيم والمؤشرات الإحصائية. ويشمل ذلك إعداد ومراجعة وتدقيق المحتوى العربي شاملًا: الكلمات الرسمية، والأخبار والتقارير الصحفية، وإنتاج الفيديوهات والتصاميم، وتنفيذ الحملات التوعوية الموجهة للجمهور الخارجي، فضلًا عن مراجعة المحتوى المكتوب والبصري المؤسسي لضمان اتساق اللغة وتطبيق الهوية المؤسسية.

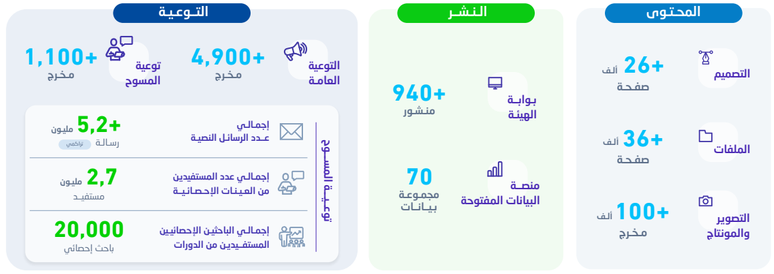

النشرات الإحصائية

177 نشرة

المؤشرات الاستراتيجية:

الالتزام بنشر المنتجات الإحصائية وفق التقويم الإحصائي: **%91** ↑

الالتزام بنشر البيانات المفتوحة: **%100** ⊖

مؤشر النمو السنوي لزوار المواقع الإلكتروني:

إجمالي عدد الزوار السنوي: **+9** مليون ↑

02. الترجمة:

تعمل إدارة الترجمة على تقديم خدمات لغوية ومتكاملة تدعم التواصل الاستراتيجي وتُعزّز جودة المحتوى الإحصائي، من خلال توحيد المصطلحات، وضمان دقة وسلامة الرسائل الاتصالية، وتمكين الوصول الفعّال إلى جمهور متعدد اللغات، بما يسهم في رفع الوعي الإحصائي وتحسين الصورة الذهنية.

كما عملت على إعداد المسارد المصغّرة بهدف توحيد استخدام الهوية اللغوية والمصطلحات داخل الهيئة لاسيما لغير الإحصائيين. وأقامت ورش عمل وبرامج تدريبية لمنسوبي الهيئة بهدف رفع التوعية في المهارات اللغوية ودور الترجمة في المنظمات الإحصائية. وكان من أبرز الأعمال أيضًا، إنشاء قائمة المصطلحات الموحدة للمحتوى الإعلامي لمنتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات 2026م والطريق إلى الرياض، وإطلاق معجم المصطلحات الإحصائي، الذي يضم أكثر من 1300 مصطلح إحصائي في الإصدار الحالي، وتحديث دليل السياسة التحريرية لكتابة المحتوى وترجمته في الهيئة، وتحديث دليل كتابة الأعداد في النشرات والتقارير الإحصائية، وإنشاء بطاقة استرشادية لكتابة محتوى النشرات الإحصائية.

إجمالي الطلبات المستلمة **1,031** طلب

إجمالي طلبات الترجمة	عدد طلبات التدقيق اللغوي
684 طلب	347 طلب

03. الاتصال الإعلامي:

يُعنى الاتصال الإعلامي بإبراز جهود الهيئة وأعمالها ومنتجاتها الإحصائية في وسائل الإعلام المحلية والدولية والمنصات الرقمية، وتنفيذ الفعاليات الداخلية، وإعداد الأخبار والتقارير الإعلامية وتحليل ردود الفعل تجاه المواد الإعلامية المنشورة، والإسهام في رفع الوعي الإحصائي، **ومن أبرز الأعمال ما يلي:**

الفعاليات

50 فعالية	بمعدل	1 فعالية لكل أسبوع

المطبوعات والهدايا

مطبوعات	+260,000 صفحة	هدايا	+1,600 منتج

الرصد الإعلامي

إعلام تقليدي	+15,000 مادة إعلامية	تواصل اجتماعي	+7,000 منشور

منصات التواصل الاجتماعي للهيئة العامة للإحصاء

منصة أكس

225,201 متابعًا	3,092,349 مرات الظهور
3,066 إعجابًا	2,898 إعادة تغريد

منصة Youtube

4,128 مشتركًا	14,847 مرات الظهور
63,858 المشاهدات	

منصة Linked In

123,827 متابعًا	542,386 انطباعًا

منصة instagram

4,763 متابعًا	182 تفاعلًا

منصة Facebook

9,480 متابعًا	11,047 مرات الظهور

إجمالي عدد المتابعين	إجمالي عدد التفاعل	إجمالي عدد الظهور
367,399 متابعًا	225,324 تفاعلًا	3,607,983 مرات الظهور

04. تصور البيانات:

يعنى تصوّر البيانات بإعداد وتطوير العروض البصرية للبيانات الإحصائية من خلال تحويل الجداول والبيانات الأولية إلى تصاميم ورسوم بيانية ولوحات معلومات تفاعلية، بما يسهم في تبسيط عرض المؤشرات والنتائج الإحصائية وتيسير فهمها وتفسيرها لمختلف فئات المستخدمين، مع ضمان اتساقها مع الهوية المؤسسية للهيئة، **وفيما يلي نستعرض أهم أعمال الهيئة في هذا المجال خلال عام 2025م:**

436	12,132
نشرة إحصائية تم العمل على تحويلها	لوحة معلومات وجدول نشر تم تطويرها

05. الشؤون القانونية

يُعنى هذا المسار بالجوانب النظامية المرتبطة بأعمال واختصاصات الهيئة، بما يضمن توافقها مع الأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات ذات العلاقة وسلامة تطبيقها. كما يسهم في ترسيخ بيئة عمل قائمة على الامتثال للأنظمة واللوائح والقرارات ذات العلاقة. وقد حققت العديد من الإنجازات لعام 2025م، ومنها:

صدور نظام الإحصاء والوثائق التابعة له:

تنفيذًا للأحكام الواردة في النظام الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/29) وتاريخ 1447/2/10هـ، عملت الشؤون القانونية على إعداد الوثائق النظامية ذات الصلة وهي:

- اللائحة التنفيذية لنظام الإحصاء.
- قواعد وإجراءات عمل لجنة النظر في مخالفات أحكام نظام الإحصاء ولائحته.
- جدول تصنيف مخالفات وعقوبات نظام الإحصاء ولائحته.
- ميثاق أخلاقيات العمل الإحصائي والخدمات الإحصائية.

وهذا التنظيم المتكامل للمنظومة الإحصائية يسهم في تفعيل العمل الإحصائي، وضمان شموليته، وتنظيم علاقة الهيئة والجهات الأخرى.

كما عملت خلال العام 2025م على مباشرة مختلف الدعاوى أمام المحاكم والترافع عن الهيئة، وذلك على النحو الآتي:

إجمالي عدد الدعاوى الخاصة بالهيئة لعام 2025م	عدد الأحكام النهائية الصادرة لصالح الهيئة	عدد الأحكام النهائية الصادرة ضد الهيئة
16 دعوى	15	1

عدد الأحكام النهائية مصنفة بحسب موضوع الدعوى	
الدعاوى المتعلقة بالعقود	8
الدعاوى المتعلقة بالحقوق الوظيفية	8

عدد الأحكام النهائية مصنفة بحسب النظام	
نظام العمل	13
نظام المنافسات والمشتريات الحكومية	1
نظام الخدمة المدنية	2

ومن أبرز الأعمال في مسار الشؤون القانونية:

- تقديم ما يزيد عن 114 دراسة واستشارة قانونية متعلقة بأعمال واختصاصات الهيئة، مما يسهم في الامتثال للأنظمة واللوائح وما في حكمها، وتقليل المخاطر.
- إعداد ومراجعة ما يزيد عن 40 وثيقة من اللوائح والسياسات والوثائق ذات الصلة بأعمال الهيئة؛ وذلك لرفع مستوى الحوكمة والشفافية.
- صياغة ومراجعة الجوانب القانونية لأكثر من 38 اتفاقية ومذكرة تعاون مع الجهات العامة والخاصة، وإعداد النماذج الخاصة بها.
- القيام بالمراجعة القانونية لعدد 102 عقد.
- المشاركة في 40 لجنة تابعة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، شملت لجانًا ذات صلة بعدة مواضيع، منها التقارير السنوية للجهات الحكومية، والتقارير الدورية التي تُعدها الجهات الحكومية في مواضيع خاصة، وإعداد ومراجعة مشاريع الأنظمة، والتباحث والتوقيع على مشاريع مذكرات التفاهم، ومؤشرات وقياسات ومواضيع متعددة ذات صلة باختصاصات الهيئة، إضافة إلى مواضيع متعلقة بحقوق الإنسان.

وقد عملت الهيئة في جانب التطوير القانوني على تدريب وتطوير منسوبيها؛ وذلك لبناء كفاءات قانونية متخصصة تسهم في رفع جودة العمل.

البرامج التدريبية التي شارك فيها منسوبو الإدارة

دورات قانونية	دورات إدارية	ورش العمل
7	17	8

كما ساهمت الإدارة في نشر الوعي ونقل المعرفة القانونية لمنسوبي الهيئة من خلال عقد عدد من ورش عمل تضمنت التعريف بأحكام نظام الإحصاء، بالإضافة إلى المشاركة في تفعيل اليوم العالمي للقانون.

05 جمع البيانات

يُعنى هذا المسار بتنفيذ عمليات جمع البيانات الميدانية والهاتفية والذاتية والإشراف على تنفيذ المسوح الإحصائية بما يضمن جودة جمع البيانات من خلال المتابعة المستمرة لأداء الباحثين وتعزيز جودة المسوح المنفذة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية والبيئية ومركز التطوير الإحصائي. وتشمل مهامه التخطيط والتنظيم والمتابعة، وإدارة الباحثيين، وتطبيق قواعد الاتصال، إلى جانب مراقبة جودة البيانات والالتزام بمعايير الجودة المعتمدة. **ومن أبرز الأعمال في هذا المسار لعام 2025م:**

- تنفيذ عمليات جمع البيانات لـ 207 مسح إحصائي.
- إنشاء وتشغيل مركز عمليات المسوح الإحصائية.
- تحقيق متوسط زمن انتظار للمكالمات الواردة على الرقم الموحد بلغ 4 ثوانٍ.
- التعاقد مع الباحثين الميدانيين بعقود سنوية، خلال تطبيق أسلوب العمل المرن عبر منصة مرن.
- تدريب الموظفين على المهارات والتقنيات اللازمة لتعزيز كفاءة جمع البيانات.
- الاستفادة من بحيرة البيانات في دعم أعمال جمع البيانات.

06 الحوكمة والمخاطر والالتزام

تُعنى بوضع وتطبيق الأطر التنظيمية والسياسات التي تضمن سلامة الأداء المؤسسي والالتزام بالأنظمة واللوائح، ورفع مستوى الجاهزية والحد من المخاطر التشغيلية والتقنية. كما تتولى تحديد وتحليل وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف الهيئة وكفاءة عملياتها، ووضع الخطط والإجراءات اللازمة للتخفيف من آثارها. وتعمل كذلك على تعزيز ثقافة إدارة المخاطر بين منسوبي الهيئة، وضمان التكامل بين الخطط الاستراتيجية والتشغيلية بما يدعم استمرارية الأعمال. وتشمل مهامها إعداد قابلية المخاطر، ومتابعة مؤشرات المخاطر الرئيسة وسجلات المخاطر، وإعداد التقارير الدورية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، إضافة إلى إدارة الأزمات وتعزيز الجاهزية المؤسسية للتعامل مع مختلف التحديات.

ومن أبرز الأعمال خلال عام 2025م:

- تعزيز الحوكمة والإجراءات.
- أتمتة أعمال المخاطر (برنامج آرتشر).
- تفعيل وتشغيل مركز الأزمات والطوارئ.
- الحصول على اعتمادات مثل ISO 31000 وISO 22301.
- تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية وتنفيذ مجموعة من التمارين المشتركة.
- تنفيذ برامج توعوية وتدريبية بهدف رفع مستوى الوعي وتعزيز قدرات منسوبي الهيئة على التعامل مع المخاطر والطوارئ بكفاءة، وتقديم محتوى تدريبي وتوعوي، وتنظيم ورش عمل وجلسات معرفية، إضافة إلى نشر رسائل إعلامية داخلية تسهم في تعزيز الثقافة ورفع الجاهزية.

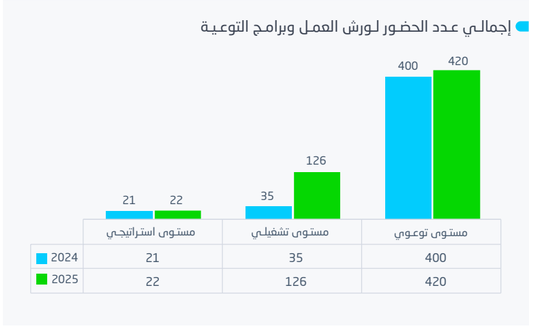

07 الجودة والمنهجيات والابتكار

يُعنى هذا المسار بمتابعة أحدث الاتجاهات والممارسات في المنهجيات الإحصائية الدولية والإقليمية، والعمل على تطوير وتطبيق المنهجيات والمعايير الإحصائية، بما يشمل تقنيات تصميم وسحب العينات، ويسهم في تحسين جودة العمليات والمخرجات الإحصائية.

أبرز الأعمال والإنجازات خلال عام 2025م:

مراجعة وتحديث تقارير المنهجية والجودة لـ 74 منتجًا إحصائيًا، وتصميم العينات لـ 70 منتجًا، إضافة إلى احتساب الأوزان لـ 26 منتجًا، ودراسة إطار المعاينة لـ 53 منتجًا. كما تم إعداد وتقديم المادة العلمية المتعلقة بحالات الاستجابة في المسوح الإحصائية للمشاركين في البرامج التدريبية، والتي بلغ عددها 65 برنامجًا تدريبيًا، إلى جانب تقديم (ساعتي معرفة) موجهتين لمنسوبي الهيئة ضمن مبادرة نقل المعرفة.

تقارير المنهجية والجودة:

إعداد ومراجعة وتحديث تقارير المنهجية والجودة والابتكار، وذلك فيما يتعلق بالعناصر المرتبطة بالمنهجية الإحصائية كالوحدة الإحصائية والمجتمع الإحصائي والمنطقة المرجعية وعدد وحدات المسح ومصادر البيانات ودورية وأسلوب جمع البيانات والاستقراء والوزن. حيث تنشر هذه التقارير على موقع الهيئة الإلكتروني بالتزامن مع نشر نتائج وبيانات المنتج الإحصائي، بما يعزز الشفافية، استنادًا إلى التوصيات والممارسات الدولية المعتمدة، وبما يضمن وضوح المنهجيات الإحصائية وسهولة فهمها للمستفيدين.

ويوضح الجدول التالي عدد تقارير المنهجية والجودة التي راجعتها وحدثتها خلال عام 2025م بحسب المجال:

المجالات الإحصائية		
الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات البيئية والمكانية
36	**12**	**17**

تصميم العينات للمنتجات الإحصائية:

يشمل هذا المجال تصميم وسحب العينات للمنتجات الإحصائية بما يدعم تنفيذ المسوح الإحصائية وإنتاج الإحصاءات. وقد تم تصميم وسحب عينات لـ 70 مسحًا، إضافة إلى احتساب الأوزان للوصول إلى القيم المقدّرة للمجتمع، وكذلك دراسة أطر المعاينة كما هو موضح في الجدول أدناه:

نوع المسح	تصميم وسحب عينة	حساب الأوزان	دراسة إطار
المسوح الاقتصادية	25	4	22
المسوح الأسرية	44	21	30
المسوح الزراعية	1	1	1
المجموع	**70**	**26**	**53**

تم إعداد مادة تدريبية للمشاركين في تنفيذ المسوح الإحصائية تهدف إلى شرح كيفية التعامل مع حالات الاستجابة في المسوح، وتقديمها في 65 برنامجًا تدريبيًا، مع مراعاة اختلاف نوع المسح (أسري، اقتصادي، زراعي) وطريقة جمع البيانات (ميداني أو هاتفي) بما يضمن مواءمة إجراءات التطبيق مع طبيعة كل نوع من المسوح، وتحقيق الاتساق والدقة في معالجة حالات الاستجابة، موضحة في الجدول التالي:

نوع المسح	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
المسوح الاقتصادية	3	10	10	3	26
المسوح الأسرية	5	10	17	5	37
المسوح الزراعية	1	1	-	-	2
المجموع	9	21	27	8	65

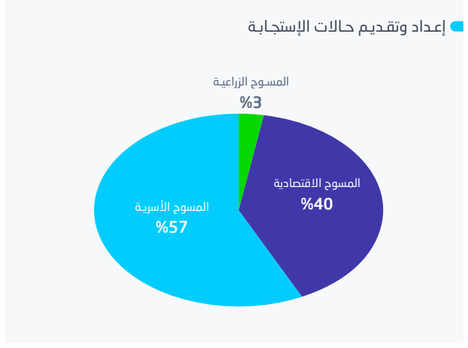

وفي إطار مبادرة نقل المعرفة، تم تقديم (ساعتي معرفة) موجهتين لمنسوبي الهيئة في المواضيع التالية:

- النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية GSBPM.
- آلية احتساب معدل الاستجابة.

وانطلاقًا من الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، تم العمل على توثيق وإعداد تقارير المنهجية والجودة للمنتجات الإحصائية؛ بهدف تعزيز الشفافية وتوضيح الإجراءات المتبعة في إنتاج الإحصاءات. وخلال عام 2025م، تم إصدار أكثر من 64 تقريرًا للمنهجية والجودة شملت مختلف المنتجات والأعمال الإحصائية، بما يعكس الالتزام بالمعايير العالمية ويعزز موثوقية المخرجات. كما هو موضح:

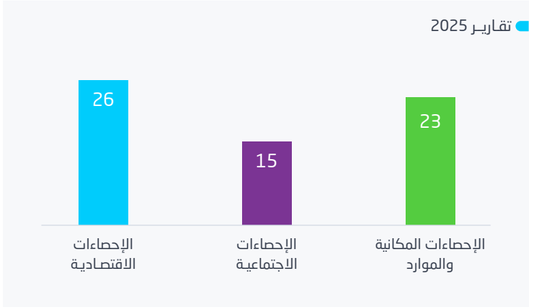

وفي إطار تعزيز الجودة، تم تنفيذ عدد من الأعمال، منها:

- تطوير تقارير المنهجية والجودة.
- تطوير آلية تقييم جودة المنتجات.
- بناء آلية للخطط التصحيحية.
- تأسيس منهجية بوابة الجودة.
- توثيق إجراءات عمل الإدارة.
- تطبيق نظام ترميز لمخرجات الإدارة.
- نشر ثقافة الجودة.

التصانيف:

وفقًا لتنظيم الهيئة العامة للإحصاء، المتضمن في المادة (الرابعة) أن الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء، وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي، والمشرف الفني والمنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها «إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقًا للمعايير الدولية»، فقد شهد عام 2025م تنفيذ عدد من الأعمال في مجال التصانيف، من أبرزها ما يلي:

- إعداد مسودة التصنيف السعودي المعياري لنوع القطاع.
- إعداد المسودة الأولية للتصنيف الدولي للأداء والعجز والصحة (ICF).
- إعداد مسودة التصنيف السعودي للمنتجات.
- إعداد مسودة لتصنيف حالة العمل.
- تحديث نسخة التصنيف السعودي للاستهلاك الفردي حسب الغرض.
- تحديث معجم المصطلحات الإحصائية المعروف سابقًا بـ «دليل التعريفات والمصطلحات والمفاهيم الإحصائية».
- تطوير بوابة التصانيف.
- التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية.
- التصنيف السعودي الموحّد للمهن.
- إعداد نسخة التصنيف السعودي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت.
- تحديث السياسات والإجراءات لإدارة التصانيف.

تصميم واختبار المسوح:

عملت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2025م على تخطيط وتصميم مسوح الهيئة وأدوات جمع البيانات ومراجعة الأهداف الإحصائية ومنهجية احتساب المؤشرات ومواءمة المسح مع أسلوب جمع البيانات المناسب. كما شمل ذلك تصميم استمارات المسوح بما يربط الأسئلة بالمؤشرات المراد قياسها، واختبارها باستخدام عدد من الأساليب، من أبرزها الاختبارات المعرفية لتقييم فهم عينة المسح لأسئلة الاستمارة، واختبارات قابلية الاستخدام لتقييم تجربة المستجيب أثناء الاستيفاء، بما يسهم في تحسين تصميم أدوات المسح ورفع جودة البيانات المستهدف إنتاجها من المسوح.

ومن أبرز الأعمال في هذا المجال:

- مراجعة وتصميم 35 مسحًا إحصائيًا.
- تنفيذ 15 اختبارًا معرفيًا.
- إعداد بنك الأسئلة.
- إعداد سلسلة الأدلة الإرشادية لتصميم المسوح الإحصائية.
- تطوير اختبارات قابلية الاستخدام.
- العمل على إعداد مرصد الأداء التصميمي.

الابتكار:

تعمل الهيئة على تعزيز الابتكار في تطوير العمليات الإحصائية من خلال مختبر الابتكار، الذي يركز على تقديم حلول مبتكرة في مجال الإحصاء، وتعزيز مشاركة الباحثين والمهتمين في تطوير الأفكار والمبادرات، بما يدعم تطوير المنتجات والعمليات الإحصائية.

أبرز الأعمال والإنجازات خلال عام 2025م:

خلال هذا العام، ركّز المختبر على تفعيل منظومة الابتكار عبر4 أهداف رئيسة، هي: المشاريع الابتكارية، ونشر الثقافة الابتكارية، وإدارة الأفكار الابتكارية، والابتكار الداخلي، وقد انعكس ذلك في الأعمال التالية:

- **المشاريع الابتكارية بالشراكة مع باحثين من خارج الهيئة:**

إكمال الدورة الابتكارية الأولى:

وتشمل 3 مشاريع ابتكارية:

- أداة قياس جودة الحياة على صعيد الرأي الفردي.
- النموذج الديناميكي للسكان.
- منهجية لتقدير حجم العينة.

إطلاق الدورة الابتكارية الثانية:

كان ذلك بالتزامن مع اليوم العالمي للإحصاء، وتشمل 4 مشاريع مبتكرة:

1) توظيف الذكاء الاصطناعي لتقدير نسبة الغطاء الأخضر في المناطق الجبلية.

2) نموذج لاستخدام البيانات غير المهيكلة.
3) منهجية لرصد التمدد العمراني.
4) تقدير الإحصاءات للمناطق الصغيرة.

نشر الثقافة الابتكارية:

- تفعيل برنامج سفراء الابتكار، وعقد 16 جلسة للعصف الذهني لتعزيز ثقافة الابتكار وتبادل الأفكار.

إدارة الأفكار الابتكارية:

- إطلاق منصة أفكار مختبر الابتكار ومنصة الابتكار الإحصائي.
- استقبال أكثر من 100 فكرة ابتكارية عبر المنصة.
- تقييم الأفكار الواردة ضمن نطاقات الابتكار وفق المعايير المعتمدة.
- إنشاء صفحة الابتكار الإحصائي في الموقع الرسمي للهيئة.

الابتكار الداخلي:

يعمل المختبر على 3 مشاريع ابتكار داخلية، هي:

- بنك الأسئلة بالتعاون مع إدارة تصميم واختبارات المسوح.
- التصنيف الآلي للمهن بالتعاون مع إدارة التصانيف.
- سحب القوائم المالية بالتعاون مع إدارة الحسابات القومية.

08 إدارة وحوكمة البيانات

يعمل المسار على بناء منظومة متكاملة لإدارة البيانات وحوكمتها، وضمان جودتها وموثوقيتها، والاستفادة القصوى منها في إنتاج الإحصاءات الرسمية. وفي عام 2025م، تم تطبيق السياسات والأطر الوطنية لحوكمة البيانات، ومواءمتها مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وتعزيز التكامل الداخلي والخارجي. وقد ساهمت هذه الجهود في رفع مستوى النضج المؤسسي، وتحسين كفاءة إدارة البيانات، وتعزيز استدامة العمل الإحصائي. وفيما يلي يسلط التقرير الضوء على أبرز مؤشرات الأداء لهذا المسار الممكن:

المجال	المؤشر	المستهدف	المحقق فعليًا	حالة المؤشر
المؤشرات الدولية	الامتثال لمتطلبات صندوق النقد الدولي (SDDS)	الامتثال الكامل	الامتثال الكامل	على المسار
المؤشرات الخليجية	مؤشرات السوق الخليجية المشتركة	%100	%100	على المسار
التعاون الدولي	الطلبات الدولية المعالجة	-	187 طلبًا	على المسار
الاستدامة	نشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs)	النشر وفق الجدول	النشر وفق الجدول	على المسار

كما ساهم هذا المسار في تعزيز النضج المؤسسي، ويتضح ذلك من خلال جدول المؤشرات التالي:

المؤشر	المستهدف	المحقق فعليًا	حالة المؤشر
مستوى نضج إدارة البيانات المؤسسية	ريادي	ريادي	على المسار
نسبة تصنيف البيانات المهيكلة	%85	%90	تجاوز المستهدف

مكتب إدارة البيانات:

عمل مكتب إدارة البيانات على إنشاء إطار حوكمة شامل يغطي دورة حياة البيانات، ويضمن حماية البيانات الشخصية، ويرفع مستوى الامتثال للأطر التنظيمية الوطنية. وقد اعتُمدت استراتيجية عمله وسياساته الداخلية، مما وفر إطارًا مؤسسيًا متكاملًا يُوجه جهود الحوكمة. وتُوجت جهود المكتب بإنجازين بارزين: الأول هو رفع مستوى نضج إدارة البيانات في الهيئة إلى المرحلة الريادية ضمن مؤشر البيانات الوطني (نُضيء)، مع تحقيق تقدم ملموس في مكون التميز التشغيلي للمؤشر. والثاني هو حصول الهيئة العامة للإحصاء على تكريم من الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، حيث جرى اختيارها كواحدة من أفضل 6 جهات حكومية من أصل 214 جهة لعام 2025م في تقييم مؤشر (نُضيء).

ومن أبرز الأعمال التشغيلية:

- تصنيف 90% من البيانات المهيكلة في الهيئة وفق المعايير المعتمدة.
- تقديم 13 ورشة عمل متخصصة في مجالات حوكمة وإدارة البيانات ساهمت في نشر المعرفة وترسيخ الممارسات السليمة داخل الهيئة.

مركز إدارة البيانات:

من أهم أعمال مركز إدارة البيانات خلال عام 2025م ما يلي:

البيانات الدقيقة:

حقّق المركز تقدمًا ملحوظًا في تنظيم وإتاحة البيانات الدقيقة، من خلال إطلاق بوابة متخصصة لإدارة الطلبات، وتشغيل معمل البيانات الدقيقة وخدمات الـ API، ومعالجة 78 طلبًا بحثيًا، وتوفير ملفات الاستخدام العام لدعم الأبحاث والابتكار، مما يضمن وصولًا آمنًا ومنظّمًا للبيانات.

بحيرة البيانات:

واصل المركز تطوير بحيرة البيانات عبر ترقية الأنظمة، وتحسين الأداء التشغيلي، وتمكين الفرق الفنية من أدوات تحليلية فعّالة، مما يعزز جاهزية البنية التحتية ويدعم خطط التوسع المستقبلية.

جودة البيانات الوصفية:

العمل على توحيد معايير تسليم البيانات الوصفية، ووتعزيز محتواها، ومعالجة التحديات التقنية المتعلقة باللغة العربية، لتعزيز الشفافية وسهولة استخدام البيانات من قِبل المستفيدين.

مؤشر نُضيء (المؤشر الوطني للبيانات):

تمكنت جهود الهيئة العامة للإحصاء عبر هذا المسار من تطوير مؤشر «نُضيء»، ورفع مستوى النضج في عدة مجالات رئيسة، وانتقل المؤشر من مرحلة البناء إلى مرحلة التشغيل الفعّال. وقد انعكست هذه الجهود إيجابًا على مستوى الامتثال المؤسسي وجودة البيانات بشكل عام.

السجلات الإحصائية:

خلال عام 2025م، تم العمل على تطوير السجلات الإحصائية كقاعدة موحدة تستضيف البيانات الإدارية بعد معالجتها. كما تم تطوير أنظمة لأتمتة الطلبات وعمليات الربط، بما يسهم في رفع كفاءة التنسيق واستدامة العمليات.

التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي:

خلال عام 2025م، تم العمل على التوسع في استخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل المكاني، من خلال تطوير خارطة طريق استراتيجية، وإنشاء لوحات تحكّم تفاعلية، وإنتاج خرائط إحصائية، وتفعيل بوابات مكانية تجريبية، مما حسن تجربة المستخدم ورفع الفعالية التشغيلية.

09 الشراكات الوطنية

تسهم الشراكات الوطنية في دعم أعمال الهيئة العامة للإحصاء من خلال تنسيق الجهود وتعزيز التعاون مع مختلف الجهات، بما يحقق المستهدفات المشتركة ويرفع جودة العمل الإحصائي. وفي هذا الإطار، واصلت الهيئة تعزيز شراكاتها مع الجهات في القطاعات الحكومية والخاصة والأكاديمية وغير الربحية، بما يدعم تكامل منظومة الإحصاء الوطنية واستدامتها. كما عملت على تعزيز التواصل مع الشركاء وتيسير تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية، بما يسهم في تلبية المتطلبات الإحصائية للجهات المختلفة والاستفادة من بيانات السجلات الإدارية لدى الجهات الشريكة.

أبرز الأعمال خلال عام 2025م:

- العمل على تلبية احتياجات الشركاء من البيانات والمؤشرات الإحصائية، مما ساهم في تعزيز رضا أصحاب المصلحة عن تفاعل الهيئة وخدماتها.
- دعم متطلبات الهيئة من بيانات السجلات الإدارية لدى الجهات الشريكة.
- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من خلال التعاون مع الشركات لتوفير البيانات الداعمة للنشرات والمؤشرات الإحصائية، بما يسهم في تطوير المنتجات الإحصائية.
- تفعيل الاتفاقيات ومذكرات التعاون مع الجهات المختلفة بما يدعم تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية ويعزز التعاون المشترك.
- تنسيق الاجتماعات واللقاءات مع الجهات الشريكة بما يسهم في متابعة أعمال الشراكات وتعزيز التعاون في مجالات العمل الإحصائي.
- تنظيم ورش العمل والندوات التخصصية بالتعاون مع الشركاء لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات في مجالات العمل الإحصائي.
- الاستفادة من القنوات الرقمية للتواصل مع المواطنين والمقيمين ودعم تنفيذ المسوح الإحصائية..

10 الشراكات الدولية

سجلت الهيئة العامة للإحصاء، خلال عام 2025م حضورًا فاعلًا ودورًا متقدمًا على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تم اختيارها رئيسًا مشاركًا في مجموعة حوكمة البيانات، وتولت رئاسة أعمال مجموعة عمل حوكمة البيانات، بما يعكس دور المملكة في دعم الجهود الدولية في مجال حوكمة البيانات والعمل الإحصائي. وفي هذا الإطار، استضافت الهيئة الاجتماع الأربعين للمجموعة رفيعة المستوى (HLG-PCCB) التابعة للأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة، متضمنًا تنظيم ورشة عمل متخصصة على هامش الاجتماع، إلى جانب عقد عدد من الاجتماعات الثنائية مع نظراء دوليين، بما أسهم في توسيع آفاق التعاون وتبادل الخبرات.

وفي السياق ذاته، عملت الهيئة على تعزيز شراكاتها الدولية من خلال توقيع خمس مذكرات تفاهم مع كل من دولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وجمهورية فنلندا، وجمهورية إستونيا.

ومن أبرز الأعمال خلال عام 2025م ما يلي:

- إطلاق فعاليات الطريق إلى الرياض (Road to Riyadh) خلال الملتقى الإحصائي الثاني للجامعات والجمعيات الإحصائية، استعدادًا لاستضافة المملكة لمنتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات في 2026م.
- انضمام الهيئة العامة للإحصاء إلى عضوية PARIS21.
- استضافة الاجتماع الثالث عشر للجنة الدائمة للعمل الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مشاركة الهيئة في الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لدول منظمة التعاون الإسلامي في تركيا.
- مشاركة الهيئة في اجتماع مجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في دورته الخمسين. وتقديم الدعوة لاستضافة الاجتماع القادم للجنة في المملكة العربية السعودية.

11 مركز التطوير الإحصائي

يعمل مركز التطوير الإحصائي على تقديم الخدمات الإحصائية للعملاء من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وذلك من خلال تنفيذ الأعمال والمشاريع الإحصائية بمختلف مراحلها، بما يشمل الجوانب المنهجية، وتصميم العينات، وتصميم الاستمارات، وجمع البيانات وحساب المؤشرات وإنتاج الإحصاءات، بالعمل مع المختصين في القطاع الإحصائي في الهيئة العامة للإحصاء، بما يسهم في إنتاج مخرجات إحصائية دقيقة وموثوقة تدعم احتياجات الجهات المختلفة.

ومن أبرز أعماله خلال عام 2025م:

- تنفيذ عدد من المشاريع الإحصائية خلال العام، نتج عنها تقديم عدد من المنتجات الإحصائية للعملاء.
- إعداد التقارير الشهرية والربعية لأبرز نتائج المسوح والتقارير الوصفية وجداول النشر.
- إنجاز أعمال مبادرة بناء سجل المعلومات والدليل الوطني الإحصائي لقطاع خدمة ضيوف الرحمن، وهي إحدى المبادرات المرتبطة برؤية السعودية 2030.
- قياس رضا العملاء عن خدمات المركز من خلال تحديث استبيان رضا العملاء ومشاركته مع الجهات المستفيدة من الخدمات المنفذة، والذي أظهر مستوى رضا مرتفع عن الخدمات المقدمة.

- مشاركة الهيئة في اجتماع اللجنة الفنية للإحصاء بجامعة الدول العربية وتقديم الدعوة لاستضافة الاجتماع القادم للجنة في المملكة العربية السعودية.

02 مسار الدعم

إلى جانب المسار الممكن الذي يعنى بتطوير الممكنات المؤسسية للعمل الإحصائي، يأتي المسار الداعم ليركز على الجوانب التشغيلية والتقنية التي تسهم في دعم كفاءة الأداء المؤسسي واستدامته. ويشمل هذا المسار عددًا من المجالات التي تعزز بيئة العمل المؤسسية وتدعم تنفيذ الأعمال الإحصائية بكفاءة، ومن أبرزها تقنية المعلومات والثقافة المؤسسية. وفيما يلي استعراض لأبرز الجهود والأعمال في هذه المجالات.

01 تقنية المعلومات

تقنية المعلومات:

في ظل التحول الرقمي، برزت تقنية المعلومات كأحد الركائز الرئيسية الداعمة للعمل الإحصائي، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات وتعزيز فاعليتها. وقد أولت الهيئة العامة للإحصاء اهتمامًا بهذا الجانب، فاستثمرت في بناء بنية تحتية رقمية متقدمة، وتوظيف الحلول التقنية لدعم عملياتها الإحصائية، مما أسهم في تحسين جودة البيانات وتسريع الإنتاج الإحصائي وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للمستفيدين. وفيما يلي أبرز الأعمال في مجال تقنية المعلومات خلال عام 2025م:

بحيرة البيانات:

تم تطوير بحيرة بيانات داعمة لمستودعات البيانات (Data Lakehouse)، كمنصة تهدف إلى تفعيل أفضل الممارسات في إدارة البيانات من خلال أدوات الحوكمة والجودة والتحليل والتكامل والمشاركة، بما يمكّن قطاع الأعمال من تطوير نماذج إحصائية، موحدة لدعم بناء وحساب المؤشرات. كما تم اعتماد نمذجة موحدة للنشر وفق منهجية SDMX وأتمتة القيود عبر نماذج للتحقق والاختبار، مع ضمان الامتثال لمتطلبات الأمن السيبراني وحوكمة البيانات لتحقيق الاستخدام الآمن والمنظم للبيانات، بما يعزز موثوقيتها ويدعم العمليات الإحصائية بكفاءة عالية.

تفعيل الخدمات في منصة توكلنا:

في امتداد لجهود الهيئة نحو رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة المستفيدين، وتعزيزًا للتكامل بين الأنظمة الوطنية وتيسير الوصول إلى الخدمات الإحصائية، فعلّت الهيئة مجموعة من الخدمات عبر تطبيق توكلنا، وتشمل:

- **التحقق من بطاقة الباحث الميداني:** لتمكين الجهات والمواطنين من التأكد من هوية الباحثين الميدانيين المعتمدين لدى الهيئة، بما يعزز الثقة ويضمن سلامة العمليات الميدانية.

- **طلب معلومة إحصائية:** لتوفير قناة مباشرة وسهلة لطلب البيانات أو المؤشرات الإحصائية من خلال التطبيق، بما يسهم في تحسين تجربة المستفيد وتعزيز سهولة الوصول إلى الإحصاءات.

التكامل مع الجهات الحكومية عبر قناة التكامل الحكومية (GSB):

تُعد قناة التكامل الحكومية (GSB) إحدى الركائز الأساسية في دعم مسيرة التحول الرقمي وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية في المملكة، من خلال تمكين تبادل البيانات والخدمات بشكل آمن وفعّال. وخلال عام 2025م، تم مواصلة العمل على تطوير وتعزيز منظومة التكامل مع الجهات الحكومية المستفيدة عبر قناة التكامل الحكومية (GSB) على النحو الآتي:

- توفير خدمات البيانات الإحصائية عبر تكامل تقني مع الأنظمة الحكومية ذات العلاقة، مما أسهم في رفع مستوى الاستدامة والموثوقية في تبادل المعلومات.
- بلغ حجم التعاملات المنفذة عبر قنوات التكامل أكثر من 3.9 ملايين طلب.
- بلغ حجم البيانات المتبادلة عبر قناة التكامل الحكومية (GSB) نحو 135 جيجابايت.
- توفير أكثر من 25 مساحة عمل افتراضية آمنة تتيح الوصول إلى البيانات والعمل عليها ضمن بيئة محمية وفق معايير الأمان والمراقبة، بما يعزز حماية المعلومات.

مؤشر قياس التحول الرقمي 2025م:

في إطار مؤشر قياس التحول الرقمي الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية، حققت الهيئة مستوى نضج رقمي بلغ 86.13%، وذلك بفضل تبني الحلول الرقمية وتطوير البنية التحتية التقنية وتحسين

تجربة المستفيدين عبر المنصات الرقمية. وبعكس ذلك الالتزام بتطبيق المعايير الرقمية والارتقاء بالكفاءة التشغيلية، وتقديم خدمات إحصائية تسهم في تطوير العمل الإحصائي وتحسين الخدمات الرقمية المقدمة للمستفيدين.

إتاحة وتحسين الخدمات:

تحسين إتاحة الخدمات الرقمية لمنسوبي الهيئة، حيث بلغ متوسط زمن إنجاز الخدمة يومي عمل، وبلغت نسبة الرضا عن الخدمات الرقمية المقدمة 80%.

البنية المؤسسية الوطنية:

حققت الهيئة العامة للإحصاء شهادة البنية المؤسسية الوطنية (المستوى الثالث) وكُرمت ضمن عدد من الجهات الحكومية المشاركة في ملتقى الحكومة الرقمية 2025م. جاء هذا الإنجاز نتيجة لالتزام الهيئة بتطوير بيئة رقمية مؤسسية متقدمة والمساهمة في رفع كفاءة الأداء الحكومي القائم على البيانات ومواءمة جهود الهيئة مع توجهات التحول الرقمي الوطني.

تحسين منظومة إدارة الخدمات والحوادث والتغييرات:

تم تحسين منظومة إدارة الخدمات والحوادث والتغييرات عبر أتمتة الإجراءات وتطبيق الممارسات المعتمدة، مما ساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة وتقليل الأعطال المتكررة. وقد ركزت هذه التحسينات على تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتسريع الاستجابة للحوادث، وإدارة التغييرات بكفاءة بما يحقق استقرار الأنظمة واستمرارية الأعمال.

تنفيذ خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث:

نفذت الهيئة العامة للإحصاء خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث بفعالية عالية، حيث حققت نسبة 100% في ضوابط الأمن السيبراني للصمود بعد نجاح اختبارات التعافي من الكوارث.

02 الثقافة المؤسسية

تُعنى الثقافة المؤسسية بترسيخ القيم المهنية وتعزيز الارتباط الوظيفي لدى منسوبي الهيئة، بما يسهم في رفع مستوى الإنتاجية وتهيئة بيئة عمل جاذبة ومحفزة. وقد تم تنفيذ عدد من المبادرات والأنشطة الاجتماعية والصحية والرياضية خلال هذا العام لتعزيز هذه القيم وترسيخها في بيئة العمل. ومن أبرز ما تحقق في هذا المجال:

- بلغ مستوى الارتباط الوظيفي لمنسوبي الهيئة 3.88.
- توثيق ونقل المعرفة على مستوى الإدارات لضمان استمرارية المعرفة المؤسسية.
- مشاركة منسوبي الهيئة في الأنشطة الرياضية التي تهدف إلى تعزيز الصحة والنشاط البدني.
- تنفيذ برامج التعريف بقيم الهيئة وترسيخها بين منسوبيها.
- تنفيذ مبادرات لإدارة التغيير بما يدعم تطوير بيئة العمل المؤسسية.

أبرز الأعمال والمنجزات:

- تطوير واعتماد القيم التنظيمية للهيئة، وتنفيذ خطة توعية وحملات اتصالية لمنسوبي الهيئة.
- بناء واعتماد منهجية إدارة التغيير والنماذج وتنفيذ ورش عمل توعوية لمنسوبي الهيئة.
- تعيين وتأهيل سفراء التغيير من مختلف الإدارات في الهيئة.
- بناء واعتماد منهجية إدارة المعرفة وتنفيذ إجراءات توثيق ونقل المعرفة لمنسوبي الهيئة وتطوير منصة إلكترونية لتسهيل الوصول للمحتوى المعرفي.

- تنفيذ برامج ومبادرات لتعزيز بيئة العمل ودعم الارتباط الوظيفي في الهيئة وتشمل عددًا من المبادرات والأنشطة كما هو موضح أدناه:

المبادرات الثقافية	المنجز	الوصف
مبادرة شكرًا	340 موظفًا	تكريم منسوبي الهيئة المتميزين ومن حققوا إنجازات مهمة.
صوتك مسموع	تنفيذ 75% من الأفكار المقترحة	استلام ملاحظات وأفكار جديدة وتنفيذها لتحسين بيئة العمل.
تقويم الفعاليات الداخلية والأيام الوطنية	100%	نسبة تنفيذ الفعاليات لتعزيز بيئة العمل والارتباط الوظيفي.
الخدمة المجتمعية والتطوع	أكثر من 215 موظفًا	مشاركة منسوبي الهيئة في الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع.
صحتنا أولويتنا	أكثر من 335 موظفًا	مشاركة منسوبي الهيئة في تعزيز الوعي بالصحة العامة وتفعيل التوازن بين العمل والحياة الشخصية.
الحملات الاتصالية التوعوية للإدارات	أكثر من 95 حملة	وسيلة تواصل مرئية وكتابية تهدف إلى رفع الوعي الثقافي لمنسوبي الهيئة.

أبرز الفرص والتطلعات لعام 2026م

الفرصة	الأثر
تعزيز الاستفادة من التقنيات المتقدمة ومصادر البيانات الجديدة في تطوير أساليب العمل الإحصائي، وتحسين كفاءة إنتاج الإحصاءات.	تحسين سرعة ودقة إنتاج الإحصاءات ورفع كفاءة العمليات الإحصائية.
تطوير وتوسيع السجلات الإحصائية من خلال تعزيز الاستفادة من أصول البيانات، والتكامل مع بيانات السجلات الإدارية.	تسهيل وصول البيانات في الوقت والدورية والجودة المطلوبة وبالاستدامة اللازمة للإنتاج الاحصائي.
التوسع وتطوير المنتجات الإحصائية عبر زيادة المؤشرات والتغطية ومستويات التفصيل بما يلبي احتياجات المستخدمين.	زيادة تنوع المؤشرات وتغطيتها بما يلبي احتياجات صناع القرار ومستخدمي الإحصاءات ومتطلبات التقارير الدولية.
تطوير الكفاءات الوطنية في مجال الإحصاء من خلال إطلاق وتفعيل الشهادات المهنية الإحصائية.	رفع مستوى الكفاءات الفنية في المجال الإحصائي.
توسيع نطاق التعاون الدولي مع المكاتب الإحصائية والمنظمات الدولية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.	تعزيز دور المملكة في المنظومة الإحصائية الدولية، وتبادل الخبرات في المجال الإحصائي، ومواءمة الممارسات الوطنية مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.

أبرز التحديات في عام 2025م

التحدي	التصنيف	التأثير	المقترحات لتجاوز التحدي
الحصول على بيانات السجلات الإدارية اللازمة لإنتاج المؤشرات والمنتجات الإحصائية بالتفاصيل والجودة والتوقيت المناسب المطلوب.	تنظيمي	تأثر المنتجات الإحصائية ذات العلاقة من حيث وقت النشر، ومستوى التفصيل، والتغطية.	تعزيز مستويات الشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وعقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم لحوكمة الأعمال.
تلبية الطلب المتزايد على مؤشرات وإحصاءات جديدة تتطلب مسوحًا وتكاليف تشغيلية إضافية.	استراتيجي	صعوبة تلبية المتطلبات الجديدة أو التأثير على المشاريع والأعمال الأخرى نتيجة تغيير الأولويات.	تحديد أولويات المؤشرات وفق الاحتياجات الوطنية والمتطلبات الدولية، والتنسيق مع اللجان والجهات ذات العلاقة.
المواءمة والتنسيق على المستوى الوطني لتوحيد المفاهيم والتعريفات والتصنيفات الإحصائية وتطبيق المعايير والمنهجيات الدولية.	فني	تباين المفاهيم والتصنيفات، مما يؤثر على قابلية مقارنة الإحصاءات واتساق المؤشرات.	تفعيل الفرق واللجان الفنية المشتركة لضمان التطبيق المتسق للتصنيفات والتعاريف والمعايير والمنهجيات المعتمدة.

03

نظرة عامة على الوضع الراهن

الوضع الراهن

01 نظام الإحصاء

يُعد صدور نظام الإحصاء من أبرز إنجازات عام 2025م، حيث صدر النظام بالمرسوم الملكي رقم (م/29) وتاريخ 1447/2/10هـ، ليحل محل نظام الإحصاءات العامة للدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (23) وتاريخ 1379/12/7هـ، ونظام تعداد السكان العام الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/13) وتاريخ 1391/4/23هـ. يهدف نظام الإحصاء إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وزيادة فاعليته وشموليته، ورفع جودة الإحصاءات وتعميق أثرها في دعم الخطط التنموية وصناعة القرار، كما ينظم النظام الأدوار بين الهيئة والجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد. ومن المقرر أن يدخل النظام حيّز التنفيذ في منتصف شهر فبراير 2026م.

02 تنظيم الهيئة العامة للإحصاء

فيما يلي تنظيم الهيئة العامة للإحصاء الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ 1437/1/13هـ وما صدر بشأنه من تعديلات:

- **المادة الأولى:**

لأغراض هذا التنظيم، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:

التنظيم	تنظيم الهيئة العامة للإحصاء
التنظيم	تنظيم الهيئة العامة للإحصاء
المجلس	مجلس إدارة الهيئة.
الجهات العامة	الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، ويشمل ذلك الشركات المملوكة بكاملها للدولة.
المنشآت الخاصة	جميع الشركات بما فيها الشركات التي تسهم فيها الدولة، والمنشآت الفردية الخاصة، والجمعيات والمؤسسات الأهلية وما في حكمها.
البيانات	الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية أو غير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، وقد تكون بيانات فردية أو مجموعة من البيانات الفردية.
البيانات الفردية	البيانات التي تحدد هوية الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ويقدمها بناءً على طلب.
المجالات الإحصائية	المجالات الإحصائية الرئيسة الثلاثة، الإحصاءات الاجتماعية وتشمل (التركيبة السكانية، والأوضاع الاجتماعية، والتعليم، والإسكان، وغيرها)، والإحصاءات الاقتصادية وتشمل (الحسابات الوطنية، والأعمال التجارية، والصناعة، والتجارة، وغيرها)، والإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد وتشمل (البيئة، والسياحة، والزراعة، وغيرها).
السجلات الإدارية	السجلات الورقية أو الإلكترونية التي تدون فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات العامة أو المنشآت الخاصة، المتعلقة بالمجالات الإحصائية وغير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، إضافة إلى السجلات عن العمليات الإنتاجية لتلك الجهات والمنشآت.
المعلومات	البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها، أو بتحليلها، أو بتلخيصها، أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية.
المؤشرات	العنصر البياني الذي يعبر عن البيانات الإحصائية في فترة زمنية محددة ومكان محدد وخصائص أخرى محددة.
الإحصاء	البيانات والمعلومات والمؤشرات التي تجمع عن ظروف المجتمع وأنشطته باستخدام الأساليب والتصنيفات والمفاهيم العلمية للوصول إلى النتائج والتوقعات والقرارات وفقاً لمتغيرات محددة.

التنظيم	تنظيم الهيئة العامة للإحصاء
العمل الإحصائي	أي دراسة، أو بحث، أو استطلاع، أو مسوح، أو أي عمل يتعلق بالمجالات الإحصائية سواء يتم بشكل كلي أو جزئي.
المسوح	عملية جمع البيانات من مصادرها على أساس مجموعة من الأسئلة أو المتغيرات المحددة التي ستُجمع، سواء كانت وفق أسلوب الحصر الشامل أو وفق أساليب وطرق اختيار العينات الإحصائية أو أي أساليب إحصائية أخرى.
الخدمات الإحصائية	الأعمال التفصيلية للعمل الإحصائي أو ذات العلاقة به وتشمل تقديم الاستشارات الإحصائية بشأن تصميم المسوح أو البحوث أو الدراسات واختيار العينات وتحليل النتائج وتفسيرها، ونحو ذلك.
الوثائق الإحصائية	الخرائط والمخططات والسجلات والأدلة والمنهجيات وقوائم العينات وغيرها المستخدمة في العمل الإحصائي.
اللجنة التنسيقية	لجنة دائمة لتنسيق العمل الإحصائي بين الجهات العامة ذات العلاقة.
مندوبو الهيئة	الأشخاص من غير منسوبي الهيئة الذين تستعين بهم للعمل في تنفيذ المسوح.

• المادة الثانية:

1. تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط.
2. يكون مقر الهيئة الرئيس في مدينة الرياض، وتنشئ لها فروعًا ومكاتب في أيٍّ من مناطق المملكة.

• المادة الثالثة:

يهدف التنظيم إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتفعيله من خلال إيجاد منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة ومتابعة تنفيذها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإحصائية؛ خدمةً لخطط التنمية والبحث العلمي والأنشطة المختلفة.

• المادة الرابعة:

الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء، وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات الآتية:

1. إعداد إستراتيجية وطنية للعمل الإحصائي في المملكة بالتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري.
2. القيام بالعمل الإحصائي وفقًا للمعايير الدولية المتعارف عليها، ويشمل ذلك ما يأتي:
   أ. تحديد منهجية العمل الإحصائي.
   ب. تصميم وتنفيذ المسوح.
   ت. إجراء الدراسات والبحوث.

   ث. تحليل البيانات والمعلومات.
   ج. توثيق البيانات والمعلومات وحفظها في الوثائق الإحصائية.
3. جمع البيانات والمعلومات التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة من مصادرها المختلفة وتدوينها وتبويبها، وجمع البيانات والمعلومات من السجلّات الإدارية في الجهات العامة والمنشآت الخاصة وتبويبها وتحليلها واستخراج مؤشراتها.
4. إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقًا للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.
5. إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح والبحوث.
6. تكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات الإحصائية.
7. إيجاد نظام مركزي للمعلومات في الهيئة على المستوى الوطني يرتبط آليًّا بجميع الجهات العامة.
8. تقديم العمل الإحصائي والخدمات الاستشارية والفنية في مجال الإحصاء للجهات العامة والمنشآت الخاصة.
9. تقديم الاقتراحات للجهات العامة لتطوير جميع أنظمة المعلومات والعمل الإحصائي، للوصول إلى منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحَّدة.
10. إنتاج الإحصاءات الرسمية وتطويرها باستقلالية، ونشرها داخل المملكة، وتزويد الجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد والمنظمات الدولية بها، وفق الإجراءات النظامية.
11. التنسيق والتعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بالجوانب الإحصائية، وفقًا للإجراءات النظامية.
12. إعداد برامج ودورات في مجال العمل الإحصائي وتنفيذها، وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال.
13. تمثيل المملكة داخليًّا وخارجيًّا فيما يتعلق باختصاصات الهيئة، وذلك وفقًا للإجراءات النظامية.
14. نشر الوعي الإحصائي وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة بما يحقق تفاعل المجتمع مع العمل الإحصائي.
15. نشر الإحصاءات لجميع المستفيدين في الوقت نفسه، والسماح بالوصول المسبق لها وفق مسوغات محددة ومكتوبة دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في المحتوى أو تاريخ نشر الإحصاءات».

• المادة الخامسة:

تباشر الهيئة جمع البيانات المتعلقة بخططها وبرامجها الإحصائية بواسطة موظفيها، أو بواسطة مندوبي الهيئة إذا اقتضى الأمر ذلك، وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

• المادة السادسة:

1. تقدم الهيئة الإحصاءات الرسمية دون مقابل مالي.
2. دون إخلال بما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة، تجري الهيئة المسوح وتعد البحوث والدراسات الإحصائية، وتقدم الخدمات الإحصائية والاستشارات والدورات التدريبية بأسلوب تجاري خاضع لحساب التكاليف.

• المادة السابعة:

تم تعديل المادة السابعة بموجب قرار رقم (212) وتاريخ 1441/3/15هـ الموافق 2019/11/12م بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد نصَّ التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعيَّن ويُعفى من منصبه بقرار من مجلس إدارة الهيئة، كما نصَّ على أن يرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة.

1. يُشكَّلُ المجلس على النحو التالي: إدارة الهيئة.

• وزير الاقتصاد والتخطيط	رئيس المجلس
• وزير الطاقة	عضو
• وزير المالية	عضو
• وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	عضو

- وزير التعليم عضو
- وزير الصناعة والثروة المعدنية عضو
- مدير مركز المعلومات الوطني عضو
- رئيس الهيئة عضو
- اثنان من المختصين في مجال عمل الهيئة (يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من رئيس المجلس) عضوان

2. يختار رئيس المجلس نائبًا له من بين الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرات (ب) و(ج) و(د) و(و) و(هـ) و(ز) من الفقرة (1) من هذه المادة. (وذلك وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (745) وتاريخ 1441/11/23هـ).

المادة الثامنة:

يتولى المجلس الإشراف على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص الاختصاصات الآتية:

1. إقرار السياسات العامة للهيئة وخططها وبرامجها التشغيلية.
2. إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة.
3. إقرار اللوائح الداخلية والفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بنشاط الهيئة.
4. إقرار مشروع ميزانية الهيئة، ورفعه بحسب الإجراءات النظامية.
5. إقرار الحساب الختامي للهيئة وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي تمهيدًا لرفعها بحسب الإجراءات النظامية.
6. تشكيل اللجنة التنسيقية، وتسمية أعضائها بناءً على ترشيح جهاتهم، وإقرار اللوائح المتعلقة بها.
7. إقرار مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
8. إقرار أي مقابل مالي وتكاليف للعمل الإحصائي والخدمات الإحصائية والاستشارات والدورات التدريبية التي تنفذها الهيئة، وكذلك للتزويد بالبيانات.
9. قبول التبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات التي تقدم للهيئة، وفقًا للإجراءات النظامية.
10. تعيين مراجع حسابات خارجي، ومراقب مالي داخلي.
11. تشكيل اللجان وتخويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها.

ويجوز للمجلس تفويض بعض تلك المهام إلى من يراه من المسؤولين في الهيئة، وفق ما يقتضيه سير العمل فيها.

12. إقرار اللوائح الإدارية واللوائح المالية التي تسير عليها الهيئة، على أن يكون إقرار اللوائح المالية والأحكام ذات الأثر المالي في اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 1442/03/24هـ).

المادة التاسعة:

1. تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة، ويجوز عند الاقتضاء عقدها في مكان آخر داخل المملكة.
2. يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل بناءً على دعوة من رئيسه، ومتى اقتضت مصلحة الهيئة ذلك، ويتعيَّن أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك (خمسة) من أعضائه على الأقل، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوَّت معه رئيس الاجتماع، وللعضو المعترض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر اجتماع المجلس.
3. تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون، وتبلغ الهيئة هذه القرارات إلى الجهات المعنية بها مباشرة وبالطريقة المناسبة.
4. لا يجوز للعضو الامتناع عن التصويت أو تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه.
5. لا يجوز للعضو أن يفشي شيئًا مما وقف عليه من أسرار الهيئة.
6. للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة العاشرة:

تم تعديل مدخل هذه المادة وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 212 كما يلي:

يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من مجلس إدارة الهيئة، ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية الأخرى، ويرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود هذا التنظيم، ويمارس الاختصاصات الآتية:

1. الإشراف على منسوبي الهيئة طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
2. الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية، وتقديم الرأي في المسائل الإحصائية للجهات العامة.
3. إقرار أساليب وإجراءات تنفيذ البرامج الإحصائية المتعلقة بالآتي:
   أ. جمع وتصنيف وتحليل واستخراج ونشر المعلومات الإحصائية التي تصدرها الهيئة.
   ب. محتوى النشرات والمنشورات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، وتوقيت وطرق توزيعها ونشرها».
4. اقتراح خطط الهيئة وبرامجها، ورفعها إلى المجلس.
5. اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة، ورفعه إلى المجلس.
6. رئاسة اللجنة التنسيقية، واقتراح اللوائح المتعلقة بها.
7. اقتراح مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها، ورفعها إلى المجلس.
8. اقتراح إعداد آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي والتكاليف للأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك للتزويد بالبيانات، ورفعها إلى المجلس.
9. إصدار الأوامر بمصروفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة.
10. متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس.
11. تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن أعمال الهيئة ومنجزاتها ونشاطها.
12. تقديم الاقتراحات إلى المجلس في شأن الموضوعات الداخلة في اختصاصه.
13. الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، والتقرير السنوي، والحساب الختامي، وعرضها على المجلس.
14. تمثيل الهيئة أمام القضاء وغيره.
15. إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام التنظيم واللوائح والقواعد والإجراءات المعتمدة، وذلك بحسب الصلاحيات المفوضة له.
16. مباشرة ما تخوله إياه قرارات المجلس والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة من اختصاصات.
17. أي مهمة يكلفه بها المجلس، وللرئيس تفويض بعض صلاحياته إلى غيره من منسوبي الهيئة.

المادة الحادية عشرة:

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بمرسوم ملكي.

المادة الثانية عشرة:

1. تتكون موارد الهيئة من الآتي:
   أ. ما يخصص لها في الميزانية العامة للدولة.
   ب. جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إليها من جهات حكومية أخرى.
   ت . الأصول الثابتة والمنقولة التي تحت تصرفها.
   ث. عوائد استثمار مواردها المالية.
   ج. المقابل المالي التي تحصل عليه عما تقدمه من خدمات.
   ح. الغرامات والجزاءات المالية المستحقة للهيئة.
   خ. ما يقبله المجلس من تبرعات والهبات والأوقاف، والوصايا، والمنح، والمساعدات.
   د. أي موارد أخرى يقرها المجلس.
2. تودع أموال الهيئة في حساب خاص في مؤسسة النقد العربي السعودي، ويصرف منه وفق ميزانية الهيئة المعتمدة.

• المادة الثالثة عشرة:

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ التنظيم، وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.

• المادة الثالثة عشرة مكرر:

يخضع منسوبو الهيئة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية. (وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 1442/03/24هـ).

• المادة الرابعة عشرة:

ترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي السنوي خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

• المادة الخامسة عشرة:

ترفع الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء - خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية -تقريرًا سنويًّا عما حققته الهيئة من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها.

• المادة السادسة عشرة:

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة، يعين المجلس مراجع حسابات خارجيًّا (أو أكثر) من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة، ويحدد أتعابهم، وإذا تعدد مراجعي الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

• المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تسعين يومًا من تاريخ نشره، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

03 مجلس الإدارة خلال عام 2025م

مجلس الإدارة في عام 2025م:

01	وزير الاقتصاد والتخطيط - رئيس مجلس الادارة	معالي الأستاذ **فيصل بن فاضل الإبراهيم**
02	وزير الطاقة	صاحب السمو الملكي الأمير **عبد العزيز بن سلمان آل سعود**
03	وزير المالية	معالي الأستاذ **محمد بن عبد الله الجدعان**
04	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	معالي المهندس **أحمد بن سليمان الراجحي**
05	وزير الدولة عضو مجلس الوزراء	معالي الدكتور **حمد بن محمد آل الشيخ**
06	وزير الصناعة والثروة المعدنية	معالي الأستاذ **بندر بن إبراهيم الخريف**
07	وزير التعليم	معالي الأستاذ **يوسف بن عبدالله البنيان**
08	مدير مركز المعلومات الوطني	معالي الدكتور **عصام بن عبد الله الوقيت**
09	رئيس الهيئة العامة للإحصاء	سعادة الدكتور **فهد بن عبدالله الدوسري**
10	عضو متخصص في مجال عمل الهيئة	سعادة الأستاذة **سارة بنت جماز السحيمي**
11	عضو متخصص في مجال عمل الهيئة	سعادة الأستاذ **ديفيد واين كالستش**

وقد اجتمع مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء ثلاثة اجتماعات خلال عام 2025م:

الاجتماع 01	الاجتماع 02	الاجتماع 03
مارس 2025م	**يوليو 2025م**	**ديسمبر 2025م**
اجتماع مجلس الإدارة الثاني والثلاثون	اجتماع مجلس الإدارة الثالث والثلاثون	اجتماع مجلس الإدارة الرابع والثلاثون

وكان من بين أبرز القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة خلال عام 2025م ما يلي:

1. الموافقة على التوجهات الاستراتيجية.
2. الموافقة على لائحة عمل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء.
3. اعتماد لائحة وميثاق لجنة المراجعة والمخاطر.
4. الموافقة على التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء لعام 2024م.
5. الموافقة على الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1446/1445هـ.
6. الموافقة على تقرير مراجع الحسابات الخارجي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 2024م.
7. الموافقة على لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت المحدثة.
8. الموافقة على القوائم المالية للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 2024م.
9. الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 2026م.

04 اللجان المنبثقة بمجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء

• الأولى: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تعد لجنة الترشيحات والمكافآت إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء، وتتولى اللجنة دراسة المواضيع ذات العلاقة بالترشيحات، ومعايير تقييم الأداء، والمكافآت السنوية، وخطط التعاقب الوظيفي، وتخطيط القوى العاملة، واللوائح الإدارية ذات العلاقة بالموارد البشرية، وذلك حسب لائحة اللجنة المعتمدة.

• الثانية: لجنة المراجعة والمخاطر:

تعد لجنة المراجعة والمخاطر إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء، وتتولى اللجنة دراسة المواضيع ذات العلاقة بالأنظمة والإجراءات والضوابط الرقابية والمالية بالهيئة، وعلى وجه الخصوص المواضيع المتعلقة بالمراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، والتقارير المالية، ومراجع الحسابات الخارجي، والامتثال، وذلك حسب لائحة اللجنة المعتمدة.

05 الهيكل التنظيمي

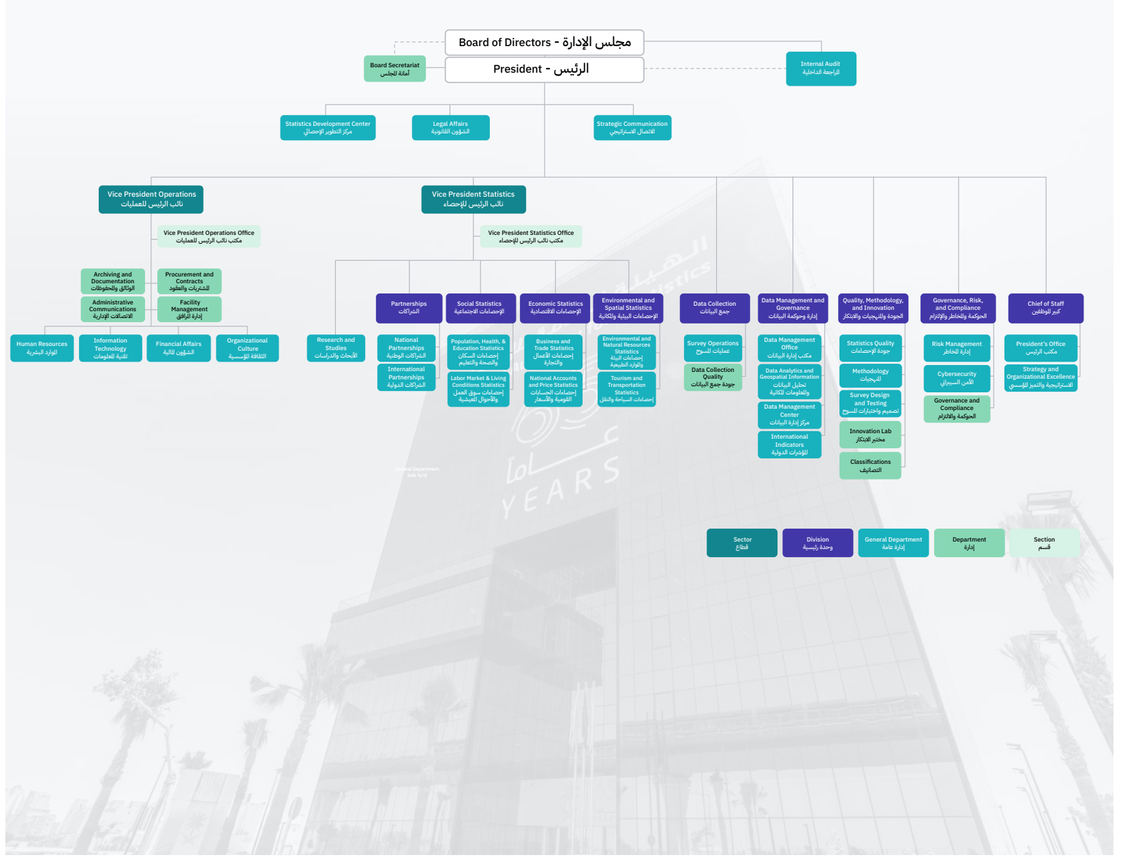

06 الموارد البشرية

تُعنى إدارة الموارد البشرية في الهيئة بتطوير رأس المال البشري وتعزيز كفاءته بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة واستدامة أدائها المؤسسي. وتشمل مهامها استقطاب الكفاءات، وتنمية المواهب، وإدارة عمليات الموارد البشرية، إضافة إلى تعزيز بيئة العمل والتواصل الداخلي بما يسهم في رفع مستوى الأداء المؤسسي. ومن أبرز الأعمال والمبادرات التي تم العمل عليها خلال عام 2025م:

م.	اسم المبادرة	الحالة	الأثـــر
1	تحديث المزايا والتعويضات	مكتمل	رفع كفاءة الأداء واستقطاب الكفاءات الوطنية من خلال تطوير المزايا والمكافآت والتعويضات بما يتوافق مع اللائحة الموحدة، مما يُعزز الرضا الوظيفي، ويُسهم في استقرار العاملين وتحفيزهم لتحقيق مستهدفات الهيئة الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية.
2	تحديث أدلة الحوكمة	مكتمل	تعزيز جودة الحوكمة الداخلية من خلال تطوير سياسات وأدلة الموارد البشرية بما يحقق الاتساق مع تطلعات الموظفين، ويعزز العدالة والوضوح التنظيمي، مما يدعم استقرار بيئة العمل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة واستدامة.
3	ربط منصة مرن مع منصة توكلنا للمشتغلين في المسوح الإحصائية	مكتمل	رفع كفاءة سوق العمل وتعزيز التحول الرقمي الحكومي.
4	إطلاق برنامج قادة المستقبل	مكتمل	تمكين جيل من القادة المتميزين عبر استثمار إمكانات الموظفين ذوي الأداء العالي، وصقل مهاراتهم القيادية والإدارية لتأهيلهم لقيادة المبادرات الاستراتيجية في المستقبل.
5	النسخة الثانية - برنامج إحصائيين سعوديين	مكتمل	إطلاق مسار تأسيسي لإعداد كوادر وطنية متخصصة في مجال الإحصاء، بما يرسخ قاعدة مهنية قادرة على دعم متطلبات العمل الإحصائي.
6	برنامج ابتعاث الموظفين (2024م - 2025م)	مكتمل	الاستثمار في رأس المال البشري من خلال ابتعاث الموظفين إلى برامج أكاديمية متقدمة، بهدف تأهيل كفاءات عالية في مجال العمل الإحصائي.

بيان بالمبتعثين والموفدين لعام 2025م:

البيانات	العدد المستهدف	العدد الفعلي	نسبة الفعلي للمستهدف في عدد المبتعثين / الموفدين	التخصص
ماجستير	5	5	%100	- الإحصاء وتحليل البيانات - الإحصاء وعلوم البيانات

بيان بالملتحقين بالبرامج التدريبية لعام 2025م:

البيانات	التصنيف	ملتحقون		
		المستهدف	المتحقق	نسبة المتحقق للمستهدف
التوجيه الإرشادي	إداري	46	46	%100
قادة المستقبل	إداري /مهني	20	20	%100
مبادرة تعزيز الأداء	مهني	51	42	%82
الدورات المهنية: برامج المهارات العامة	مهني	86	90	%100
نقل المعرفة	فني	195	195	%100
الدورات الفنية: البرامج التخصصية	فني	764	760	%99
الإحصائيون السعوديون	أخرى	10	10	%100
المجموع		**1172**	**1163**	**%99.2**

الوضع الراهن للقوى البشرية:

الفئة الوظيفية	إجمالي الوظائف					أعداد				
	المعتمدة للعام المالي الحالي	الوظائف المشغولة في نهاية العام المالي الحالي	نسبة الوظائف المشغولة إلى المعتمدة	الوظائف المشغولة في نهاية العام المالي السابق	التغير في القوى العاملة	الشاغرة في نهاية العام المالي الحالي	الترقيات	التعيينات	ترك الخدمة	التقاعد	الفصل
المتعاقدون	1087	958	%88	845	113	129	322	7	47	1	2

الوضع الراهن للوظائف المشغولة حتى نهاية العام المالي 2025م:

عدد الوظائف المشغولة	الجنسية	الذكور	الإناث
958	100% سعوديين	655	303

07 الشؤون المالية

تعنى الشؤون المالية بإدارة الموارد المالية بكفاءة وشفافية، وتعزيز التخطيط المالي، وتطوير التقارير المالية المساهمة في دعم عملية صنع القرار وتخصيص الموارد، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحقيق كفاءة الإنفاق في مختلف المشاريع. كما تُولي الشؤون المالية اهتمامًا بتعزيز مبدأ الشفافية في العمليات المالية، بما يدعم رفع جودة الرقابة الداخلية.

ومن أهم الأعمال في الشؤون المالية لعام 2025م:

- استكمالًا لمبادرة التحول للأساس الاستحقاق المحاسبي فقد عملت الهيئة على اصدار القوائم المالية حتى نهاية الربع الثالث للعام المالي 2025م.
- تحقيق نسبة (99%) في تقييم الكفاءة الرقابية الصادر عن وزارة المالية، بعد استيفاء متطلبات التحول في المسارات المستهدفة لتطبيق الرقابة الذاتية، وذلك عبر ثلاثة مستويات: فعالية الإدارات الرقابية، والضوابط العامة لتقنية المعلومات، والضوابط الخاصة بفئات العمليات الخاضعة للرقابة المالية.
- تحسين كفاءة إعداد التقارير المالية الدورية بما يعزز الشفافية المالية ودعم عملية اتخاذ القرار.

الميزانية والمصروفات:

سعيًا لتحقيق كفاءة إدارة الموارد المالية، حرصت الهيئة العامة للإحصاء على تطوير آليات التخطيط المالي من خلال إعداد ميزانيتها السنوية بدقة عالية ومتابعة تنفيذها بشكل دوري، بما يتوافق مع تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة. كما تمت الاستفادة من السيولة المتاحة في ميزانيتها المعتمَدة للعام المالي 2025م، ووصلت نسبة الصرف إلى 99% مع نهاية العام المالي. كما تتطلع الهيئة إلى تعزيز هذه النسبة في ضوء خططها المستقبلية من خلال مبادرة التخطيط المالي.

08 المشتريات والعقود

تتولى إدارة المشتريات والعقود في الهيئة العامة للإحصاء الإشراف على عمليات الشراء والتعاقد، بدءًا من مرحلة التخطيط وحتى التنفيذ، بما يضمن تحقيق أعلى معايير الكفاءة والشفافية، والالتزام بأحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية. وخلال عام 2025م، واصلت الإدارة دورها في دعم تنفيذ المشاريع والأعمال من خلال تأمين الاحتياجات التشغيلية والفنية، وتوفير الخبراء والمستشارين، وإدارة العقود والمشروعات وفق منهجية مؤسسية تسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتعزيز التكامل بين الإدارات المعنية.

ومن أبرز الأعمال التي تم إنجازها خلال عام 2025م:

- تعزيز الامتثال والحوكمة التشغيلية بتطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولوائحه التنفيذية على جميع العمليات المنفذة خلال العام.
- تطوير إجراءات العمل الداخلية والنماذج التشغيلية لتوحيد دورة المشتريات والعقود وتسريع الإنجاز.
- رفع كفاءة التواصل وتوسيع قاعدة الموردين.
- تعزيز تبني الاتفاقيات الإطارية بما يسهم في رفع كفاءة الشراء.
- تعزيز المحتوى المحلي من خلال التعاقد مع موردين محليين مؤهلين.
- تحسين كفاءة إدارة العقود القائمة عبر مراجعة العقود مع الإدارات المالكة للمشاريع، ومع إدارة الشؤون المالية لضمان الالتزام بالخطة السنوية وجدولة الصرف التعاقدي.
- رفع كفاءة الإنفاق المؤسسي من خلال تقليص العمليات الشرائية الصغيرة والمتكررة، وتوجيه المشتريات نحو المشاريع ذات الأولوية.
- المشاركة في ورش عمل وبرامج خارجية متخصصة في المنافسات والمشتريات الحكومية وإدارة العقود، مما ساهم في تعزيز كفاءة إدارة المشتريات والعقود ورفع مستوى المعرفة المهنية.

09 المرافق

تساهم إدارة المرافق في دعم بيئة العمل وتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال توفير بيئة عمل آمنة وصحية ومريحة، وخفض التكاليف التشغيلية عبر الصيانة الوقائية والإدارة الفعالة للمساحات، بما يسهم في تحسين الإنتاجية ورفع كفاءة العمليات والتوافق مع اللوائح التنظيمية، عبر محاور رئيسة وهي:

- توفير بيئة آمنة وصحية: من خلال تطبيق إجراءات الصحة والسلامة، وإدارة المخاطر، ووضع خطط الطوارئ لضمان سلامة بيئة العمل.

- رفع مستوى رضا الموظفين: من خلال توفير بيئة عمل مريحة، وتقديم خدمات المرافق بكفاءة، وتفعيل المبادرات الداعمة لتعزيز تجربة الموظفين.

- إدارة المساحات بكفاءة: من خلال تحسين تخطيط المساحات المكتبية واستغلالها بفعالية، بما يسهم في تسهيل سير العمل وتعزيز التواصل بين الفرق.

- الدعم لتحقيق بيئة مستدامة: من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة مثل ترشيد استهلاك الطاقة، وإدارة النفايات، وتشجيع إعادة التدوير.

- الصيانة الوقائية والتحكم في التكاليف: من خلال تنفيذ خطط الصيانة الوقائية للأصول والمعدات، مما يمنع الأعطال المفاجئة ويقلل من تكاليف الصيانة والإصلاح على المدى الطويل.

- الإدارة الفعّالة للموردين: من خلال الإشراف على عقود الموردين والمقاولين المتعلقة بالخدمات اللوجستية والتشغيلية، مما يضمن تقديم خدمات عالية الجودة بأقل التكاليف.

- الامتثال للوائح والمعايير: من خلال الالتزام بالمعايير واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بالسلامة والبيئة، بما يسهم في الحد من المخاطر المحتملة.

- تنظيم الحركة واستخدام أسطول المركبات: من خلال إدارة حركة المركبات واستقبال طلبات تنقل الوفود الرسمية والخبراء وتقديم خدمة النقل الترددي.

- إدارة الأمن والسلامة: من خلال الحد من المخاطر الداخلية والخارجية وآثارها، وحماية المنشآت والعاملين والزوار، وإعداد خطط الأمن والسلامة وتطبيقها على المرافق، والتأكد من جاهزية أنظمة الأمن والسلامة مثل كاميرات المراقبة وأنظمة الحريق، ونشر تعليمات السلامة بشكل دوري.

أبرز الأعمال والمبادرات لإدارة المرافق خلال عام 2025م:

- تحسين كفاءة الطاقة من خلال تحقيق نسبة ترشيد في استهلاك الكهرباء بلغت 10%.
- تحقيق نسبة التزام بلغت 95% في تنفيذ خطة الصيانة الدورية.
- تطبيق مواصفات الجودة القياسية في أنظمة إدارة البيئة، وإدارة السلامة والصحة المهنية، وإدارة المرافق.
- إقفال طلبات خدمات التشغيل (النظافة والصيانة) وفق الإجراءات المعتمدة.

ويعرض الجدول أدناه أبرز المبادرات خلال عام 2025م:

الأعمال والمبادرات	حالة المنجز	الأثر
انتقال الهيئة إلى مقرها الجديد في حي العارض	مكتمل	- رفع الكفاءة التشغيلية. - تحسين الإنتاجية. - ترشيد الإنفاق.
إطلاق مبادرة سفراء بيئة العمل	مكتمل	تعزيز التواصل والانتماء ورفع مستوى الرضا الوظيفي.
تحديث سياسات وإجراءات إدارة المرافق	مكتمل	رفع كفاءة التشغيل.
تفعيل نظام إدارة صلاحيات الدخول إلى المبنى	مكتمل	تعزيز الأمن وتقليل المخاطر والتكاليف المرتبطة بالأخطاء الأمنية.
تنفيذ فرضية الإخلاء في المقر الرئيس للهيئة وفروعها	مكتمل	اختبار جاهزية المبنى للطوارئ وتقليل المخاطر التشغيلية المحتملة.
بناء سجل الأصول بعد جرد واستلام أصول مقر الهيئة الرئيس	مكتمل	تحسين إدارة الأصول وتقليل الهدر والتكاليف المرتبطة بالممتلكات.
تجهيز عدد من المرافق المتخصصة، منها مركز عمليات المسوح، ومعمل الابتكار، ومركز البيانات الدقيقة.	مكتمل	رفع كفاءة العمليات التشغيلية، وتعزيز إدارة المخاطر، والحد من الخسائر التشغيلية المحتملة.
أتمتة خدمات إدارة المرافق المقدمة للموظفين	مكتمل	رفع كفاءة التشغيل وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالعمليات اليدوية.

الخاتمة

يأتي هذا التقرير ليعرض أبرز ما شهدته الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2025م من تطورات في تنظيم العمل الإحصائي، وتطوير المنتجات الإحصائية وتوسيع نطاقها، والتقدم في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالعمل الإحصائي، إلى جانب تعزيز حضور المملكة في المحافل الإحصائية الدولية، وتنمية الشراكات والتكامل مع مختلف الجهات الوطنية، ورفع مستوى النضج المؤسسي في ممارسات إدارة الأداء والعمل المؤسسي.

وتواصل الهيئة البناء على ما تم تحقيقه، والاستفادة من الخبرات والتجارب المتراكمة التي امتدت لـ65 عامًا، بما يسهم في تطوير الممارسات الإحصائية وتوسيع نطاق المنتجات والمؤشرات الإحصائية، ويدعم تطور المنظومة الإحصائية الوطنية ويواكب احتياجات المرحلة القادمة.

وتتطلع الهيئة في المرحلة القادمة إلى مواصلة تطوير العمل الإحصائي، وتعزيز التكامل ضمن المنظومة الإحصائية الوطنية، بما يسهم في دعم مسيرة التنمية في المملكة ويعكس مكانتها المتقدمة في المجال الإحصائي على المستويين الإقليمي والدولي.

stats.gov.sa